ملخص مقياس المشكلات الاجتماعية.

مقياس المشكلات الاجتماعية هو أداة تستخدم في الدراسات السوسيولوجية لتحليل وفهم المشكلات التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات. يهدف المقياس إلى تحديد المشكلات التي تواجه المجتمعات في مختلف المجالات، مثل الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والصحية. يتضمن هذا المقياس دراسة شاملة للمشكلات الاجتماعية من حيث أسبابها وآثارها وحلولها المحتملة .أبرز المحاور التي يعالجها مقياس المشكلات الاجتماعية : 1.المشكلات الاقتصادية: مثل الفقر، البطالة، والتفاوت الاقتصادي بين الأفراد والجماعات .2 .المشكلات التعليمية: تتعلق بعدم توافر التعليم الجيد، الأمية، وعدم تكافؤ الفرص التعليمية .3 .المشكلات الصحية: مثل انتشار الأمراض، ضعف الرعاية الصحية، والمشكلات النفسية .4 . المشكلات الاجتماعية: مثل التفكك الأسري، العنف، والتحرش، والمشكلات المتعلقة بالجريمة .5 .المشكلات الثقافية: تتعلق بالاختلافات الثقافية، فقدان الهوية، والتغيرات الثقافية السريعة .6 .المشكلات السياسية: مثل الفساد، نقص الحريات السياسية، وعدم استقرار الأنظمة السياسية .يُستخدم المقياس لتحليل تأثير هذه المشكلات على الأفراد والمجتمعات، بهدف تطوير سياسات اجتماعية وحلول فعّالة للحد من هذه المشكلات وتحسين نوعية الحياة

The Social Problems Scale is a tool used in sociological studies to analyze and understand the problems that affect individuals and societies. The scale aims to identify the issues that communities face in various areas such as economic, cultural, political, and health-related issues. It involves a comprehensive study of social problems in terms of their causes, effects, and potential solutions. Key areas addressed by the Social Problems Scale: 1. Economic Problems: Such as poverty, unemployment, and economic inequality between individuals and groups. 2. Educational Problems: Related to the lack of quality education, illiteracy, and unequal educational opportunities. 3. Health Problems: Such as the spread of diseases, inadequate healthcare, and mental health issues. 4. Social Problems: Including family disintegration, violence, harassment, and issues related to crime. 5. Cultural Problems: Related to cultural differences, loss of identity, and rapid cultural changes. 6. Political Problems: Such as corruption, lack of political freedoms, and political instability. The scale is used to analyze the impact of these problems on individuals and communities, aiming to develop social policies and effective solutions to mitigate these issues and improve the quality of life.

L'échelle des problèmes sociaux est un outil utilisé dans les études sociologiques pour analyser et comprendre les problèmes qui affectent les individus et les sociétés. L'échelle vise à identifier les problèmes auxquels les communautés sont confrontées dans divers domaines tels que les questions économiques, culturelles, politiques et de santé. Elle implique une étude complète des problèmes sociaux en termes de leurs causes, effets et solutions potentielles. Principaux domaines abordés par l'échelle des problèmes sociaux : 1. Problèmes économiques : Tels que la pauvreté, le chômage et les inégalités économiques entre les individus et les groupes. 2. Problèmes éducatifs : Liés au manque d'éducation de qualité, à l'analphabétisme et aux inégalités d'opportunités éducatives. 3. Problèmes de santé : Tels que la propagation des maladies, les soins de santé insuffisants et les problèmes de santé mentale. 4. Problèmes sociaux : Incluant la désintégration familiale, la violence, le harcèlement et les problèmes liés à la criminalité. 5. Problèmes culturels : Liés aux différences culturelles, à la perte d'identité et aux changements culturels rapides. 6. Problèmes politiques : Tels que la corruption, le manque de libertés politiques et l'instabilité politique. L'échelle est utilisée pour analyser l'impact de ces problèmes sur les individus et les communautés, dans le but de développer des politiques sociales et des solutions efficaces pour atténuer ces problèmes et améliorer la qualité de vie.

جامعة زيان عاشور – الجلفة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

المشكلات الاجتمـــــاعية

مطبوعة موجهة إلى طلبة السنة الثانية علم اجتماع

د. حميدات ميسوم

الموسم الجامعي 2019 / 2020

تــقـديــم عام:

لو تساءلنا عما يحدث من حولنا و لم يحدث ، لاجتهد كثيرون في تقديم الإجابة المقنعة و غير المقنعة ، و عندما يتعرض علم من العلوم لمآل الأحداث فإنه يحاول أن يقدم التبريرات و التفسيرات لما يحدث ، و هذا حال علم الإجتماع الذي يجهد بالبيّنة لتقديم إجابات تتعلق بمواقف الحياة اليومية ، العادات و التقاليد و مختلف التصرفات الإنسانية من أبسطها حدوثا حتى أكثرها تعقيدا، كأن يبحث في الجرائم المنظمة ، الإغتيالات السياسية ، آثار الحروب ، الصراع العرقي ، التفاوت الطبقي ، إنتشار الأمية و الفقر ، أسلوب حياة الأثرياء .

لكن هذا العلم لا يكتفي فقط بتناول مثل هذه الظاهرات، و إنما يتوسع في دائرة ضوئه حتى يقدّم معطيات علمية قائمة حول ما حدث ، و لماذا حدث ، و ما سيترتب عنها من تداعيات ، فهو يبرر لنا على سبيل المثال :

- **ما الذي يدفع آلاف الناس لمغادرة مكان إقامتهم للعمل في مناطق نائية (ظاهرة الهجرة الدائمة)؟**
- **ما الذي يدفع الشباب للإنخراط في حركات سياسية أو مدنية أو إجتماعية ؟**
- **كيف يمكن لثورة التكنولوجيا أن تغير الواقع الحياتي لكثير من الناس و تساهم فيما يسمى باللامساواة المعرفية ؟**
- **لماذا تقاليد الزواج و الموت و الولادة في مجتمعنا العربي لا يجري مثلها في البرازيل ..؟**

و عليه نفهم علم الإجتماع على أنه :

- الدراسة العلمية لمختلف التصرفات الإنسانية في أي مجتمع بشري ، حيث يشير إلى مسار العلاقات القائمة بين الإنسان و المجتمع و كيف يمكن أن يؤثر مسار هذه العلاقات على أمور

حياته ، و بالتالي يحاول علميا شرح الكيفية التي يتطور بها المجتمع و يتقدم أو يتأخر

- مجال علمي يعني بدراسة الحياة الإجتماعية و الجماعات و المجتمعات الإنسانية ككل ، موضوعه الأساسي هو سلوكنا اليومي بمختلف تنوعه الإقتصادي السياسي المهني و العقائدي

- أنه حقل معرفي يتقصى الترابط بين ما يفعله المجتمع بنا من جهة و ما نفعله بأنفسنا من جهة أخرى ، لأن أنشطتنا هي التي تشكل العالم الإجتماعي حولنا مثلما العالم الإجتماعي يبني و يشكل هذه الأنشطة في الوقت ذاته. صحيح أن البشر يعتبرون أنفسهم أفرادا يتمتعون بالإرادة و الحرية الشخصية إلا أن أنماط سلوكهم كثيرا ما يجري تشكيلها و صياغتها بقوى خارجة عن نطاقهم قدتؤثر فيهم و لما يقدمون عليهم (كالإنتحار،الطلاق ، الإنحراف..)، لأن السياقات الإجتماعية التي نجد أنفسنا فيها تؤثر فينا جميعا و بذلك يصبح محور علم الإجتماع الفرد و المجتمع و ما ينتج عنهما من ظاهرات .[1]

إنه من بديهيات القول في علم الإجتماع أنّ الإنسان يعيش في جماعات ، و أن هذه الجماعات ضرورية لتلبية و ضمان بقائه، و يرتبط بضرورة الإجتماع ضرورة وجود نظام يشمل أوجه الحياة الإجتماعية ، و يحتوي على قواعد تشكّل القاعدة التنظيمية للجماعة، ويتطلب استمرار النظام نقله و إكسابه للأعضاء الجدد الذين يستدمجون عناصر النظام الإجتماعي الثقافي و يتمثّلونها في أفكارهم و أفعالهم .

لكن قد يفشل النظام القائم في تحقيق أهدافه أو بعضها ، كما قد يفشل جزئيا في إيجاد الوسائل الممكنة لتحقيق الأهداف، وقد يكون الفشل عامّا ، كما قد يكون خاصّاً في بعض الجماعات أو الفئات داخل النسق الإجتماعي الواحد ممّا يؤدي إلى وجود مشاكل اجتماعية أساسها النظام الإجتماعي، وتمثل البطالة و الفقر و التمييز مثل هذه المشاكل. [2]

إنه و بالرغم من الجهود التي بذلتها و تبذلها المجتمعات – قديما و حديثا – من أجل تنظيم شؤون حياتها المادية و المعنوية و ترتيب العلاقات الإجتماعية بين الأفراد و الجماعات ، و تأكيد وسائل الضبط الإجتماعي من خلال الدين و القانون و القيم و الأعراف و التعليم و التربية ، إلا أنّ ذلك لم يحد من ظهور المشكلات الإجتماعية على مختلف أنواعها و مستوياتها. و قد تضاعف وجودها بسبب ارتفاع معدلات الزيادات السكانية و قيام الصناعة و تطور العلم و التكنولوجيا الأمر الذي لم تتمكن من خلاله الأنظمة السياسية و الإقتصادية من معالجة تعدّد و تنوع المشكلات الإجتماعية .

فالمشكلة الإجتماعية توجد حينما لا تكون لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الإنسانية بين أفراده وجماعاته ، و تضطرب النظم السائدة ، و ينتهك القانون ، و ينعدم انتقال القيم من جيل إلى آخر، و يتحطّم إطار العلاقات بحيث يصبح هو الطريق المؤدي إلى الجريمة التي تهدّد أمن و استقرار المجتمع . بمعنى آخر فإن وجود المشكلة الإجتماعية يعتبر انهيارا لكيان المجتمع ذاته. [3]

لقد تزايد الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية بشكل كبير خاصة بعد الحروب العالمية و ما أضافته من تعقيدات أدّت إلى ظهور العديد من المشكلات الجديدة و المعقدة على كافة المستويات ، و في مختلف المجتمعات الإنسانية. و نظرا لهذا التغيّر الواسع في الجوانب المادية و المعنوية في المجتمعات الإنسانية و تعقدها فقد سعى العلماء إلى فهم المشكلات التي تعاني منها تلك المجتمعات من أجل مواجهتها و التصدي لها للوصول بالأفراد و الجماعات و المجتمع إلى أهدافهم ، و لهذا فان دراسة المشكلات تعتبر ضرورة أساسية لفهم المجتمع و معاناته و الارتقاء به بعيدا عن الاعتلال . [4]

في هذا الإطار العلمي الإجتماعي تمّ طرح و تحليل محاور مقياس المشكلات الاجتماعية من خلال مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية علم الإجتماع ، حاولنا عبر مضمونها المعرفي الإلمام بمختلف الجوانب و الأبعاد النظرية في مجموعة محاضرات و عددها ست ، بدايتها كانت مع تحديد

علمي لماهية المشكلة الاجتماعية ، ثم تحديد أساليب البحث في دراسة المشكلات الإجتماعية بدءا بالأسلوب التاريخي ، ثم الأسلوب السوسيولوجي و أخيرا الأسلوب السيكولوجي في المحاضرة الثانية ، في حين تمّ التفصيل النظري للمشكلات الاجتماعية في المحاضرة الثالثة من منظور سوسيولوجي ، و آخر المحاضرات حول تصنيف المشاكل الإجتماعية و تقديم نماذج واقعية لأكثر المشكلات الإجتماعية انتشارا في المجتمعات متمثّلة في : الجريمة و الإدمان على الكحول و المخدرات و الإنحراف الجنسي ، بالإضافة إلى المشكلات الأسرية و السكانية .

و لعل أبرز الأهداف العلمية المعرفية التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه المطبوعة البيداغوجية هي بالخصوص:

1. **تحديد معنى المشكلة الإجتماعية لدى طالب علم الإجتماع**
2. **إبراز أهمية علم الإجتماع في طرح و تحليل و معالجة المشكلات الإجتماعية و تحليل أهم المشكلات الإجتماعية التي تعاني منها المجتمعات**

الهوامش :

1. مأمون طربية : **علم الإجتماع في الحياة اليومية قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة** ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، 2011 ص 8

2. إبراهيم عثمان : **مقدمة في علم الإجتماع** ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن،2007 ، ص 297

3.صبحي محمد قنوص : **دراسات في علم الإجتماع** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ، لبنان، ط1 ،2000 ، ص 271

4.فهمي سليم الغزوي و آخرون : **المدخل إلى علم الإجتماع** ، دار الشروق، عمان ، الأردن، ص 378

المحاضرة الأولى

ماهية المشكلة الإجتماعية

مقدمة

1. ماهية المشكلة الإجتماعية
2. تعريف المشكلة الإجتماعية
3. ظروفها
4. وجودها
5. صفاتها
6. مواقف الأفراد من المشكلات الإجتماعية
7. طرق قياسها
8. مستويات المشكلة الإجتماعية

المراجع المعتمدة في المحاضرة الأولى

مـقـدمـــة:

يتميز الإنسان عن غيره من المخلوقات بأنه بحكم الفطرة لا يستطيع إلا العيش في مجال إجتماعي يتأثر به و يؤثر فيه ، و هو في هذا يتعلم أنماطا سلوكية تساعده على التكيف داخل هذا المجال ، و عالج كثير من الفلاسفة علاقة الفرد بالفرد و علاقة الفرد بالجماعة و وصلوا إلى تفسيرات عديدة تلقي ضوءا على فهم السلوك الإجتماعي ، إلاّ أن هذه الدراسات لم تتفاعل في ميدان مستقل إلا في النصف الثاني من القرن الماضي .

و لقد ظهر في ذلك الوقت أول كتاب متخصص و هو كتاب الحشد **لجوستاف لوبون** عام 1897 و الذي عالج فيه سيكولوجية الحشد ، موضحا أهمية دراسة سلوك الجماعة كوسيلة لفهم السلوك الإنساني في مجالات الحياة المختلفة حيث تتلخص آراؤه في أن الجماعة من وجهة النظر النفسية هي مجموع من الأفراد تتجه مشاعرهم نحو هدف واحد، وتذوب " ذات كل منهم في " ذات عامة" تخضع لوحدة فكرية معينة.[1]

إن التجمعات الإنسانية الأولى التي اتخذت شكل القبائل و العشائر و الأمم و المجتمعات هي جزء متأصل في ثقافة البشر و دلالة قوية على اعتماد الناس على بعضهم البعض في تخطي المشكلات و العقبات و تحقيق التقدم و الإزدهار . فالإستعانة بالآخر ضرورة من ضرورات البقاء و أساس من أسس الوجود الإنساني على كوكب الأرض الذي يأخذ شكل المنفعة المتبادلة بين الأشخاص من خلال التبادلات الإجتماعية التي تحافظ على وحدة الصف و تماسك المجتمع ، و هي عادة ما تأخذ الشكل التطوعي تحت مظلة الجماعة.[2]

تؤدي الكثير من العوامل دورا مهما في ظهور مختلف المشكلات الإجتماعية و إن أهمية فكرة " إجتماعية" المكلة تنبع من كونها تؤثر على جمع من الناس . على سبيل المثال عندما يُبلغ الوالدان بغش إبنهما في الإمتحان فإن ذلك يُعد مشكلة فردية . و لكن عندما نسمع عن الفساد الإداري و هدر

الأموال أو سرقة المال العام و التلاعب و الإحتيال و الغش في تنفيذ المشاريع فإننا بهذا الصدد نتعامل مع مشكلة إجتماعية تثير جدلا و تتطلب تدخلا و تعاونا إجتماعيا و أخلاقيا، و تستلزم كذلك اتخاذ إجراءات قانونية رادعة لضمان عدم تكرارها أو على الأقل إيقافها عند حدها.[3]

تعد المشكلات الإجتماعية من أبرز إشكالات علم الإجتماع التي تتميز بالإختلافات التي تحكمها التباينات الإيديولوجية بين الباحثين و ذلك بحكم أنها ترسم معالم خريطة إجتماعية ثقافية و سياسية اقتصادية واضحة للإزعاجات و الإرباكات و الكراهيات الإجتماعية . كما أنها تحدّد المعالم الأساسية لبرامج التنمية و التطوير و التحديث ، فتستحدث الأفكار المجتمعية التنموية داخل الحدود الوطنية من جهة ، و لكنها في كل الأحوال تحوّل المجتمع المثقل بها إلى فوضى غامرة أو إلى مختبر هائل للتجارب التنموية الإنسانية المتواصلة .[4]

يُضاف لهذه التباينات الأيديولوجية إشكالية تحديد مفهوم المشكلة الاجتماعية حيث أنها تُعتبر من أولى الصعوبات التي يواجهها الباحث في هذا المجال لأنه لا يوجد تحديد علمي مقنع وشامل لهذا المفهوم ، والسبب في ذلك يعود إلى خصائص وسمات ومجالات وتنوع المشكلات الاجتماعية.هذه الصعوبة بدورها تفرض صعوبات جمة على مستوى التحليل نظرا لما تحتاجه من قدرات فائقة وجهود كثيرة لا يمكن القيام بها من قبل باحث وحده بل عدد من الباحثين يقوم كل واحد منهم بتناول جانب معين من هذه الوضعية الاجتماعية وفي النهاية تتكامل الجهود المبذولة في تكوين صورة واضحة وشاملة عن هذه الوضعية مما يعطي بعدا واضحا في فهم المشكلة الاجتماعية [5]

و يمكن القول بصفة عامة أن أي تعريف للمشكلة الإجتماعية يتضمن بعدين أساسيين :

- البعد الذاتي في تعريف المشكلة و يركز على قياس الضرر الإجتماعي الناتج عن وجود المشكلة
- البعد الموضوعي الذي يهتم بكيفية وقوع هذا الضرر.

و يرى كل من ***Perrucci and Philisuk*** أن هناك خمسة عوامل رئيسية تلعب دورا مؤثرا في تعريف المشكلة الإجتماعية هي :

1. إن جماعات الصفوة في المجتمع و التي تتميز بالقوة هي التي غالبا ما تحدد مفهوم المشكلة الإجتماعية و ليست الأغلبية
2. إن الجماعات التي تعرف أو تحدد المشكلة الإجتماعية هي في الغالب ذات مصلحة خاصة في توصيف أو تحديد سلوك معين أو موقف أو حادثة على أنه مشكلة
3. عادة ما تذهب الجماعات ذات المصالح في تفسيرها للمشكلة الإجتماعية إلى أنها تعد نتاجا لمجموعة من السمات الشخصية للأفراد أكثر من كونها نتاجا للبناء الإجتماعي في المجتمع
4. عادة ما يتم تحديد نطاق المشكلة الإجتماعية من خلال النطاق القومي أو المحلي دون محاولة إدراك أو تحليل هذه المشكلة من خلال النطاق العالمي
5. إن المشاكل الإجتماعية عادة ما يتم تحديدها بعد أن يشعر أفراد المجتمع بها و ليس قبل ذلك. و بالتالي فإن تحديد المشكلة هو أمر ذو توجيه مسبق في المجتمع و ليس قبليا. (6)

1. ماهية المشكلة

قبل تحديد مفهوم المشكلة الإجتماعية نعتقد أنه من الضروري تحديد مفهوم المشكلة أولا و التي تعني "**إنحراف أو عدم توازن بين " ما هو كائن " وبين ما "يجب أن يكون "و بالتالي فإن المشكلة هي نتيجة غير مرغوب فيها تؤدى إلى ظهور علامات القلق و التوتر وعدم التوازن التي تجعل الفرد يشعر بوجود ما يسمى بالمشكلة مثلما يوضحها الشكل التالي :** (7)

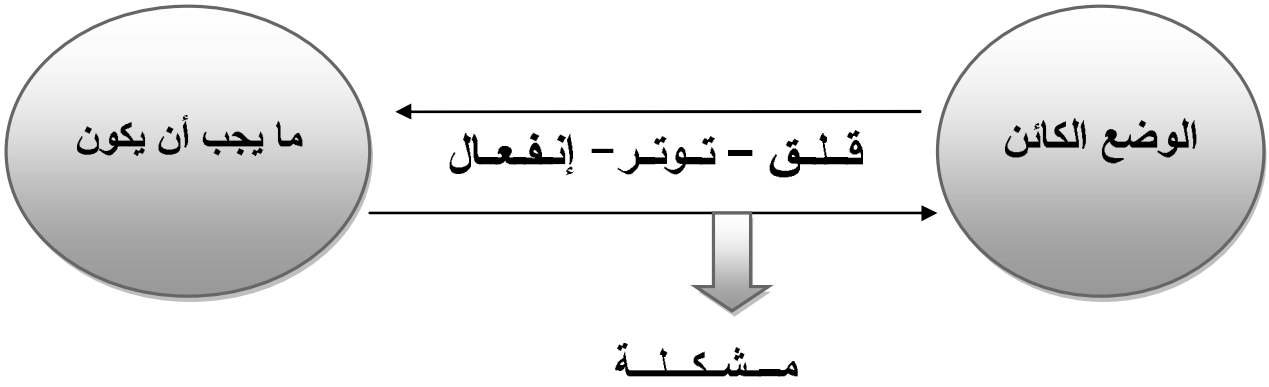

في نفس السياق أكّد أحد الباحثين أنه ليس من السهولة تقديم تعريف محدّد و شامل للمشكلات سواء أكانت نفسية أو إجتماعية للأسباب التالية :

1. أن وجود مشكلة في مكان ما لا يعني أن هذه المشكلة عامة في جميع الأماكن
2. أن مواجهة الشخص لمشكلة ما يختلف تفاعله معها من شخص إلى أخر
3. أن كلمة مشكلة إنما تثير عدة قضايا ، و هل هي مشكلة طارئة أم مزمنة ، أم تظهر في فترة زمنية معينة و لأسباب خاصة
4. أن المشكلة حين تطفو على السطح فإنّها لا تظهر من تلقاء ذاتها بل لا بد من تفاعل مجموعة من العوامل التي تشابكت و تعقدت حتى أفرزت المشكلة ، و بالتالي فإن التشخيص الدقيق لهذه العوامل هام جدا
5. أن الحلول بالتالي لا تكون جزئية بل لا بد أن تكون شاملة ، فالجُناح مثلا يكون نتيجة لتشابك العديد من العوامل ، و أن التركيز على سبب ما لا يكون حلا للمشكلة ، و هكذا في باقي المشكلات

و الآن ما هي المشكلة : " المشكلة تنشأ حين يعجز الإنسان عن الوصول إلى هدفه بطريقة مباشرة ، كما أنّ المشكلة هي العائق الموجود في موقف ما ، و يحول هذا العائق بين الفرد و

الوصول إلى هدفه ".

أما عن أهم الشروط التي يجب أن تتوافر حتى نستطيع تحديد المشكلات فتتمثل في :

1. أن يقع في المشكلة أكبر قدر من الأفراد (وفقا للمعيار الإحصائي الذي يقوم على الأغلبية)
2. أن تكون المشكلة نتيجة لتداخل و تشابك مجموعة من العوامل و المتغيرات سواء الإجتماعية أو الإقتصادية أو النفسية أو حتى الدينية ، و غيرها من العوامل
3. أن تكون المشكلة لها أسباب و بقايا و نتائج على المستوى الفردي (حيث تتفاعل الأسباب داخل

الشخص) و على المستوى الجمعي أو المجتمعي (حيث يكون لها أسبابها خارج نطاق الشخص و في المجتمع)

4. أن الحلول التي تقدّم لهذه المشكلة تقتضي العديد من الجهود و الوقت [8]

2. تعريف المشكلة الإجتماعية :

مصطلح خاص يطلق على مدى واسع من الظروف و السلوكيات الجانحة التي تُعد تجسيدات للتفكك الاجتماعي و تبريرات للتغيير بواسطة بعض وسائل الهندسة الاجتماعية . و تشمل هذه المشكلات عادة العديد من أشكال السلوك المنحرف (كالجريمة و انحراف الأحداث و البغاء و الأمراض العقلية و إدمان المخدرات و الانتحار) و كذلك من أشكال الصراع الاجتماعي كالتوترات العرقية و العنف الأسري و النظال في المجال الصناعي ...)

و في الأبنية الاجتماعية المعقدة للمجتمعات الصناعية الحديثة يتعرض الأفراد و الجماعات بدرجات مختلفة لهذه المخاطر. كما أن الأفراد الذين يحتلون مكانات و يمارسون أدوارا مختلفة يميلون إلى

الاختلاف أيضا في تقييمهم للمواقف الاجتماعية و في وجهة نظرهم فيما يعد مشكلة اجتماعية تتطلب الحل.[9]

فالمشكلة الإجتماعية ظاهرة تحدث في المجتمعات البشرية كافة ، و أياً كان نوعها فهي تمثّل اضطرابا أو تعويقا لسير الأمور مما يولّد نوعا من المفارقات بين المكانات و المستويات المرغوبة من قبل الأفراد في المجتمع و بين الظروف الواقعية ، و هذا ما يتطلب من أفراد المجتمع و جماعاته على حد سواء أن يفتّشوا عن الوسائل و الأساليب الكفيلة بمعالجة المشكلة التي تواجههم .

و المشكلة الاجتماعية تكون أداة ضغط تفرض نوعا من الالتزام يدفع الأفراد و الجماعات الواقعين تحت تأثيرها للبحث عن الوسائل و الأساليب لحلها، كما أنّها تكون ذات أسباب متنوعة و متشابكة يصعب التفريق فيما بينها. فالذي قد يُنظر له على أنه السبب المباشر قد لا يكون كذلك أو قد يكون على العكس تماما. كما أن المشكلة الاجتماعية مشكلة نسبية فما قد يُنظر له على أنه مشكلة في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، و ينظر للمشكلة الاجتماعية من قبل الباحثين على أنّها مظهر من مظاهر التفكك الاجتماعي.[10]

يذهب ***Robertson*** في تعريفه للمشكلة الاجتماعية إلى أنّها **تمثل فجوة غير مرغوبة بين المثاليات الاجتماعية المرغوبة و الوقائع الاجتماعية الكائنة، فالمشكلة الاجتماعية تعبّر عن التباين، فمثاليات أي مجتمع تعتمد على قيم أفراده ، و القيم هي الأفكار الاجتماعية المشتركة بين الأفراد عن الأشياء المرغوبة و السوية و الصحيحة. و تختلف القيم من مجتمع لآخر ، بل و بين الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد. و نظرا لأن القيم الاجتماعية دائما ما تكون في حالة تغيّر فإنّ الهوة بين مثاليات اجتماعية معينة و بين بعض الوقائع الاجتماعية تتغيّر أيضا الأمر الذي يعني ظهور مشكلات اجتماعية جديدة و اختفاء أخرى .**

أما **ليمرت *Lemert*** فينظر إلى المشكلة الإجتماعية على أنّها **إنحراف يتم داخل إطار المجتمع ، و يدور في دوائر تبدأ من الفرد و تنتهي إلى الجماعة** " (11)

يعرفها فيرتشايلد ***Fairchild*** بأنها: **موقف يتطلّب معالجة إصلاحية و ينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية أو يتحتم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهته و لتحسينه ، و هاتان الناحيتان تتلاقيان و تمتزجان في أغلب الأحيان . ففي الحالة الأولى يمكن أن ندخل تحتها كل النقائص و الفشل في التوافق الذي يصيب الأفراد، و الأسر، و الجماعات الصغيرة، و التي يمكن ردها إلى ظروف البيئة التي يعيشون فيها و نضرب مثلا على ذلك بالبطالة أو المرض أو الرذيلة أو الجريمة،أما المشكلة التي تظهر في الحالة الثانية، أي التي تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهتها فهي مثل الفشل في التوافق الذي يصيب البناء الاجتماعي و تأديته لوظيفته، و الذي تعلو مواجهته فوق مستوى فرد أو جماعة صغيرة مثل الحرب أو البطالة الدورية أو الفساد السياسي"**

يذهب **Manis** في تعريفه للمشكلة الإجتماعية إلى أنها " **حالة إجتماعية يتم تحديدها و تعريفها من خلال البحث العلمي** "

إن هذا التعريف يحدد دورا رئيسيا للعمل العلمي لعلماء الاجتماع و النفس و السياسة في تحديد المشكلة الاجتماعية و الابتعاد قدر الإمكان عن الاعتماد على الرأي العام، أو شعور أفراد المجتمع في تحديد المشكلة الاجتماعية.

و يحدد **Manis** ثلاث درجات أو مستويات للمشكلة الاجتماعية :

***مشاكل من الدرجة الأولى** و هي التي تؤثر بصورة قوية في الظروف الاجتماعية المحيطة بها و

ذات نتائج تعددة و مؤثرة في المجتمع و من أبرزها الحرب ، التمييز العنصري ، الفقر

***مشاكل من الدرجة الثانية** و تتمثل في الظروف و النتائج الضارة التي تنتج بصفة أساسية عن المشاكل الاجتماعية المؤثرة و التي يتولد عنها بدورها مشاكل إضافية أخرى. أبرزها: التفكك ، سوء التغذية ، العزلة ، التعصب ، الصراع .

***أما مشاكل الدرجة الثالثة** فهي تلك الظروف الضارة و التي تعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتاجا لمشاكل الاجتماعية الأساسية من الدرجة الأولى منها: الإنحراف، تعاطي المخدرات ، التخلّف العقلي، الإغتراب، البطالة، السرقة، الخوف، جرائم العنف [12]

يرى **روبرت مرتون** *R. Merton* أن المشكلة الإجتماعية **هي التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع و بين ما ترغب مجموعة هامّة من هذا المجتمع بصورة جدّية أن يكون ، و يتأثر هذا التناقض عن طريقين :**

- **إمّا برفع المستويات التي تكون لها فاعلية و عمومية في المجتمع**
- **أو باستمرار انحطاط الظروف الإجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدة هذا التناقض أو التباين**[13]

و لا يبتعد "**جورج لندبرج** عن ذلك من الوجهة الأيديولوجية التي تهدف إلى إلقاء اللوم – إن صح التعبير – على الفرد دون المجتمع ، فالمشكلة الإجتماعية من وجهة نظره " **هي مجموعة أنماط السلوك المنحرفة التي تنتج عن عدم امتثال الفرد للمعايير الإجتماعية التي قرّرها المجتمع و وضع حدودها الخاصة بالتسامح.**

و ترى **شادية قناوي** أن المشكلة الاجتماعية " **تعبير عن انتشار أنماط سلوكية سلبية ضارة**

بالمجتمع و تتعارض مع ما ينبغي أن يكون عليه الواقع المجتمعي ، و لها أسباب إجتماعية دفعت إلى ظهورها و انتشارها ، و تسعى الجماعات الاجتماعية أو بعضها إلى الحد منها و من آثارها الضارة.[14]

أما **أحمد مجدي حجازي** فيعرف المشكلة الإجتماعية بأنها " **أشكال من التفاعل و العلاقات الإجتماعية غير المتوازنة بين رغبات الفرد و الجماعة و متطلبات المجتمع العام، و تمتلك هذه الأشكال العديد من المقومات التي يصنعها المجتمع و يضغط بها على الفرد لتحد من تمرده ، وهي بهذا المعنى نمط من أنماط التعايش الفارق بين الفرد و المجتمع، وكذا بين الجماعة و النظام** [15]

و يرى **محمد المحيس** أن المشكلة الاجتماعية **هي** " **تلك الصعوبات و مظاهر الانحراف و الشذوذ في السلوك الاجتماعي، و مظاهر سوء التكيّف الاجتماعي السليم التي يتعرض لها الفرد فتقلل من فاعليته و كفايته الاجتماعية، و تحد من قدراته على بناء علاقات اجتماعية ناجحة مع الآخرين، وعلى تحقيق القبول الاجتماعي المرغوب، فالمشكلة الاجتماعية للشباب ليست منفصلة عن مشكلاتهم الجسمية والنفسية والعقلية والفكرية،بل هي مرتبطة تمام الارتباط و في كثير من الأحيان نجدها متداخلة معها، فالشاب إذا ساءت صحته أو أصيب بنقص جسماني لا يقف تأثير ذلك عند حد تقليل كفايته الجسمية، بل يتعدى ذلك إلى تقليل كفايته النفسية و العقلية والاجتماعية .**[16]

نصل إلى أن المشكلة الاجتماعية هي : " **طريقة السلوك التي ينظر إليها النظام الإجتماعي على أنّها تمثل تعدّيًا على المعايير الاجتماعية المتعارف عليها ، و التي تشكّل نقطة ارتكاز عامّة يقبلها الجميع و لهذا فهي تحتاج إلى جهد جماعي من أجل حلها لقصور الجهود الفردية عن إمكانية التصدي لها ، و لهذا أيضا نلحظ الترابط بين النظام الاجتماعي و السلوك و أنّ أي اختلال في أحدهما ينعكس على الآخر مما يولّد المشكلات الاجتماعية** "

و لعل الشكل التالي يقدم توضيحا تفصيليا للطرح العلمي المعرفي السابق : [17]

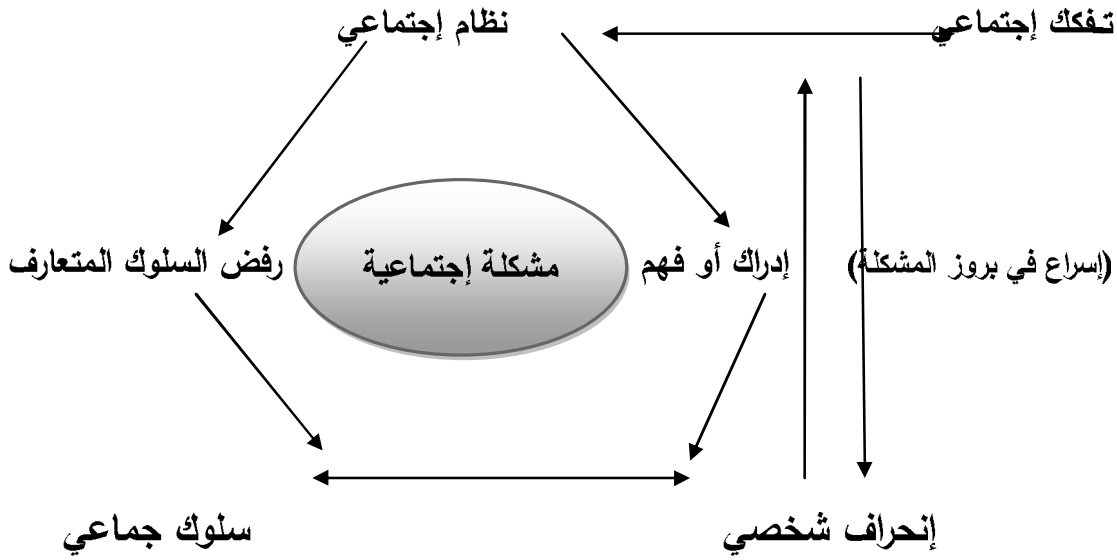

نظام إجتماعي ← تغير ←سلوك متعارض ← إدراك جمعي← رفض ← مشكلة إجتماعية

(رسم توضيحي رقم 2 يوضح مفهوم المشكلة الإجتماعية)

3. ظـــروفـــهـــا

مع تقدم البشر و اكتشاف طرق و وسائل جديدة في الكسب و الحرف و العيش تتوسع و ترتفع مستويات حاجات الناس، و يحدث التغير الاجتماعي التدريجي نتيجة سعي الناس لتلبية حاجاتهم المتغيرة ، و تظهر طبقات و فئات و شرائح اجتماعية متنوعة و مختلفة الاتجاهات و المصالح ، و الوعي بحاجاتها و متطلباتها و تطلّعاتها الاقتصادية و السياسية و الثقافية. و في سير هذه العملية تظهر قوى اجتماعية جديدة و مظاهر حياة و قضايا اجتماعية جديدة ، كما تبرز تنافسات و صراعات اجتماعية، و أشكال من عدم التكيف مع التغيرات الجديدة ، إن ذلك هو في الواقع ما يؤدي إلى المشكلات الاجتماعية، و لتبسيط الأمر نشير إلى أنه في صيرورة أي مجتمع هناك مستويان من التغيّر:

المستوى الأول: التغيّر في الحياة المادية ، أي في التكنولوجيا و وسائل الإنتاج و العيش و العلاقات

الاقتصادية و أنماط العمل و الإنتاج .

المستوى الثاني: التغيّر في الحياة الروحية ، أي في التفكير و العادات و التقاليد و القيم والمفاهيم و القانون و التشريع .

غالبا ما يكون التغيّر في الجوانب المادية أسرع من التغيّر في الجوانب الروحية فيحدث نوع من الفجوة بينهما مما يولّد المشكلات في المجتمع. فنحن نلاحظ كيف تتغير طبيعة أعمالنا، و أنماط إنتاجنا الاقتصادية ، و الوسائل و الأدوات التكنولوجية التي نستخدمها في بيوتنا و أعمالنا، بينما تكون عاداتنا و تقاليدنا و معظم مفاهيمنا و قيمنا بطيئة التبدل و تأخذ فترات أطول كي تتغير. و نلاحظ كيف يوسّع التعليم و الإعلام و ثورة وسائل الاتصال و التكنولوجيا الجديدة من وعي الناس، و يرفع سقف حاجاتهم المادية و الثقافية ، بينما تظل العادات و التقاليد والأعراف بطيئة التغيّر وهذا الفارق في التغيّر بين المستويين يؤدي إلى نشوء مشكلات اجتماعية متنوعة .

تنشأ المشكلات الاجتماعية إذا لدى جميع فئات الناس أو لدى أي فرد عندما تكون هناك مجموعة من المتطلبات و الحاجات و التطلعات و الرغبات لدى جماعة أو فرد ، بينما تقصر الإمكانات سواء كانت ذاتية (أي القدرات و المؤهلات و الإمكانيات الخاصة بالفرد) أو موضوعية (كعدم توفر الموارد في المجتمع المحلي أو فرص العمل أو عجز النظام الاجتماعي و فقره ..) عن تلبية هذه الحاجات و ذلك ما يوضحه المثال البسيط التالي :

(شكل رقم 3 يبين أسباب وجود المشكلة الإجتماعية) [18]

4. وجـــودها

المشكلات الاجتماعية مرافقة للوجود الإنساني ، فأينما وُجد الإنسان وُجدت المشكلات لارتباطها الوثيق به أساسا. فوجود الإنسان سواء كفرد أو عضو في جماعة أو مجتمع يعني وجود المشكلات ، و في الوقت الذي يرى فيه خطورة المشكلات على الإنسان و المجتمع من زاوية المسلّمين بخطورتها فإنها قد تكون على العكس من ذلك تماما عند آخرين، و مثل هذه النظرة ترتبط بطبيعة المشكلة و الظروف المنتجة لها، ولا تخفى الصعوبة على أي باحث في هذا المجال عندما يلمس مثل هذا التداخل الشائك و المعقد.

لقد احتلت المشكلات الاجتماعية جانبا واسعا من اهتمامات علماء الاجتماع في الوقت الراهن، في حين أنها لم تكن حكرا على مجال دون آخر، فنجد البعض يربط بين الحضارة الإنسانية و المشكلات الاجتماعية إلى الحد الذي يرون فيه أن تاريخ الحضارات البشرية يمثل تاريخا للنجاح و الفشل في مواجهة المشكلات.

و على هذا نستطيع القول بأن المشكلات الاجتماعية و كل ما له علاقة بها قد ساهم في تحفيز الفكر البشري للعمل على إيجاد صيغ و حلول لما يواجه الإنسان من عقبات كانت محصلتها النهائية تطور

المعرفة و ارتقائها. و هنا تتضح العلاقة الجدلية بين الفكر و المشكلات ففي الوقت الذي ساعدت فيه المشكلات و محاولة فهمها بشكل أكبر و أعمق ضمن مراحل تعاقبية ابتدأت بالفلسفة إلى أن وصلت في الوقت الراهن إلى حقل علم الإجتماع.[19]

هذا و يجمع الباحثون على أن أغلب المشكلات المعاصرة ترجع إلى عمليات التغيّر الإجتماعي، و قد أصبحت هذه العمليات أسباب محددة لوجودها، إذ تتضمن وجود البيئات الإجتماعية الكبرى التي تتحقق فيها التجمعات الإنسانية مثل أنساق القرابة في المجتمعات المحلية، و الوظائف الإجتماعية للسلطة، و الولاء لأفراد التنظيم أو عدم الولاء لهم، و علاقة المعايير بالسلوك الإنساني. و من وجهة نظر علم الإجتماع فإن التاريخ الكلي للحضارة هو تاريخ التغيّرات المتكررة التي تطرأ على هذه الأنساق و الوظائف والأبنية الإجتماعية، وقد أخذت أشكال كثيرة من المشاكل الإجتماعية شكلها الحالي نتيجة العجز عن حل الصراعات الناجمة عن الصراع بين القديم و الحديث.[20]

5.صفاتها :

1. أنها تظهر في كافة المجتمعات الإنسانية سواء كانت كبيرة الحجم أو صغيرة ، معقدة البناء أم بسيطة متخلفة أم متحضرة ، تقليدية أم متمدنة
2. تختلف في سعة حدودها و تكرار وقوعها و درجة توزيعها و كثافة الإضطراب الفكري و العاطفي المصاحب لها.
3. تتشكل تدريجيا على مراحل مترابطة لذا فإنها لا تظهر فجأة أو عفوية
4. أنها متطورة إجتماعيا
5. تظهر في منشأ يعكس الإضطراب الإجتماعي و الشخصي،أي تبرز نتيجة تمزق النسيج العلائقي الإجتماعي أو نتاج سلسلة تمزقات تحصل داخل المجتمع
6. أنها ملتصقة بالفساد و التفسخ الإجتماعي داخل المجتمع

7. أن الإضطراب الفردي يبرز من نفس القوى الحيوية التي تفرز أو تنتج الإضطراب الإجتماعي

8. تُفسر على أنها أحد أوجه التغير الإجتماعي

9. يساعد التطور التقني على خلقها داخل المجتمع

10. تعكس صرامة الضغوط الإجتماعية في بعض الأحيان كالفقر و الإتكالية و الضغوط السكانية (زيادة الولادات و الوفيات) و الصراعات العرقية و البطالة و ارتفاع معدل الجرائم و الانحرافات السلوكية و الحرب و السلام و الدعاية و التربية

11. تظهر بسبب التغيرات الحاصلة في أسلوب العيش و مستواه أو أنواع الممارسات الإجتماعية للأسرة و التعليم و الدين و الإقتصاد و السياسة و العلاقات الدولية و سواها من المتغيرات المؤثرة لا يمكن شرحها و تشخيص حدوثها من خلال سبب واحد بل عدة أسباب مترابطة مرتبطة بالقيم الإجتماعية في أغلب الأحيان الآداب العامة و الأخلاق الإجتماعية يمثلان نواتها [21]

6.مواقف الأفراد من المشكلات الإجتماعية :

عندما يدرك الأفراد وجود مشكلة إجتماعية نجدهم يتخذون مواقف متباينة و متنوعة تجاهها كل حسب بعده الإجتماعي و قربه منها لعل أبرزها:

1.عدم الإكتراث (اللامبالاة) :

و ذلك بسبب ضغوط العمل و انشغال الفرد بوسائل ترفيهية تبعده عن مناقشة المشكلات الدائرة في مجتمعه و بخاصة المشكلات التي تعكس المصلحة العامة ، بيد أنه يناقشها إذا مست مصلحته الذاتية أو أضرت بها عندئذ يتخذ موقفا من المشكلة و يبدي إكتراثه منها و يناقش جوانبها مع الآخرين

2.الإستسلام القدري:

هذا الموقف لا يدفع أو يشجع الفرد في البحث عن حل للمشكلة التي يواجهها أو يبادر في معالجتها لأن معتقداته القدرية تغذي تفكيره فتقنعه بأن ما حصل له هو مقدر له و مكتوب عليه فيستسلم لها بقناعة و رضا، و لا يسمح لذهنه أن يفكر لمعرفة أسبابها و كيفية معالجتها

3.الشك الساخر المتهكم :

أصحاب هذا الموقف يؤمنون بالفضيلة و بهيمنة المصالح الذاتية على السلوك البشري المندفعة بدوافع حقيرة أو بدافع إنساني ، و إذا حصلت مشكلات إجتماعية فإنها تعبر عن مصالح الناس الذاتية فلا يهتمون لما يحصل داخل المجتمع من مشكلات لأن مصالحهم مشبعة و دائرة تفكيرهم ضيقة

4.الجزاء الديني :

مفاده أن المشكلة الإجتماعية التي حصلت داخل المجتمع ما هي سوى عقوبة الله على خطيئة الإنسان أو على كفره و إلحاده أو إشراكه بالله أو عدم إيمانه بالله

5.الإفراط العاطفي :

يعكس هذا الموقف أفرادا يعيشون في بؤرة المشكل الإجتماعي، و يتفاعلون معه، ويتحمسون لمعالجته أو حله، و يكون شغلهم الشاغل الحديث عن المشكل و المبالغة بوصفه و تهويل صورته و الإسراع بمعالجته ، و يتركز حديثهم عن معاناة الفرد أكثر من معاناة المؤسسة الإجتماعية أو المجتمع بكامله

6.الموقف الإجتماعي العلمي :

إنه موقف علماء الإجتماع المتخصص بالعمل و الرعاية الإجتماعية ، يركز على تحديد المشكل ، أسبابه ، أبعاده ، و إبراز الحقائق المرتبطة به [22]

7.طرق قياسها

إن الأساس الأول لبناء العلم هو القياس،أو الملاحظة المنهجية، ولا يوجد سبب هام يبرّر عدم قدرة العلماء الإجتماعيين على قياس الظواهر أو المشاكل الإجتماعية ، إذ يمكن قياس أعمار الناس كما يمكن قياس محل الميلاد و الحالة الزواجية بطرق مختلفة تتباين في دقتها و قيمتها ، كما يمكن قياس السلوك الإجتماعي المتراكم وفق منهج محدد .[23]

في نفس السياق و لكي تكون هناك مشكلة إجتماعية ينبغي توافر شرطان :

أولا : ضرورة وجود ظرف موضوعي (جريمة ، فقر ، توتر عرقي..) بالحجم و المقدار الذي يمكن ملاحظته و قياسه بمعرفة ملاحظين اجتماعيين .

ثانيا : أن يكون هناك تعريف ذاتي من خلال بعض أعضاء المجتمع بأن هذا الظرف الموضوعي يعد بمثابة مشكلة .[24]

إن الدراسة العلمية للمشاكل الاجتماعية أو السلوك الانحرافي مثل المدخل العلمي لدراسة أي مادة ، محاولة لوصف العمليات المؤدية للسلوك وتصنيفه إلى نماذج ، و يجب هنا أن نشير إلى أن دراسة المشاكل الاجتماعية تعتمد على أساليب البحث الاجتماعي ، كما تعتمد الطبيعة على الأدوات المعملية.

و قد لخص جورج لندبرج **George Lundberg** الإتجاه العلمي في دراسة المشاكل الإجتماعية فيما يلي:

1. تحديد القواعد أو المعايير التي يقاس على أساسها السلوك الإنحرافي
2. تقدير الدرجة التي يمتثل فيها سكان المجتمع للقاعدة التي سوف تكون بمثابة المقياس
3. دراسة السلوك الإنحرافي في ضوء الموقف الذي حدث فيه و كذلك تقدير درجة افتقار المنحرف إلى الحساسية بالنسبة لقواعد المجتمع

4. البحث عما إذا كان المنحرف الذي يكسر قاعدة من قواعد السلوك في المجتمع منحرف بالإضافة و طبيعي أنه في ضوء هذه الخطوات نستطيع أن نصل إلى وصف سليم لمشاكل المجتمع بالإضافة إلى ما فيها من فائدة تطبيقية لإنارة الطريق أمامه أو لبذل مجهود واقعي لحماية المجتمع او للوصول إلى علاج ناجح للمنحرف...[25]

8.مستويات المشكلة الإجتماعية:

يمكن التعرف على أربع مستويات رئيسية للمشكلات الإجتماعية و هي:

أولا: المشكلات الإجتماعية على مستوى العالم:

من المهم النظر إلى المشكلات الإجتماعية التي تؤثر في العديد من البلدان و تتطلب جهدا دوليا مشتركا لمعالجتها و في مقدمة هذه المشكلات :

1. تأثير الزيادة الكبيرة في حجم السكان في العالم النامي و ظهور مشكلة أخرى و هي التلوث البيئي الذي يهدد حياة الملايين من البشر و ما نتج عن التقدم الصناعي الهائل في البلدان المتقدمة و التي تقذف ملايين الأطنان التي تنجم عن الإستهلاك البشري أو من المخلفات الصناعية . و لا شك أن ذلك يؤدي إلى مشكلة التلوث البيئي في العالم . و تأتي بعد ذلك مشكلة النزاعات المسلحة و الحروب المدمرة التي تساهم هي الأخرى بتشريد ملايين السكان من مناطق سكناهم ليتعرضوا إلى التضحية بأعمالهم و بمواردهم ، و ليكونوا عبئا على البلدان الأخرى المضيفة لهم
2. مشكلة التفاوت الإقتصادي الهائل فيما بين الدول حيث يحضى البعض القليل منها بالوفرة و النماء فيما يعاني أكثرها من الفقر و الجوع و التخلف و الألم و هي مشكلة ذات آثار إجتماعية خطيرة و متعددة و لمواجهة هذه المشكلات الكبيرة و الجدية،فإن العالم صار بأمس الحاجة إلى توظيف إمكانيات مادية و بشرية كبيرة و غير مسبوقة و بخاصة ما تسعى إليه

المنظمات المنضوية تحت خيمة الأمم المتحدة.

ثانيا: المشكلات الإجتماعية على مستوى المجتمع

إن الحديث عن المشكلات الإجتماعية على مستوى المجتمع تتطلب مقاربة من نوع مختلف.فتوجد مشكلات تؤثر على عموم الناس و تشغل بالهم و قد تهدد أمنهم و سلامتهم . و هذا هو المقصود بالمشكلات الإجتماعية على مستوى المجتمع. و يمكن أن نعرض هذا النوع من المشكلات الإجتماعية كما يلي:

1. مشكلة التفاوت الإجتماعي ، فالفروق الإجتماعية و الإقتصادية بخاصة إذا كانت واسعة بين مختلف الشرائح الإجتماعية لابد أن ينشأ عنها العديد من المشكلات الفرعية التي تؤثر سلبا على فرص الأفراد في التقدم و الشعور بالطمأنينة و الأمان.
2. مشكلة إنتشار العنف ليصبح ظاهرة تهدد وحدة المجتمع و تجعل نسيجه غير متماسك

ثالثا: المشكلات الإجتماعية على مستوى العائلة

تمثل العائلة نواة المجتمع و أحد أهم مؤسساته ، و إن مشكلاتها تعد جزءا من مشكلات المجتمع ككل ، إلا أن للعائلة مشكلات خاصة بها منها العنف الأسري حيث يتعرض أفراد من العائلة من قبل أحد أفرادها إلى التوبيخ المهين و التعنيف القاسي و الضرب المبرح و الإعتداء البدني و يمكن تصور الآثار السيئة لمثل هذا السلوك على العائلة و بخاصة على أولائك الذين يقعون تحت طائلته مباشرة كالزوجات أو الأمهات و البنات و الأولاد الصغار . فمن المحتمل أن تقل إنتاجية الأشخاص الذين يعيشون في عوائل من هذا النوع سواء على مستوى الدراسة أو التفوق العلمي أو على مستوى إدارة الشؤون اليومية للعائلة أو على مستوى العمل خارج المنزل ناهيك عن الأجواء المتوترة و المحتقنة التي يمكن أن يعيشها انتشار مشكلات مؤذية من هذا النوع.[26]

المراجع المعتمدة في المحاضرة الأولى

1.إنتصار يونس: **السلوك الإنساني** ، دار المعارف،القاهرة ،1978 ، ص202

2. مهدي محمد القصاص: **مدخل إلى علم الإجتماع** ، دون طبعة ، دون سنة ، ص 9

3. عبد المنعم علي نرجس الحسني و آخرون : **علم الإجتماع** ، المديرية العامة للمناهج ، وزارة التربية ، العراق، ط7 ، 2014 ، ص83

4.سالم الساري، خضر زكريا: **مشكلات إجتماعية راهنة** : العولمة و إنتاج مشكلات جديدة ، الأهالي للطلع والنشر والتوزيع ، دمشق،سوريا ، ط1 ، 2004 ، ص 27

5.فهمي سليم الغزوي وآخرون: **المدخل إلى علم الإجتماع** ، مرجع سبق ذكره ، ص 364

6.عدلي السمري، محمد محمود الجوهري: **المشكلات الإجتماعية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،ط1 ، 2011،ص15-16

7. للمزيد أنظر : **المنهج العلمي لتشخيص و حل المشكلات الإدارية** على:

www.tceg.caoa.gov.eg/user/Scientific_Articles

8.محمد حسن غانم : **مشكلات نفسية إجتماعية (الإدمان ، الجناح ، العنف ، إساءة معاملة الأطفال، تلوث البيئة و الزحام)** ، على الموقع : www.kotobarabia.com

9. محمد محمود الجوهري ، عدلي السمري، نفس المرجع ، ص 461

10.فهمي سليم الغزوي و آخرون ، نفس المرجع السابق ذكره : ص 36

11.محمد عاطف غيث،إسماعيل علي سعد:المشكلات الإجتماعية،بحوث نظرية وميدانية،دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2011 ، ص19

12.عدلي السمري ، محمود الجوهري، نفس المرجع السابق ذكره، ص 21-22

13.محمد عاطف غيث ، اسماعيل علي سعد ، نفس المرجع السابق ذكره ، ص 22

14.نادية حسن أبو سكينة، منار عبد الرحمان حضر : **العلاقات و المشكلات الأسرية** ، دار الفكر، عمان، الأردن، ط 1، 2011 ص 175- 176

15.أحمد مجدي حجازي : **أمية المثقف العربي**، دراسة علمية منشورة في مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، العدد 151 ، سبتمبر 1991 ، ص47

16.مفهوم المشكلة الإجتماعية على الموقع الإلكتروني :

.kau.edu.sa/Files/0059362/Subjects

17.فهمي سليم الغزوي و آخرون ، نفس المرجع السابق ذكره ، ص 367

18.سمير ابراهيم حسن : **تمهيد في علم الاجتماع** ، دار المسيرة ،عمان، الأردن ، ط 1، 2012 ، ص 179-181

19.فهمي سليم الغزوي و آخرون، المرجع نفسه ، 360-361

20.محمد سعيد فرح : **ما علم الإجتماع** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،مصر ، 2012 ، ص306

21.معن خليل عمر: **علم المشكلات الإجتماعية** ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط 2 ، 2005 ، ص 18-19

22.نفس المرجع، ص 21-22

23.محمد سعيد فرح : **ما علم الإجتماع** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، مصر ، 2012 ، ص 15

24.عبد الرزاق جلبي و آخرون: **علم الاجتماع و المشكلات الاجتماعية** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، مصر، 2003،ص15

25.عاطف غيث ، إسماعيل علي سعد، نفس المرجع، ص 17

26. عبد المنعم علي نرجس الحسني و آخرون:علم الإجتماع ، مرجع سبق ذكره

المحاضرة الثانية

أساليب البحث في دراسة المشكلة الإجتماعية

مقدمة

1. الأسلوب التاريخي
2. الأسلوب السوسيولوجي
3. الأسلوب السيكولوجي
4. مناهج البحث في دراسة المشكلات الإجتماعية

المراجع المعتمدة في المحاضرة الثانية

مقدمة:

يهدف البحث السوسيولوجي إلى اكتشاف ما يقع من تغيرات داخل العالم الإجتماعي ، و تحديد أسباب هذه التغيرات ، و تعد عملية البحث الإجتماعي هي الوسيلة الوحيدة التي تمكن المشتغلين بالعلم الإجتماعي من رسم صورة دقيقة و محددة عن مشكلات بعينها ، تلك الصورة التي لا يمكن الاعتماد في رسمها على مجرد انطباعات و معتقدات شخصية لأفراد المجتمع لأن الفرد لا يرى سوى جانب ضئيل جدا و محدود من العالم الاجتماعي، كما أن الفرد لا يطرح سوى رؤية محدودة لتفسير ما يراه، و على الجانب الآخر فان الانطباعات و الآراء الذاتية للفرد بشأن مشكلة أو واقعة ما لا يمكن تعميمها على المجتمع بأكمله لأنها تعتمد و تتأثر بصورة خاطئة إلى حد كبير على أفكار و معتقدات قد لا تزيد عن كونها خيالية أو خرافية.[1]

قبل تقديم الأساليب العلمية التي يمكن بواسطتها فهم و تحليل و دراسة أبعاد المشكلات الإجتماعية و مختلف الأسباب المؤدية لوقوعها ينبغي الأخذ بعين الإعتبار ما يلي :

1. أن النظم الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا
2. أن المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا كذلك
3. أن حل المشاكل يمكن أن يؤدي إلى تغيير كلي لطبيعة الحياة الاجتماعية
4. أن المشاكل الإجتماعية تعكس التوجيه القيمي للمجتمع لذلك تعتبر دراسة القيم مدخلا أساسيا لفهم طابع المشكلة و امتدادها و مبلغ عمقها .
5. أن مقاييس الخطأ و الصواب و الخير و الشر تتغير في الزمان و المكان و يجب أن يكون احتمال هذا التغير ماثلا تماما عند كل الباحثين في المشاكل الاجتماعية و إلا يقعوا في

المغالطة الكبرى التي تتصور أن هذه المشاكل مسألة طبيعية و ضرورية و عامة في المجتمع الإنساني .

6. أن دراسة المشكلة الاجتماعية لا يجب أن تتم بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة و المجتمع باعتبار أن المجتمع جسم تتكامل وظائفه بناءا على وجود وظائف ضرورية ، و أن ثقافة المجتمع هي هذا الرداء الذي يتغير بتغير العلم عاكسا باستمرار أبعاد التغير التكنولوجي.
7. تؤدي الحياة الاجتماعية إلى انحرافات في أدوار الناس و مراكزهم نتيجة للتغير في البناء الاجتماعي و لذلك فإن التغلب عليها يعيد تصحيح وضع الأجزاء في البناء على أساس إطار مختلف يؤدي إلى إخراج أدوار و مراكز جديدة.
8. ليست هناك حتمية في أن تكون المشكلة الاجتماعية ذات صفة عمومية في كل أرجاء المجتمع لتكون أهلا للدراسة ذلك لأننا نعلم أن اتساع نطاق المجتمع الحديث يمكن أن يؤدي وجود مجتمعات محلية ذات روابط مختلفة و يمكن أن يترتب عليها مشاكل مختلفة أيضا و لهذا فان الباحث في المجتمع له
9. أن يدرس المشاكل الاجتماعية إما على المستوى المحلي أوالإقليمي أوعلى مستوى المجتمع بأسره [2]

كما نؤكد على أنه عند دراسة مشاكل المجتمع نخضع بالضرورة لمجموعة من الاعتبارات تنحصر جميعا في مسألتين هامتين :

أولا : الالتزام الدقيق بالمنهج العلمي الذي يؤدي إلى التسليم بتسلسل العوامل المسبّبة و الطابع الانتشاري للمشكلة الاجتماعية ، و هذا يترتب عليه التسليم من جهة أخرى بأن المشاكل الكبرى في

المجتمع مشاكل تعكس تناقض أجزاء البناء بينما يمكن أن تكون بعض المشاكل الصغرى معبرة عن اختلال في الوظيفة.

ثانيا : التوجيه الأيديولوجي و الخلقي و القيمي الذي يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لاختيار المشكلة و طبيعة دراستها و منطلق حلها ، و لهذا فان الحل يجب أن يكون على أحد مستويين : الأول المستوى الرئيسي و هو إعادة تصحيح العلاقات البنائية و الثاني المستوى الثانوي الذي يعالج مشاكل التطبيق أو يقضي على بعض الرواسب القديمة ذات الفاعلية بالرغم من إعادة تصحيح البناء.[3]

لقد أجمعت الدراسات العلمية التي تناولت المشكلة الإجتماعية بالبحث و التقصي و التنظير على أن هناك ثلاث أساليب علمية هامة جدا يمكن من خلالها تحليل المشكلة و البحث في العوامل المؤدية لحدوثها وهي كالتالي: الأسلوب التاريخي و السوسيولوجي و السيكولوجي .

1.الأسلوب التاريخي

من أبرز سمات المجتمع الإنساني خضوعه لظاهرة التغيير المستمر، و هذا ما جعله يمر بمراحل من التطور على مدى عقود . فالمجتمع الإنساني بدأ بسيطا و أخذ بالتعقيد بفعل العديد من العوامل، و هذه التطورات أدت إلى ظهور العديد من الوضعيات الاجتماعية الجديدة المختلفة مع الوضعيات السابقة ، هذه الوضعيات قد تكون بداية لظهور مشكلات اجتماعية جديدة . و مثل هذا التوالد للوضعيات الناتج عن التطور أو التغير يعني أن هناك علاقة وثيقة بين المراحل السابقة و المراحل اللاحقة ، و بين تلك المراحل و ما ينبع عنها من وضعيات اجتماعية، فما يتعرض له المجتمع من تغير في المراحل السابقة هو من العوامل المهمة في حدوث مشكلات اجتماعية، فهناك علاقة ترابطية بين المراحل التاريخية و المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع .[4]

و لعل أهمية الأسلوب التاريخي في دراسة المشكلات الإجتماعية تبرز بالخصوص في أنه يساعد الباحث على الآتي:

- الكشف عن الأصول الحقيقية للنظريات و المبادئ العلمية و ظروف نشأة هذه النظريات بهدف البحث عن الروابط بين الظواهر الحالية و الظواهر الماضية و ردّها إلى أصولها التاريخية
- الكشف عن المشكلات التي واجهها الإنسان في الماضي و أساليبه في التغلب عليها و العوائق التي حالت دون إيجاد حلول لها
- تحديد العلاقة بين المشكلات الإجتماعية و بين البيئة الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية التي أدت

إلى نشوئها .

كما يجب التأكيد على مجموعة إعتبارات يجب مراعاتها عند استخدام الأسلوب التاريخي و هي :

1. إن المادة التي ترتبط بالماضي تحتاج إلى عملية نقد و تحليل دقيقين ، فالمادة التاريخية موضوع الدراسة ليست حاضرة و لا يمكن ملاحظتها أو تجريبها بل موجودة في السجلات و الآثار.
2. إن المادة التاريخية ليست هدف البحث العلمي ، لكنها وسيلة إثبات الفروض و الوصول إلى النتائج.
3. الحوادث التاريخية لا ترتبط بسبب معين بل بمجموعة من العوامل المتداخلة و المتفاعلة التي

قد يصعب حصرها وضبطها ، ولا بد لذلك أن تتوفر المهارة و الدقة في معالجة الظاهرة و تفسيرها. [5]

2.الأسلوب السوسيولوجي:

كل منا عنده فكرة بطريقة ما عن المشاكل الإجتماعية لأن المجتمع الحديث به أنواع متعددة من الصراع و التعقيدات و الإضطرابات توصف غالبا بأنها الأزمات الإجتماعية لعصرنا ، و يشار غالبا إلى أن النظم الإجتماعية التي تزداد أحكاما لسلوك الناس و تؤدي في نفس الوقت إلى زيادة أبعادهم الإجتماعية تحدث من الثغرات في البناء الإجتماعي مما يؤدي إلى انبثاق عدد كبير من المصاعب أمام الأفراد و التصدعات التي تصيب المجتمع و التي يشار إلى كل منها عادة على أنها مشكلة إجتماعية ، و لكننا عندما نتصدى لفحص الفكرة السوسيولوجية عن المشكلة الإجتماعية فلا بد لنا على الأقل من معالجة ست مسائل مرتبطة هي :

1. المقياس المركزي للمشكلة الإجتماعية ، و في هذا الصدد يجب أن نميز تمييزا واضحا بين المستويات الإجتماعية و بين الوقائع الإجتماعية.
2. إلى أي حد يمكن أن نجد للمشاكل الإجتماعية جذورا أو أصولا إجتماعية.
3. من هم حكم المشاكل الإجتماعية أو من هم الناس الذين يحددون المشكلة الإجتماعية في المجتمع و يشيرون إليها صراحة.
4. المشاكل الإجتماعية الظاهرة و الباطنة.
5. الإدراك الإجتماعي للمشاكل الإجتماعية.

6. الطرق الذي يدخل بها الإعتقاد في إمكان إصلاح المواقف الإجتماعية غير المرغوبة في تعريف المشاكل الإجتماعية . [6]

يضيف **جيلين** أنه إذا كان غرض علم الإجتماع أن يدرس المجتمع دراسة علمية و وصف التغيرات الإجتماعية و تفسيرها ، فإن غرض العلم الأساسي فهم المجتمع أولا ثم وضع برامج و سياسات إجتماعية تترجم هذا الفهم العلمي للمجتمع إلى حركة إصلاح إجتماعي. و لذا يتعين أن تهتم الدراسات الاجتماعية بدراسة المشكلات و معرفة جذورها و المساهمة في رسم سياسة اجتماعية علمية يتغلب بها على هذه المشكلة. و هذا يتطلب من علماء الإجتماع ضرورة الاهتمام بالبحث و التجريب عند دراسة المشكلات و الإسهام في رسم سياسة اجتماعية واضحة بدلا من التأمل في الحلول ، و على عالم الإجتماع أن يستند في دراسته للمشكلات الإجتماعية على علوم كثيرة .

كما يتعين عند دراسة المشكلة الاجتماعية للحد من خطورتها أن نلاحظ هذه المشكلة في علاقتها بالبناء الاجتماعي و بمراحل تطور المجتمع ليسهل تقديم التفسيرات الملائمة ، فالمشكلات تتفاوت بين الريف و الحضر و بين المناطق الحضرية المختلفة. و هناك مشكلات إجتماعية خطيرة تساعد على تقويض البناء و أخرى بسيطة يسهل القضاء عليها.[7]

كما أن هنالك ترابط وثيق بين المؤسسات الاجتماعية و بالتالي فان حدوث أي تغير في أي مؤسسة لا بد و أن يؤثر في بقية المؤسسات سواء على صعيد الاستجابة أم الرفض مما يؤدي إلى حدوث تصادم بين المؤسسات الاجتماعية و يولد نوعا من الاختلافات حول القديم و الجديد يعطل قدرة المجتمع على تنظيم العلاقات لأن الأفراد يرفضون القواعد التي تشكل منظمات للسلوك مما يؤدي إلى تحلّل الجماعات الاجتماعية و حصول صراع بين القواعد الاجتماعية التي تنظم السلوك و بين الأهداف و التطلعات الجديدة التي وجدت مع التغيير [8]

3. الأسلوب السيكولوجي:

إن علم النفس يختص بدراسة الفرد على أساس أنه أصغر وحدة بشرية ، لكن علم النفس قد أوقفنا على حقيقة أن الفرد يدرك ذاته من خلال إدراكه للآخرين ، بل و تتشكل قيمه و اتجاهاته و معاييره من خلال التواجد مع الآخرين ، و أن الطفل الإنساني ما هو إلا مشروع إنساني قد يكتمل و قد لا يكتمل و لا يتم ذلك إلا من خلال التواجد مع الآخرين ، و عبر عمليات التنشئة الإجتماعية التي تقوم بها العديد من المؤسسات الإجتماعية ، لأن الفرد لا بد أن يندمج مع الآخر،والتواجد في و مع ومن خلال الآخر، وما الآخر إلا و قد تشكل بنفس الأسلوب و الطريقة.[9]

إن اختلافات الأفراد النفسية تؤدي إلى الاختلاف في اتجاهاتهم السلوكية و مواقفهم ، و قد تكون هذه الاختلافات من العوامل التي تؤدي أن يتجه بعضهم إلى الخروج عن متعارفات المجتمع و بالتالي سلوك سلوكات منحرفة عن القواعد و القيم و المعايير الاجتماعية ، و لهذا ينظر بعض العلماء و خاصة علماء النفس إلى أن المشكلات الاجتماعية تظهر بفعل الفروق الفردية و انعكاس ذاتية الفرد على المجتمع و بالتالي فهم يعطون الأولوية للعوامل النفسية في حصول المشكلات الاجتماعية .[10]

إن الكثير من المشكلات الإجتماعية تكمن خلفها أسباب نفسية ، فالإدمان على سبيل المثال هو في حقيقة الأمر إدمان الفرد ، و إن الأضرار سوف تعود على الفرد المدمن ، و كثيرا ما نسمع مدمنين يرفضون محاولات أسرهم بل و مجتمعاتهم من أجل إخضاعهم للعلاج مرددين مقولة أنا الذي أدمن و أنا الذي أدمر نفسي فما دخل الآخرين بي ؟ لكن الواقع أن الراصد لهذه الظاهرة يدرك أنه لكي يحدث الإدمان لابد من تضافر مجموعة ثلاثية من العوامل و هي : الفرد ، ثم توافر المخدرات بكافة أنواعها و قد يجرب الشخص نوعا من المخدرات ، و يثبت عنده ، أو قد ينوع من المواد المخدرة حتى يجد راحته النفسية في مخدر ما ، ثم ثالثا طبيعة المجتمع الذي يضم بين جنباته الفرد المدمن و المواد

المخدرة و موقفه من هذه المشكلة و هل يلجأ إلى اعتبار المدمن مريضا يستحق العلاج أم مجرما يعزل خلف أسوار السجون و المعتقلات ، ثم ماهي طبيعة الإجراءات الأمنية و القانونية و التشريعية لمواجهة هذه الظاهرة و قس على ذلك العديد من المشكلات الإجتماعية الأخرى مثل البغاء ، القوادة ، إنحراف الأحداث ، الإغتصاب ، إساءة معاملة الأطفال و غيرها من الظواهر التي قد تبدو للوهلة الأولى و لغير المتعمق ظواهر و مشكلات إجتماعية ، لكن في حقيقة الأمر يكمن خلفها العديد من العوامل النفسية ، الإقتصادية ، الإجتماعية ، الأخلاقية ، الدينية [11]

أما أصحاب إتجاه علم النفس الإجتماعي فقد أرجعوا ظهور المشكلات الإجتماعية إلى عدم احترام الأفراد للمعايير الإجتماعية و عدم تدعيمهم لها إذ يعتمد تحقيق التوافق بين الأفراد و الجماعة و بين الجماعات بعضها البعض داخل المجتمع على خلق اطّرادات محددة لأنماط السلوك و العلاقات ، و يحدّد هذا الإطراد الإجتماعي إطار المجتمع التنظيمي ، كما يعرف الحدود التي يجب ألا يتجاوزها الأفراد ، و يؤدي الخروج عن هذه الحدود إلى تعدد المشكلات الإجتماعية .

في نفس السياق يرى أصحاب هذا الأسلوب أن علم النفس قد يسهم في تقديم تفسيرات علمية للمشكلات الإجتماعية، و من الأهمية أن نعرف أهمية مدرسة التحليل النفسي في إلقاء الضوء على مشكلات مثل العصاب و المخدرات و إدمان الخمور و انحراف الأحداث و بعض الأمراض الإجتماعية مثل اللامبالاة و قد أرجعت مدرسة التحليل النفسي كل مظاهر الإنحراف إلى تجارب سنوات الطفولة الأولى .[12]

4. مناهج البحث في دراسة المشكلات الإجتماعية:

تعتمد البحوث و الدراسات الاجتماعية في حالات عديدة على معلومات أو بيانات موجودة بالفعل مثل الوثائق، و المستندات التاريخية ، و البيانات و التقارير الرسمية الحكومية و نتائج الأبحاث المنشورة

في علم الاجتماع . و عندما لا تتاح البيانات و الحقائق عن مشكلة ما فإنه يتم التوصل إليها من خلال وسائل مختلفة كل وسيلة لها مميزاتها و عيوبها و كل وسيلة تكون أكثر ملاءمة و لياقة في دراسة موضوع بعينه عن غيرها من الوسائل الأخرى. و من أبرز الوسائل التي يستخدمها علماء الاجتماع في دراسة المشكلات الاجتماعية الملاحظة المشاركة و دراسة الحالة و المسح و التجريب.

1.4 الملاحظة المشاركة:

تتضمن الملاحظة المشاركة عدة أشياء . يذهب McCall and Simmons إلى أن الملاحظة المشاركة تتضمن قدرا من التفاعل الاجتماعي الحقيقي في ميدان الدراسة و ملاحظة مباشرة للوقائع المتصلة بموضوع الدراسة و قدرا من المقابلات الرسمية و غير الرسمية و جمع قدر من الوثائق . و في الملاحظة المشاركة

يشارك الباحث بصورة مباشرة و يلاحظ الواقع الاجتماعي الذي يدرسه و هو في نفس الوقت يعد جزءا من الواقع الاجتماعي الخاضع للدراسة و منفصل عنه أيضا.

2.4 دراسة الحالة:

هي الدراسة المتعمقة و المكثفة لظاهرة اجتماعية معينة و هي ما يطلق عليها الدراسة المونوغرافية . و من أمثلة الموضوعات التي يمكن دراستها من خلال دراسة الحالة وقائع الشغب أو التمرد و السلوك المنحرف داخل الجماعة الإجرامية و نوعية الحياة داخل المستشفيات العقلية ..و ما إلى ذلك ..و قد يكون وحدة الدراسة في دراسة الحالة فردا أو جماعة أو نظاما أو مجتمعا محليا..

3.4 المسح الإجتماعي:

يستخدم بهدف التوصل إلى حقائق أو آراء حول قضية أو مشكلة أو ظاهرة معينة من سؤال مجموعة الأفراد. و ربما يتكون مجموع الأفراد من أي طبقة أو فئة أو شريحة إجتماعية . فقد يكون جمهور المسح من النساء اللاتي ولدن في مدينة معينة في فترة زمنية معينة ، أو أصحاب الأعمال الحرة

الذين تتعدى دخولهم حدا معينا ، أو طلاب المدارس الثانوية في مكان و زمان محددي سلفا أو مشاهدي برنامج تلفزيوني معين أو مستهلكي سلعة بعينها و ليس من الضروري و لا العملي أيضا أن يشمل المسح كل مفردات وحدة أو مجتمع الدراسة و إنما يتم تطبيقه غلى عينة عشوائية من مجتمع الدراسة و من الضروري أن تكون العينة المسحوبة عينة ممثلة لمجتمع الدراسة حتى يمكن تعميم نتائج المسح على مجتمع الدراسة .[13]

المراجع المعتمدة في المحاضرة الثانية

1. محمد محمود الجوهري ، عدلي السمري: **المشكلات الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره ، ص95
2. محمد عاطف غيث، إسماعيل علي سعد : **المشكلات الإجتماعية ، بحوث نظرية و ميدانية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 39
3. المرجع نفسه ، ص 41
4. فهمي سليم الغزوي و آخرون : **المدخل إلى علم الإجتماع** ، مرجع سبق ذكره ، ص 381
5. علي معمر عبد المؤمن : **مناهج البحث في العلوم الإجتماعية الأساسيات و التقنيات و الأساليب**، منشورات جامعة 7 أكتوبر، بنغازي ، ليبيا ، ط1 ، 2008 ص 279-280
6. محمد عاطف غيث : **المشاكل الإجتماعية و السلوك الإنحرافي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، دون سنة ، ص 60-61
7. محمد سعيد فرح : **ما علم الإجتماع** ، مرجع سبق ذكره ، ص 301-302
8. سليم الغزيوي و آخرون ، نفس المرجع ، ص 382
9. محمد محسن غانم : **مشكلات نفسية إجتماعية الإدمان الجناح العنف إساءة معاملة الأطفال تلوث البيئة و الزحام**، ص 5-6 ، على www.kotobarabia.com
10. سليم الغزيوي و آخرون ، نفس المرجع ، ص 382
11. محمد محسن غانم ، نفس المرجع ، ص 5-6
12. محمد سعيد فرح ، نفس المرجع ، ص 298
13. محمد محمود الجوهري و عدلي محمود السمري ، المرجع نفسه.

المحاضرة الثالثة

المشكلة الإجتماعية من منظور سوسيولوجي

مقدمة

1. المنظور الوظيفي
2. منظور الباثولوجيا الإجتماعية
3. منظور التفكك الإجتماعي
4. منظور الصراع الإجتماعي
5. منظور السلوك الإنحرافي
6. منظور التصنيف
7. منظور رد الفعل الإجتماعي

المراجع المعتمدة في المحاضرة الثالثة.

مـقـدمة:

المشكلات الإجتماعية هموم إجتماعية مزمنة و اهتمامات سوسيولوجية قديمة متجددة ، و يمكننا أن نرى أن مفاهيم الصحة و الأمراض الإجتماعية ، التنظيم و التفكك الإجتماعي ، الإنحراف و السواء قد برزت بدرجات متفاوتة بميلاد علم الإجتماع نفسه و لكنها طفت على السطح من فكرة التغيّر الإجتماعي و حقائق التحضّر و التصنيع . ثم تتابع تطورها بتطور علم الإجتماع كمادة علمية ذات أهلية تطبيقية ، و نمو ثقة رجاله بأنفسهم كممارسين متخصصين في المهنة.[1]

يتكون علم الإجتماع مثل كل العلوم من عنصرين متداخلين هما النظرية و البحث العلمي ، فكلاهما ضروري لتفسير الواقع الإجتماعي، فالنظرية بدون البحث لا تعد سوى تأمل عقلي غير مرتبط بالعالم الواقعي كما أن البحث بدون نظرية غالبا ما يؤدي إلى جمع مجموعة من الحقائق غير ذات معنى و لذلك لا يمكن الفصل بين النظرية و البحث .

وعلى الرغم من اتفاق علماء الاجتماع على أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية و تحديدهم للظاهرة موضوع الدراسة إلا أن اتجاهاتهم النظرية إزاء تحليل و تفسير المشكلات قد تباينت و اختلفت و لعل ذلك يرجع إلى سببين أساسيين هما:

السبب الأول يكمن في أن الظاهرة الاجتماعية الواحدة كالجريمة مثلا يمكن تحديدها و تعريفها من خلال طرق متباينة و ذلك لأن كل عالم في تفسيره للظاهرة يتبنى مدرسة فكرية معينة تملي عليه اختيار نموذج معين يتسم في ضوئه تحديد مشكلة الدراسة و منهج التحليل و الإطار النظري المرجعي المستخدم في تفسيرها.

فعلم الاجتماع علم متعدد المدارس الفكرية فهو يتضمن عددا من المدارس الفكرية المتصارعة الأمر الذي

يفسر وجود تأويلات متباينة في تفسير الظاهرة الواحدة

أما السبب الثاني فيرتبط بحقيقة جوهرية و هي أن علم الاجتماع ذاته يعد نتاجا اجتماعيا و بمعنى آخر أن نظريات و مفهومات علم الاجتماع تشكلت من خلال ظروف اجتماعية و سياسية و اقتصادية معينة فالتغيرات السياسية و الاقتصادية العنيفة التي وقعت في أوائل القرن التاسع عشر دفعت المفكرين الاجتماعيين تلك الفترة إلى طرح أسئلة جديدة عن عالمهم شكلت الإجابة عنها نسقا من المعرفة هو ما يسمى اليوم بعلم الاجتماع.[2]

هذا و يتضمن التراث النظري لعلم إجتماع المشكلات الاجتماعية منظورات رئيسية لكل منها تاريخها الفكري الطويل ، و بحوثها. و مع أن هذه المنظورات متنوعة و متعددة ، فإنها ليست بالضرورة متضاربة و متناقضة في النهاية إذ أن أهم ما يميز هذا التراث النظري هو التواصل الفكري ، التعايش لفترة طويلة بين نماذج نظرية متعددة دون أن يفقد أحدها تأثيره ، و دون أن يكون لأي منها هيمنة على الآخر.

و لعل **بوتومور** و **نسبت** على حق في رؤيتهما أنه لم يكن هناك " **ثورات علمية حقيقية** " في تاريخ علم الإجتماع بأن يخلع فيها نموذج نظري سائد و يستبدل كلية بآخر ليسود ، و إنما هناك فترات متقطعة تذهب فيها إحدى هذه النظريات في غيبوبة ، ثم تبعث حية من جديد ، كما أن هناك تصورات أصلية و تصورات مستجدة لقضايا البحث و التحليل .[3]

و بصفة عامة لا يجب النظر إلى أي مدخل نظري على أنه صواب أو خطأ ، و بدلا من ذلك فإنه يجب التعامل مع المداخل النظرية المختلفة على أنها أدوات مختلفة كل أداة تعد مفيدة في تحليل مشكلات اجتماعية معينة. علاوة على ذلك فإنه لكي نصل إلى فهم متكامل لأي مشكلة فإن استخدام أكثر من مدخل يبدو أمرا معقول بل و مطلوب إلى حد كبير.

و على الرغم من تعدد المداخل النظرية في علم الاجتماع في دراسة المشكلات الاجتماعية إلاّ أنه يمكن

تصنيف هذه المداخل من حيث مستوى الدراسة و التحليل إلى نمطين أساسيين :

النـمـط الأول:

و هو المدخل الواسع النطاق (الماكرو) الذي يهتم بدراسة و تفسير المشكلات الإجتماعية في ضوء البناء الإجتماعي، وذلك من خلال التركيز على الجماعات الكبيرة و النظم الإجتماعية، وعلى المجتمع ككل ، ويحاول هذا المدخل الواسع النطاق رسم صورة للطريقة التي يعمل بها العالم مع وضع بناء المجتمع داخل نطاق هذه الصورة ، ثم يطرح تصورا عن كيفية ارتباط المشكلات الإجتماعية بهذا البناء، و من أبرز نماذج هذا المدخل الواسع النطاق المدخل الوظيفي ، المدخل الصراعي.

النـمـط الثاني :

و هو المدخل الضيق النطاق (الميكرو) حيث يركز هذا المدخل في دراسته و تحليله للمشكلات الاجتماعية على التفاعلات و العلاقات الشخصية للحياة اليومية بين أفراد المجتمع ، و بالتالي فإن مجال دراسته – إلى حد كبير – هو سلوك الأفراد و الجماعات الصغيرة و من أبرز نماذج هذا المدخل ، المدخل التفاعلي ، و ما يطبق عليه نظرية الوصم أو التسمية .[4]

1.المنظور الوظيفي:

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وجد علماء الاجتماع أنفسهم موجهين بواسطة الحكومة الفيديرالية إلى جمع مادة عن المشكلات المرتبطة بالحرب ، و بالتالي تحولت بؤرة اهتمام البحث من دراسة مشاكل الحجياة الحضرية إلى تحليل المشكلات المتعلقة بالمجتمع ككل في فترة ما بعد الحرب و قد أفسح ذلك المجال من الدراسة الفرصة أمام علماء الاجتماع ليتحولوا بوظيفتهم من مجرد مصلحين اجتماعيين إلى علماء ينتمون

إلى علم –أي علم الاجتماع– له مكانته و وضع علمي متميز في المجتمع .

و قد أفرزت تلك الفترة ما يسمى بالمدرسة الوظيفية البنائية التي سريعا ما أصبحت المدرسة المسيطرة في علم الاجتماع في هذه الفترة . و تذهب إلى أن المجتمع كبناء كلي يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة ، و أن كل جزء له وظيفة أو دور يؤديه للمحافظة على استمرارية المجتمع . و جميع هذه الأجزاء تتعاون فيما بينها للوفاء بالإحتياجات الأساسية للمجتمع.

يرى أنصار المدرسة الوظيفية أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى حدوث المشكلات الإجتماعية و هي:

1. نظرا لأن أجزاء المجتمع تتميز بالترابط فإن أي تغير في جزء منها يستتبعه بالضرورة تغيرفي الأجزاء الأخرى . و هذا التغير في حد ذاته لا يسبب مشكلات اجتماعية طالما أنه يحدث ببطء و لكن عندما يتعرض المجتمع لحالة من التغير السريع و المفاجئ فإنه يفقد توازنه لأن تنظيمات المجتمع لم يتح لها الوقت الكافي لتستجيب بصورة ملائمة و بالتالي يصاب المجتمع بالاضطراب أو ما يسمى بالخلل الوظيفي.
2. قد تظهر المشكلات الإجتماعية عندما يفشل الأفراد في تمثل قيم المجتمع المتفق عليها أي يخالفون ما يسميه الوظيفيون بالإجماع القيمي.
3. يرى الوظيفيون أن المشكلات الاجتماعية يمكن أن تنتج عن الإحتياجات الوظيفية للمجتمع عندما تصاب هذه الاحتياجات بما يسمى بالأداء الوظيفي الزائد عن الحد المطلوب فعلى سبيل المثال فالنسق التعليمي في المجتمع قد يخرج أفراد في أحد المجالات بما يزيد عن حاجة المجتمع و بالتالي فإن هؤلاء الخريجين الذين لا يجدون وظيفة يصبحون مصدرا لمشكلة اجتماعية في المجتمع و بالتالي فان تعليم عدد من الأفراد يزيد عن حاجة المجتمع يعد خللا وظيفيا في أداء النسق التعليمي لدوره في المجتمع .

و بصفة عامة فإن النظرية الوظيفية ترى أن ظهور المشكلات الاجتماعية أمر حتمي في المجتمع و

بالتالي فإن دور عالم الاجتماع هو تحديد هذه المشكلات و تفسير سبب ظهورها و تحديد النتائج المترتبة على وجودها.[5]

2. منظور الباثولوجيا الإجتماعية :

علم الأمراض– بالمعنى الدقيق– هو الدراسة العلمية للأمراض العضوية أسبابها و أعراضها (ومن هنا جاءت عبارة المختص في علم الأمراض : الباثولوجي). و إن كانت كلمة " مرضي" تعني إعتلال الصحة أو وضعا غي سوي ، إلا أنه تم توسيع مدلولها بحيث تشمل بعض فروع الطب النفسي و علم الاجرام و لكنه بلغ أوسع انتشار له في استخدام مصطلح المريض النفسي **psychopath** .[6]

دخل مصطلح الباتولوجيا الإجتماعية إلى علم الإجتماع كجزء من منظور سوسيولوجي أكبر، و يسلّم تصور الباثولوجيا الاجتماعية بالمدخل التطوري الذي اشترك في قبوله الجيل الأول من علماء الاجتماع . وهو منظور يستلهم الداروينية في علم الحياة في أجزائه مماثلة بين الكائن العضوي و المجتمع.و إذا كان لا بد من وضع تصور للمجتمع يساعد على تحليله كما هو الحال بالنسبة للكائن العضوي فإنه يجب تشبيهه بالكائن العضوي من حيث تمييزه بحالة طبيعية من الصحة و ظروف معتادة . و إن أي انحراف عن هذه الحالة يعتبر باثولوجيا و حالة شاذة للكائن العضوي. و هكذا فان الباثولوجيا الاجتماعية تصف الحالة غير الصحية للكائن العضوي الاجتماعي ومرض المجتمع يسبب الابتعاد عن ما يعد طبيعيا ومعتادا للمجتمع. [7]

أما عن أسباب ظهور الباثولوجيا الإجتماعية فقد تمثلت بالخصوص في :

1. أنه نتيجة للتنشئة الإجتماعية المغلوطة لبعض الأفراد تفشل فيها قدراتهم الطبيعية في التكيف مع الحياة الإجتماعية ، و لا تساعدهم أنانيتهم و دوافعهم القسرية على التوافق مع أهداف المؤسسات الإجتماعية

2. فشل البناء الوظيفي في تطوير الشخصية الإجتماعية أو السيطرة على جهازه الوظيفي المتنوع في ظروف متطورة مما يهدد الروابط التقليدية و المستويات الأخلاقية العامة.[8]

فقد اتجهت دراسات الباتولوجيا إلى فحص المعيشة بين الفقراء المهاجرين في المدن التي تنمو على نحو سريع، و الطريقة التي يفصل بها التحضر والهجرة والحراك الإجتماعي الناس عن الباثولوجيا الاجتماعية. و اهتموا كذلك بدراسة المناطق المتخلفة و الفقر و الجريمة و الانحراف و الطلاق و الأسر المتصدعة و الصراع العرقي، و هي مجموعة الظواهر التي يطلق عليها مصطلح الباثولوجيا الإجتماعية .

و في مقال **رايت ميلز** الذي يفحص فيه قيم أصحاب اتجاه الباثولوجيا الاجتماعية و أصولهم الاجتماعية يؤكد أنهم عادة لم يكونوا هم أنفسهم من أصول حضرية و إنما نشؤوا في تجمعات محلية ريفية و كانوا أيضا من أبناء الطبقة الوسطى البروتستانت، ومن هذا المنطلق قاموا بتفسير هذه الظواهر الجديدة المتعلقة بالنمو الحضري والتحول على أنها باثولوجيا، وتم التعبير عن ذلك على أنه تحليل علمي فيما يبدو. غير أن الإنتكاسة التي واجهت وجهة نظر التطور الاجتماعي في علم الاجتماع قد زعزعت من الثقة في الباثولوجيا الاجتماعية وهذا ما مهّد الطريق مع الوقت لظهور مفهوم جديد هو مفهوم التفكك الاجتماعي[9]

و تظهر الحتمية المغلوطة للمنظور في تصوره الأساسي بأن المشكلات الإجتماعية ليست إلا نتاجا حتميا لباثولوجيا فردية ، و ظروفا إجتماعية مرضية تنعكس جميعا في سوء تكيف في العلاقات الإجتماعية يعاني منها البناء الإجتماعي الكلي في فترات تطوره وتعقيده .

لقد ساد هذا المنظور في حقبة المزاعم العلمية الوضعية مع أن الزعم الأساسي الذي يذهب إليه بتشبيه المجتمع بالكائن العضوي لا ينبئ اليوم إلا بفشل فكري في فترة إنتاج خصبة . و رغم أنه اتخذ من المشكلات الإجتماعية متغيرا بنائيا فإنه لم يأخذ النظام الإجتماعي الذي انشغل به إشكالية له . فظل

بمجمله اتجاه تحليلية فردية ترى بذور الإنحراف و المشكلات كاختلالات و اختلافات تكمن في الفرد نفسه. و عمل دعاة المنظور القدامى و باحثوه الجدد على اختزال المشكلات الاجتماعية للمجتمع الأوسع إلى مشكلات لبعض أفراده و ظلوا يتعاملون معه معها كأطباء محترفين أو كباحثين موضوعيين و لا يقومونها إلا في إطار النفقات التي يتحملها المجتمع للوصول إلى حالة مثلى لمجتمع صحي معافى. [10]

2. منظور التفكك الإجتماعي :

ظهر هذا المصطلح بديلا للعلة الإجتماعية دون تغيير أو تعديل في محتوى المفردة ، و بقيت معبرة عن الحالة الغير سوية مثل الطلاق و الإنفصال الزواجي الذين يمثلان التفكك الأسري و عدم انتظام العلائق الأسرية المنظمة و المستقرة . أي الخروج عن نمط الحياة الأسرية السوية الطبيعية السائدة في الأسرة ثم سحبت هذه المفردة الإصطلاحية على كل حالة تخرج من وضعيتها التي تقوم بها بشكل دوري و مستمر، فالحالة العضوية السوية للعضوية الإجتماعية إذن وُصفت على أنها تنظيم إجتماعي ، و الخروج عنه يعني تفككا تنظيميا .

في الواقع هذا التوصيف يشبه ما قيل عن العلة الإجتماعية ، إذ ظهرت هذه التوصيفة في بداية القرن العشرين و هذا يدل على أن استعمال المفردة الإصطلاحية الجديدة مقترن مع مرحلة تاريخية زمنية و ليس مضمونية.[11]

في نفس الإطار لا يعبر التحول من مفهوم الباتولوجيا إلى مفهوم التفكك الاجتماعي عن أي تغيّر جوهري في المشكلات الاجتماعية التي يجري تحليلها، فما كان يعد بمثابة شواهد على الباتولوجيا الاجتماعية من قبل تعتبر اليوم مؤشرات على التفكك الاجتماعي. و هكذا فإن الطلاق و الهجر ينظر إليهما على أنهما مؤشرات على تفكك الأسرة و نمط حياة الأسرة المفترض أنه ثابت قديما و أن الانحراف عنه يعني تفكك في النمط المعتاد لحياة الأسرة.[12]

إن مفهوم التفكك الاجتماعي لا يعبر عن معايير أو مستويات مطلقة و لكنه يشير إلى ظروف واقعية يمكن التحقق منها و اختبارها ، فعندما نقول أن الجماعة أو التنظيم أو المجتمع المحلي أو المجتمع عامة قد أصابه التفكك فإننا نقصد من ذلك أن بناء المكانة و الأدوار لم يعد يؤدي وظائفه بالدرجة المطلوبة.[13]

كما يربط أصحاب هذا الإتجاه بين عمليات التغيّر و خاصة السريعة و قيام حالة اللاّنظام و التفكك ، فالتغيّر عملية تخلّ باستقرار المجتمع و حالة التوازن فيه ممّا يؤدي إلى حالة من التحلّل المعياري و تفكك الروابط و الأصل أن عمليات التغيّر تحدث بشكل و درجات مختلفة بين الجوانب المادية و المعنوية ، و بين التجمعات المختلفة في البناء الاجتماعي ، و أخيرا بين النظم الاجتماعية.

ينبثق عن هذه التغيرات خلط، وعدم وضوح في المعايير، وعدم اتفاق حول الأهداف الإجتماعية، كما يؤدي إلى إضعاف الروابط التقليدية فتصبح هذه الحالة من اللاّنظام و الفوضى المعيارية و تفكك الروابط الظرف الذي تولد المشكلات في رحمه و ينعكس هذا كله على سلوك الأفراد و أنماط الشخصية .

و يتضمن هذا التوجه القول بضعف أثر عوامل و مؤسسات التنشئة و الضبط الاجتماعي، و حكما أخلاقيا سلبيا على كل ما يعتبر خروجا عن النظام. و تفسر المشكلات في مثل هذا التوجه بالتحلل المعياري الناتج عن التغير كما جاء في دراسات **دور كايم** مما يؤدي إلى المشكلات الجماعية أو الفردية.

هذا و يمكن اعتبار التوجه الذي يفسّر المشكلات بقيام الثقافات الفرعية أو المضادة من هذا القابيل ، فقد تنشأ في المجتمع ثقافات لجماعات إثنية أو فئات كالشباب تختلف في بعض قيمها و معاييرها عما لدى الآخرين و مع الثقافة العامة مما يؤدي إلى تباين في المواقف و المصالح يؤثر سلبا في حالة الاستقرار و التضامن.

إن الأساس في هذه التوجّهات أنها تنطلق في تحديد المشكلات من القول بمرجعية النظام كأساس للحكم

على المشكلات وأنواعها ودرجاتها أو مستوياتها، فكل ما يهدد النظام أو يعتبر خرقا له أو لجزء منه يعتبر مشكلة و أن حالات اللاّنظام و التفكك تشكّل المناخ والظرف لظهور المشكلات الإجتماعية .[14]

هذا و رغم ما يدعيه الإتجاه من ميل إلى التحليل العلمي إلاّ أنه يضفي حكما من أحكام القيمة على الحياة الاجتماعية، وأن التسليم بالحالة السابقة للتنظيم– مثل تسليم الباثولوجيا بالحالة المعتادة للكائن العضوي الاجتماعي– يعني ضمنيا أن مؤشرات التفكك قد أمكن فقط ملاحظتها في المجتمع عندما حدث التفكك الاجتماعي. و لكن علينا أن نتذكر أن هذه العملية كانت تربط بعملية التصنيع السريع و التحضر في المجتمع الأمريكي ، . و هكذا فهي بمثابة وقفة حديثة من الناحية التاريخية. فالبغاء و الجريمة ليسا بالظواهر الجديدة فهناك شواهد تاريخية على وجودها منذ أمد طويل . و ليس هناك عالم اجتماع من السذاجة ليفترض بأن التفكك الاجتماعي الحديث هو الذي أدى إلى وجود مثل هذه الظواهر الاجتماعية و إنما قد يسلم بأنها قد شهدت زيادة حادة.

و مثل هذا المنهج يحيل من الضروري التسليم بأنه من الممكن قياس أي زيادة في معدلات المؤشرات المتباينة على التفكك ، غير أن هناك صعوبة تواجه الحصول على بيانات دقيقة حول المعدلات السائدة ، فضلا عن الغياب الكامل لأية مقاييس تاريخية للتفكك في مقابل المعدلات المعاصرة التي يمكن قياسها ، و هكذا كان من المسلم به منذ وقت طويل أن معدلات المرض العقلي في القرن التاسع عشر و حتى في بداية القرن العشرين جعل من الصعب البرهنة على صحة هذا الزعم. و هكذا فإن مفهوم التفكك الاجتماعي لم يستطع تجنب مشكلة القيمة التي كانت أيضا تعيب مفهوم الباتولوجيا الاجتماعية.

وليس معنى ذلك أنه ليس هناك مكسب تصوري أو نظري في عملية التغير من الباتولوجيا إلى التفكك ذلك لأن الإهتمام بالتفكك الإجتماعي أثار بحدّة الإهتمام بعملية التغير الإجتماعي حتى و لو أن هذا التصور كان ينظر إلى التغير باعتباره تفكك فقط في نتائجه. و لقد زوّد مفهوم التفكك الإجتماعي علماء

الإجتماع الذين قلّ اهتمامهم بالإصلاح الإجتماعي بالمقارنة باهتمامهم بالتغير الاجتماعي بمنظور نظري و مال هؤلاء العلماء إلى تحليل عملية التنظيم الاجتماعي و الاستفادة من مفهومات التفكك الاجتماعي و إعادة التنظيم. و

ظل مفهوم التفكك الاجتماعي هو المنظور الشائع بين علماء الإجتماع إلى أن نشر ***Fuller*** و ***Mayer*** عام 1930 من جامعة ميتشيجان مقالا يدافعان فيه عن مفهوم المشكلات الإجتماعية. [15]

3.منظور الصراع الإجتماعي:

تميز عقد الستينات بالإضطرابات و العنف و الثورة حيث ربط العديد من الناس بين عدم الاستقرار الاجتماعي و بين حركة الطلاب ضد تدخل الحكومة الأمريكية في فيتنام ، و لكن ما أن خمدت الحركة حتى بدأت حركات اجتماعية في الظهور مثل حركة الحقوق المدنية للسود ، و حركة تحرير المرأة ، كما حملت أوائل الستينات أيضا البدايات الأولى لاكتشاف الصورة الكبيرة للفقر و سوء التغذية في أمريكا الأمر الذي حد، إن لم يكن قد قضى تماما ،على مقولة أن المجتمع الأمريكي هو مجتمع الطبقة الوسطى الغنية . هذا فضلا عن الهزة الأخلاقية السياسية الكبرى التي أصابت المجتمع الأمريكي فيما يعرف بفضيحة ووترجيت و التي انتهت باستقالة الرئيس الأمريكي.

و بصفة عامة لقد بات من الواضح أن المجتمع أصبح يتسم بالصراع أكثر من التوافق أو النظام ، أصبح هناك قدرا ضئيلا من الإتفاق أو الإجماع على أي شيء بما فيه أسباب السلوك المنحرف . لذا بدأ علماء الاجتماع يطرحون أسئلة من نوع جديد يختلف عما طرحوه من قبل . فبدلا من البحث عن أسباب أو وظائف السلوك المنحرف ظهرت وجهة نظر تسأل متى يكون السلوك منحرفا ، و منحرفا عن ماذا؟

لقد رفض هؤلاء العلماء مقولة الإجماع القيمي و بدؤوا بدلا من ذلك يحللون القيم المسيطرة ذاتها . و قد أسلم ذلك النقد الذاتي في النهاية إلى ظهور اتجاه نظري جديد في دراسة المشكلات الإجتماعية و هو

الإتجاه الصراعي.[16]

إن الصراع هو الميكانزم الرئيسي الذي ينشط به المجتمع ، و يعني أصحاب هذه النظرية بالصراع الإجتماعي مجالات واسعة و متعددة من الحياة الإجتماعية هي دائما موضوع تنازل و نزال،القيم والمصادر الإقتصادية والمكانة الإجتماعية والسلطة والقوة، و يتجه الصراع إلى تحييد المنافسين أو إيذائهم أو حتى القضاء عليهم ، إنه عملية إجتماعية شخصية واعية تحدث بين جماعات إجتماعية منظمة [17]

ينطوي الإتجاه الفكري لهذا المنظور على تنافس السلوك الفردي من أجل اكتساب أو تحقيق منافع مادية على حساب النوازع الأدبية و الخلقية ، إذ أن العيش في مجتمع صناعي أو رأس مالي يحفز الفرد الحصول على ثروة أو مال لكي يستطيع أن يعيش بمستوى معاشي جيد حتى لو أدى ذلك إلى انحراف سلوكه . فقد ظهرت مثل هذه الحالة بعد الحرب العالمية الثانية في المجتمع الأمريكي حيث تفاقمت حالة التنافس من أجل جمع الثروة و المال و هذا الهدف المادي جعل ثلاثة سبل للتعامل بين الأفراد هي التساوق أي التنافس على قدم و ساق أو تبادل المنافع أو خضوع أحد الأطراف لنفوذ الطرف الآخر و هذه حالات صراعية أساسها دوافع الفرد المالية و ليس العلة الإجتماعية أو التفكك ، و لا يمكن حل أو معالجة مشكلة الصراع المادي بين الأفراد إلا عن طريق تبادل المنافع أو تكافؤ نفوذ الأطراف المتصارعة. [18]

فالنظام القائم هو أساس المشكلات، و ما يحتويه من تناقضات و لا مساواة هو أساس قيام المشكلات، وأن أهم أسباب التناقض يكمن في اللاّمساواة في ملكية الموارد النادرة و القوة الإجتماعية. و الإفتراض هنا أن المجتمع يتكون من مجموعات مختلفة، لكل منها مصالحه وأسلوب حياته والتي تتناقض مع مصالح وأساليب حياة الجماعات الأخرى،مما يؤدي إلى الصراع لتملك موارد الندرة و القوة .

إن الخلل في النظام من حيث توزيع السلع و الخدمات و القوة و الإعتبار هو الظرف الذي يؤدي إلى ظهور المشكلات الإجتماعية . فالفقر و البطالة و الإستغلال و الإستلاب جميعها من نتائج مثل هذه النظم، و لا يمكن حلها إلا بتغيير النظام ، أو حتى إصلاحه.

و لا ينظر إلى المشكلات كانحرافات فردية أو ذات طبيعة فردية ، فالمعايير القائمة هي نتاج نفوذ المسيطرين الذين ينفردون بوضع مقاييس السلوك السوي و المنحرف ، و بهذا قد تكون المشكلة في عدم خرقها و ليس في الإنحراف عنها حتى المشكلات الفردية ترد إلى مشكلة في النظام و يغلب أن يتناول أصحاب هذا الإتجاه المشكلات العامة.[19]

نصل إلى أن التحليل الصراعي للمشكلات الاجتماعية يعتمد على المسلمات الآتية :

1. يتكون المجتمع من جماعات مختلفة ذات مصالح و قيم متباينة و كل جماعة تدافع عن مصالحها و بالتالي فإن نجاح جماعة ما يعني وجود مشكلة لجماعة أخرى.
2. إن أي جهد أو فعل لحل المشكلات الاجتماعية يتضمن محاولات من جانب الجماعات المقهورة لإحداث تغييرات لانتزاع حقوقها من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القوة.
3. إن قدرا معينا من الصراع يمكن أن يكون مفيدا للمجتمع لانه يعد دافعا للتغيرات الاجتماعية الضرورية.
4. إن نظرية الصراع ترفض المقولة الوظيفية القائلة بأن الحالة الطبيعية للمجتمع هي الإستقرار و بدلا من ذلك تؤكد هذه النظريات على أهمية الصراع في حياة المجتمع..[20]

4.منظور السلوك الإنحرافي:

ظهر هذا الاتجاه بسبب تأثر الباحثين الإجتماعيين بالمنهج التجريبي الذي يؤكد على استعمال وحدات اجتماعية صغيرة الحجم أو قريبة المدى في قطرها داخل النسيج الإجتماعي. و لما كان من المتعذر و المتعسر إخضاع الأداب العامة و الصراعات القيمية و الهياكل التنظيمية و المجتمع بأكمله لشروط المنهج التجريبي مال الباحثون إلى استقراء سلوك الفرد المنحرف بعيدا عن بنائه الإجتماعي و ثقافة مجتمعه ، فضلا عن اكتساب البحث الإجتماعي عن المشكلة الاجتماعية تفاسير و تحاليل أدق و أعمق حول كل سلوك خرج عن المعايير الإجتماعية أو إنحرف عن القواعد السائدة في المجتمع. (21)

هذا و ينظر الإتجاه الإنحرافي إلى المشكلة الإجتماعية على أنها نتاج لقدر من الإنحراف عن معايير المجتمع أكثر من كونها إنهيار عاما، و يرجع مصادر المشكلة الاجتماعية إلى وجود أفراد أو جماعات تصر على أن تسلك سلوكا ينحرف عن المعايير و القيم السائدة و بالتالي يستند سلوكهم على معايير خاصة تتعارض مع التوقعات السائدة في المجتمع عن السلوك السوي.

يقوم تفسير الاتجاه الانحرافي للمشكلات الاجتماعية على المسلمات الآتية:

1. يتوافق معظم أفراد المجتمع مع المعايير الاجتماعية معظم الوقت و لكن بعض الأفراد قد ينتهكون بعض المعايير الهامة في المجتمع .
2. ينظر باقي أفراد المجتمع إلى هذا الانتهاك على أنه مشكلة اجتماعية لأنه ينتهك قيم الثقافة السائدة و يهدد التوقعات الاجتماعية للسلوك السوي
3. تركز جهود حل المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الانحراف إما على الحد من الانحراف أو على إعادة تعريف السلوك المنحرف بحيث لا يصبح كذلك .

كما يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن المنحرفين بشر أسوياء مثل باقي أفراد المجتمع لأن سلوكهم

المنحرف يعكس في واقع الأمر معاييرا و قيما اجتماعية معينة أكثر مما يعكس قصورا أو خللا أو إضطرابا فرديا . فالسلوك المنحرف يشير هنا إلى موقف لا يستطيع الفرد فيه أن يتصرف بطريقة يقبلها معظم أفراد المجتمع . و يتخذ السلوك المنحرف شكلين أساسيين:

- **الشكل الأول:**

يتضمن انتهاكا صريحا للمعايير الاجتماعية . فالمجرمون و الأحداث الجانحون أفراد منحرفون لانتهاكهم عن عمد المعايير الإجتماعية

- **الشكل الثاني:**

يتضمن الأفراد الذين يسلكون بطريقة غير مقبولة اجتماعيا.

إن مصطلح " المنحرف" لا يتضمن حكما أو رفضا أخلاقيا من جانب عالم الاجتماع بل أكثر من ذلك فهو مصطلح محايد القيمة لأنه يشير ببساطة إلى شخص لا يستطيع أن يلتزم بقيم و معايير المجتمع و لا شيء

أكثر أو أقل من ذلك.

و بصفة عامة يمكن إرجاع أسباب السلوك المنحرف إلى ثلاث عامة هي :

1. **الجهل :** ينتهك معظمنا من وقت لأخر بدون عمد بعض المعايير الإجتماعية سواء لأننا نجهل وجود هذه المعايير أساسا ، أو لأننا لا ندرك أننا ننتهك معاييرا بالفعل.
2. **الرغبة في تحقيق النجاح:** إن فكرة أن السلوك المنحرف بمثابة وسيلة غير شرعية (منحرفة) لتحقيق أهداف مشروعة تعد أمرا شائعا في الفكر السوسيولوجي . ففي مجتمعات الإنجاز ، فإن كل فرد منذ طفولته في سعي مستمر لتحقيق أهداف يحددها له المجتمع في كل مرحلة من مراحل حياته.و من أجل تحقيق هذه الأهداف يحدد المجتمع لأفراده مجموعة من الوسائل المشروعة ، و لكن عندما لا يسود المجتمع المساواة و العدالة في إتاحة هذه الوسائل المشروعة

أمام جميع أفراده ، فإن الفرد عندما يعجز عن تحقيق هذه الأهداف المجتمعية بالوسائل المشروعة – مع استمرارية ما تمارسه ثقافة المجتمع من ضغوط لتحقيق هذه الأهداف – يلجأ إلى وسائل منحرفة لتحقيقها.

3. **الوصم:** يعد أحد مصادر الانحراف باعتبار أن سلوك الفرد لا يعد سلوكا منحرفا لحظة ارتكابه إلا إذا وصم المجتمع هذا السلوك بالانحراف و بالتالي فإن وجهة نظر المجتمع إلى السلوك و تصنيفه باعتباره سلوكا منحرفا أو سويا هي مصدر الانحراف . (22)

و لعل أكثر الأبحاث تأسيسا لهذا المنظور ما قدّمه **روبرت ميرتون** ، حيث عني بأنواع السلوك المنحرف و درجاته ، و حاول تبيان كيف يدفع ضغط البنى الإجتماعية الأفراد نحو سلوك غير متطابق أو منحرف.

يقرر **مرتون** أن التناقض بين القيم الاجتماعية و الأهداف الثقافية لا يعد سببا كافيا في حد ذاته و مبررا قويا لوجود ظاهرة الأنومي و بالتالي ظهور السلوك المنحرف إذا لم يحدث في مجتمع تسوده إيديولوجية المساواة و إتاحة الفرصة لتحقيق الأهداف بصورة متساوية. وبالتالي فإن التناقض بين الإيديولوجية المنتشرة و هي المساواة في إتاحة الفرصة بدرجة متساوية أمام الجميع و بين الحالة الواقعة فعلا و هي عدم المساواة

و إتاحة الفرصة يؤدي إلى ظهور السلوك المنحرف.

و يذهب مرتون إلى أن حالة الأنومي و ما تؤدي إليه من استجابات منحرفة لا يمكن دراستها أو فهمها بمفردها من خلال الوسائل المتاحة للفرد و لكن لا بد أن نضع في الاعتبار علاقة تلك الوسائل المتاحة بأهداف الفرد و ذلك حتى يمكن تفسير الاستجابات المنحرفة .

و تتضح أهمية ذلك عند دراسة أنماط التكيف حيث أنه لا يمكن ببساطة تفسير انحراف فرد ما بسبب

فقره، فمن المحتمل لفردين يعيشان في نفس المستوى الاقتصادي المنخفض أن يسلك أحدهما نمط الاستجابة التوافقية السوية بينما يسلك الآخر نمط الاستجابة الإبتكارية المنحرفة.

و يهتم **مرتون** بصفة أساسية بدراسة الاستجابة المنحرفة من خلال العلاقة بين الأهداف الاجتماعية و الوسائل الثقافية باعتبارهما جزئين منفصلين. فكلما تزايدت الهوة اتساعا بين الأهداف و بين الوسائل كلما أدى ذلك إلى ظهور الاستجابات الجانحة بصورة كبيرة ، و بذلك يحدد ميرتون بنائين متميزين هما :

1. البناء الثقافي و يحوي مجموعة الأهداف التي يضعها المجتمع و يحث أفراده على تحقيقها.
2. البناء الاجتماعي و يتضمن مجموعة المعايير و الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف

و يركز **ميرتون** بشكل خاص على الطريقة التي يضع بها البناء الاجتماعي قيودا على البناء الثقافي و أثر الاختلافات في تحقيق الأهداف من خلال الوسائل المشروعة. و ينتهي إلى أن الإنفصال بين القيم و المعايير يؤدي إلى أربعة أنماط من الاستجابات المنحرفة :

1. الاستجابة الابتكارية
2. الاستجابة الشعائرية (الطقوسية)
3. الاستجابة الانسحابية
4. الاستجابة التمردية (الثورية) . [23]

5.منظور التصنيف:

التصنيف عملية معرفية يستخدمها الناس لفهم الأشياء ، فهم يستنبطون من خلال هذه العملية شيئا يستطيعون عن طريقه أن يتخذوا قرارا لمعرفة الأشياء المتشابهة و الأشياء المختلفة.و لا تحدث هذه العملية في ظروف غير طبيعية أو في حالات باتولوجية خاصة و أنها ضرورة لا بد منها للوجود الإنساني ، فعلماء البيولوجيا و علماء الكيمياء يعتمدون على أنظمة للتصنيف لكي يقللوا من طبيعة

الأشياء المعقدة إلى عدد مقبول من الفئات مرتبطة معا في أنظمة علمية مفيدة . لذلك فإننا نعتمد أيضا على هذه الأنظمة من الفئات في حياتنا اليومية ، نصنف الأفراد الذين نتفاعل معهم إلى فئات و نستخدم فئات مثل (الجنس و العمر و الجنسية و الطبقات الإجتماعية..) ذلك لأن هذه الفئات تسهل من عملية التفاعل الإجتماعي.

يصف Allport عملية التصنيف من خلال خمس خصائص تميز هذه العملية البالغة الأهمية على النحو التالي:

- ✓ أنها تشكل أنواعا و تجمعات عديدة من أجل توجيه طرق تكيفنا اليومي
- ✓ تستوعب عملية التصنيف تجمعات من الخبرات القديمة و الحديثة تساعدنا في حل المشكلات
- ✓ تتشبع الفئة الناتجة من عملية التصنيف بكل ما هو عقلي و وجداني
- ✓ تمكننا الفئة بشكل سريع من تحديد الأشياء المرتبطة بفئة أخرى ، فإذا كانت هناك فئة مسيطرة ن و أن هذه الفئة تخصها معتقدات و اتجاهات سلبية فسوف نتجنبها بشكل تلقائي.

و بشكل عام تعتبر عملية التصنيف عملية مفيدة في حياتنا الإجتماعية ، فهي تساعدنا على تبسيط تفاعلاتنا اليومية مع البيئة الأجتماعية و الفيزيقية المعقدة ، بالإضافة إلى تبسيط المهام العقلية ، لكنها تعد أيضا عملية خطيرة لأنها تؤدي بسهولة إلى التصنيف الفئوي المبالغ فيه و التعميم و الحكم المسبق على الآخرين ، كما أنها تؤدي إلى إستجابات وجدانية ، فعندما نقسم اطفالا صغارا إلى فريقين متنافسين فإن كلا منهما ينمي عاطفة تجاه فريقه و مشاعر سلبية تجاه منافسه و تبقى هذه المشاعر مستمرة حتى عندما لا تكون هناك منافسة بين الجماعتين و المقصود هنا بالجماعتين الجماعة الدتخلية التي ينتمي إليها الفرد و الخارجية التي لا يرغب في الإنتماء إليها.[24]

هذا و يعتبر هذا المنظور من أهم المنظورات السوسيولوجية الحالية في دراسة المشكلات الاجتماعية ، حيث يعتمد على كثير من فرضيات المنظرين في ضوء تفسير الظروف التي تحدث وفقا لها. أما

أصحاب هذا المنظور، فهم يهتمون بمعرفة الظروف التي يمكن أن تصنف وفقا لبعض الأفعال و المواقف كمشكلات اجتماعية لذا، فإن المشكلات الاجتماعية عندهم بمثابة شروط وتصنف وفقا لها مواقف و سلوكيات معينة كمشكلات اجتماعية و يرون أن سبب وجود المشكلات الاجتماعية يرجع إلى إحساس المجتمع و وعيه بوجود موقف أو سلوك ما، يمكن أن يندرج تحت مفهوم "مشكل أو إنحراف.[25]

6.منظور رد الفعل الإجتماعي

ليست المشكلات الإجتماعية هنا متغيرا بنائيا أو حقيقة موضوعية و إنما هي حكم إجتماعي بشأن الإختلاف الفردي و التغاير الإجتماعي . و عندما يؤكد هذا المنظور أن المشكلات الإجتماعية من خلق ردود الفعل الإجتماعية تجاهها لا يعني أنها ليست موجودة كليا في أي مجتمع ذي قواعد و توقعات ، و لكنها موجودة بالأحرى في عين رائيها .

توجد المشكلات الإجتماعية بالقدر الذي تراها فيه بعض الجماعات في المجتمع كمشكلات إجتماعية تعرفها بهذا التعريف، و ترد عليها على هذا الأساس . يركز هذا المنظور إذا على الأفراد و المواقف والظواهر التي تأتي إلى انتباه الناس من خلال التفاعل الإجتماعي اليومي لتعرف وتعامل كمشكلات إجتماعية في شتى المؤسسات الإجتماعية وعلى العمليات التعريفية الرسمية (وكلاء الضبط الإجتماعي، الصحافيين،..) الذين يمتلكون قوة إصدار التعريفات و تطبيق العمليات الإجتماعية المترتبة عليها . كما يركز هذا المحتوى على مستويات توزيع القوة و اختلاف القيم و تباين المراكز و صراع المصالح التي تريد الجماعات المختلفة إمتلاكها أو تأكيدها أو متابعتها.

و ضمن اهتمامات هذا المنظور ، يأخذ باحثوه من تفسير " الجوانب الذاتية " للمشكلات الإجتماعية كجانب مميز لعلم إجتماع المشكلات الإجتماعية بإشكاليتين للبحث :

- الإهتمام بتطور المراحل التعريفية لظهور المشكلة الإجتماعية إبتداءا من وجودها كامنة إلى بروزها و تشكلها الفعلي و استمرار المطالبة بضرورة فعل شيء تجاهها

- الإهتمام بصور و حجم و اتجاهات ردود الفعل الإجتماعية تجاهها

و ربما لم يثر منظور من المنظورات السابقة جدلا واسعا كما أثاره هذا الموضوع و نتائج البحوث المرتكزة عليه ، فهو بلا شك ينفذ إلى مجالات خصبة لم يطرقها الباحثون من قبله.[26]

المراجع المعتمدة في المحاضرة الثالثة :

1.سالم ساري : **علم الإجتماع و المشكلات الإجتماعية العربية هموم و اهتمامات ، في نحو علم إجتماع عربي علم الإجتماع و المشكلات العربية الراهنة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .، ط2 ، 1989، ص 46

2. محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري: **المشكلات الاجتماعية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 13-14

3. سالم ساري : نفس المرجع السابق ذكره ، ص 46

4. محمد محمود الجوهري ، عدلي محمود السمري ، نفس المرجع السابق ذكره

5. محمد محمود الجوهري و عدلي محمود السمري ، نفس المرجع ، ص ص 55-57

6. المرجع نفسه ، ص 456

7.علي عبد الرزاق جلبي و آخرون: **علم الإجتماع و المشكلات الإجتماعية** ، مرجع سبق ذكره ، ص10

8.سالم ساري : المرجع نفسه ، ص 47

9.علي عبد الرزاق جلبي و آخرون ، نفس المرجع ، ص 11

10.سالم ساري ، نفس المرجع ، ص 47

11معن خليل عمر : **علم المشكلات الإجتماعية**، مرجع سبق ذكره ، ص 59

12.عبد الرزاق و آخرون، نفس المرجع، ص 11

13.عدلي السمري ، محمد محمود الجوهري ، نفس المرجع ، ص 27

14.ابراهيم عثمان: **مقدمة في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره ، ص 304-305

15.علي عبد الرزاق جلبي و آخرون ، المرجع نفسه ، ص 12 -13

16.محمود عودة : **أسس علم الإجتماع** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، ص108

17.معن خليل عمر ، المرجع نفسه ، ص 63

18.محمد محمود الجوهري ، عدلي محمود السمري: **المشكلات الإجتماعية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 59

19.إبراهيم عثمان ، نفس المرجع ، ص 305

20.معن خليل عمر ، المرجع نفسه ، ص 64

21. محمد محمود الجوهري ص 60-61

22.المرجع نفسه ، ص 64-66

23.عدلي السمري و آخرون : **علم إجتماع الجريمة و الإنحراف** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن ، ط 1 2010 : ص 43 -44

24.أحمد زايد : **سيكولوجية العلاقات بين الجماعات ، قضايا في الهوية الإجتماعية و تصنيف الذات** ، عالم المعرفة ، الكويت ، 2006 ، ص 38

25.علي عيد راغب: **مشكلات إجتماعية معاصرة نماذج مختارة من مجتمعات عربية معاصرة** ، مجموعة دلتا ،الكويت ، ط2 ،1994 ، ص 65

26.سالم ساري ، نفس المرجع ، ص 55

المحاضرة الرابعة

تصنيف المشكلات الإجتماعية

مقدمة

1. تصنيف المشكلات الإجتماعية من حيث النوع
2. تصنيف المشكلات الإجتماعية من حيث المصدر
3. نماذج من المشكلات الإجتماعية
   - 1.3 مشكلة الجريمة
   - 2.3 مشكلة الإدمان على الكحول و المخدرات
   - 3.3 مشكلة الإنحراف الجنسي
   - 4.3 مشكلات أسرية
   - 5.3 مشكلات سكانية

المراجع المعتمدة في المحاضرة الرابعة

مـقــدمــة:

كان للمشكلات الإجتماعية التي تراكمت عبر العصور و برزت بشكل خاص في القرن التاسع عشر دورها الكبير في علم الإجتماع و تطوره ، و قد إختلف الرواد في اختيارهم للمشكلات و مصادرها ، فقد رآها **كارل ماركس** في الأمساواة و استغلال الإنسان للإنسان ممثلة في الظروف الحياتية الفضيعة للعمال و تركز الثروة و القوة في أيدي قلة مستغلة ، مما دعا إلى تغيير ثوري يحقق المساواة و العدالة الإجتماعية ، أما **دور كايم** فقد رأى المشكلة نتيجة التغيرات السريعة في التحليل المعياري و التفكك الإجتماعي داعيا إلى نظام مترابط و أسس أخلاقية مشتركة ، أما علم الإجتماع الأمريكي ممثلا بشكل خاص بمدرسة شيكاغو فقد توجه إلى مشكلات الهجرة و المهاجرين و علاقة الأقليات و عمليات التحضر و ما نجم عنها من لا مساواة و فقر..[1]

لقد حاول الكثير من الباحثين و المهتمين بعلم المشكلات الإجتماعية وضع تصنيفات محددة لها إلا أن البعض اعتبر أن أي محاولة لوضع أي تصنيف عام و شامل للمشكلات الاجتماعية و تحديد أولوياتها من حيث حدتها و انتشارها أمر يكاد يكون مستحيلا و ذلك للإعتبارات الآتية :

الإعتبار الأول:

إن النظر إلى واقع ما على أنه مشكلة اجتماعية سوف يظل في النهاية رهين ثقافة و قيم كل مجتمع على حدة ، بل أحيانا رهين فترات زمنية بعينها داخل المجتمع الواحد و بالتالي إذا تطلعنا إلى المشكلات الاجتماعية على الصعيد القومي فسوف نفاجأ بالمعضلة الأزلية و هي تشابك تلك المشكلات في نطاق مظاهرها و عواملها إلى الحد الذي يجعل من الفصل بينها أو محاولة ترتيبها جهدا عبثيا لا طائل من ورائه و تبقى عملية الفصل و الترتيب عملية تعسفية بحثة تستهدف مجرد تيسير المعالجة و تبسيط العرض .

الإعتبار الثاني:

إذا كان ظهور أو اختفاء مشكلة اجتماعية ما أمر مرهون بثقافة المجتمع فإن خضوع مشكلة اجتماعية ما للدراسة و البحث أي انتقالها من مرحلة الوعي بها و إدراكها إلى مرحلة العلانية العلمية أمر تحكمه أيضا و بشدة ثقافة و تقاليد المجتمع.

الإعتبار الثالث:

إن معظم الدراسات و البحوث في مجال المشكلات الاجتماعية قد تمّت إمّا بواسطة هيئات أو مؤسسات بحثية في الغالب حكومية ، أو من خلال بحوث و دراسات فردية ، و بالتالي فإن هذه الدراسات تعكس توجها حكوميا أو سياسيا و هنا يبرز التساؤل مرة أحرى عماّ إذا كان ما تم دراسته بواسطة المؤسسات و الأفراد يعد مشكلة إجتماعية حقا. (2)

1. تصنيف المشكلات الإجتماعية من حيث النوع

حاول بعض الباحثين تقديم تصنيف للمشكلات الإجتماعية من حيث نوعها لعل أبرزها :

1-1. تصنيف كلير دراك " *Clair Drake*" :

بما أن نوع المشكلة الاجتماعية يرتبط ارتباطا وثيقا بالتناقض الاجتماعي الذي يمثل أهمية خاصة لدى الافراد و الجماعات التي تحس بهذا التناقض و ترى فيه تهديدا لوجودها ، فإن أهمية هذه التناقضات تختلف من جماعة لأخرى و من مجتمع لآخر و هذا بدوره يساهم في وجود أنواع مختلفة من المشكلات الاجتماعية والتي حددها كلير دراك Clair Drake في خمس أنواع هي:

1. المشكلات التي تتضمن الاهتمام المتزايد الذي ينبثق عن الخبرة الجماهيرية مثل مشكلة البطالة

2. المشكلات التي تتضمن مجال اهتمام واسع المدى و تنبثق من خلال وسائل الاتصال الجمعي مثل انحراف الأحداث

3. المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات اقتصادية خاصة يهدّدها المجتمع الكبير.

4. المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات صغيرة ذات أهداف إنسانية

5. المشكلات التي تتضمن أنشطة جماعات الصفوة المختارة و المديرين الذين تصل إليهم المعلومات عن طريق أوضاعهم الإستراتيجية في البناء الاجتماعي .[3]

2-1 تصنيف دفليور " :

يرى أن هناك أربعة أنواع من المشكلات:

الأول : المشكلات المألوفة و هي ألوان من السلوك و التصرفات مارسها أفراد ليسوا على وفاق مع المجتمع مثل الجريمة، والانحراف ، وسوء استخدام العقاقير والمخدرات ..وغيرها، ولا شك أن لهذه المشاكل جذورها في البناء الاجتماعي للمجتمع

الثاني: المشاكل المتصلة بالتنظيم الاجتماعي والتدرج الطبقي

الثالث: المشاكل الاجتماعية التي تنشأ نتيجة الممارسات غير القانونية التي تصدر عن المؤسسات الاجتماعية : (كالعمل الحر ، والحكومة ، والتعليم ، والأسرة ..)

الرابع: المشاكل الاجتماعية الناتجة عن عملية التغير الاجتماعي، فالتغير من شأنه أن يؤدي إلى وجود صراع بين القيم التقليدية و القيم المستحدثة.

و ثمة من يرى أن هناك ثلاثة أنواع من المشكلات الاجتماعية وذلك على النحو التالي:

أولاً: السلوك المنحرف :

حيث أن دراسة السلوك المنحرف تضرب بجذورها في الاهتمام المستمر بمشكلات الامتثال و الضبط الاجتماعي، و لقد انصب اهتمام البحث الاجتماعي على الشخص المنحرف أو المجرمين أو الأحداث الجانحين أو البغايا مع الاهتمام بخصائصهم السيكولوجية و أحوالهم البيئية و هذا الاهتمام بالمنحرف الفرد اتجه إلى البحث عن سبب الانحراف ، و المقصود بالانحراف هنا هو احتراف الانحراف ، فإذا كان معظم الناس يقومون بأفعال إنحرافية خاصة في مرحلة الصبا فإن معظم الناس أيضاً لا يقعون في نمط احتراف الانحراف لأن هؤلاء الآخرين يصبحون كذلك نتيجة لتكرار ارتكابهم لبعض أنواع السلوك الإنحرافي، و في الوقت الذي يقيمون فيه علاقات وثيقة مع غيرهم من المنحرفين في إدمان المخدرات مثلاً فإنهم يقلّلون تفاعلاتهم مع غيرهم الذين لا يوافقون على مثل هذا السلوك.

كما أن الاختلاط مع المنحرفين يمدهم بالدعم و كذلك بمبررات مخالفة القواعد و المعايير ، و الحماية من القوى التي تحافظ على تلك القواعد و المعايير و هكذا يتوفر لهم الوسط الذي يمكن من خلاله السلوك الانحرافي أن ينمو بدون مراجعة أو نقد.

ثانياً: المرض العقلي :

فمنذ قيام الثورة الفرنسية عام 1789م بدأ النظر إلى المرض العقلي باعتباره كأي مرض جسمي آخر،و بدأ الاهتمام بالنظرة الإنسانية إلى المرضى العقليين، و يرى علماء الاجتماع أن المستشفيات العقلية في الماضي كانت تلعب دوراً تحفظياً لا علاجياً، حيث كان يتم حجز الأشخاص المضطربين عقلياً بعيداً مع توفير عدد من الضوابط التي تساعد على استمرار السيطرة عليهم وإجبارهم على الامتثال لظروف مغايرة

للحياة اليومية وقد أكد الطبيب النفسي **توماس ساز** أن المرض العقلي صفة تلصق على أنواع معينة من السلوك الإنحرافي ، حيث ينظر إلى هذا السلوك باعتباره قرينة المرض العقلي، و يستشهد بالمرض العقلي باعتباره سبباً لهذا السلوك ، و ربما ينطوي ذلك على مغالطة منطقية ، و لذا فإن **ساز** يرفض مفهوم المرض المشتق من الطب ، حيث أن عجز الكائن العضوي عن أداء وظائفه يتجلى في مظاهر متباينة يمكن التعامل معها من خلال العلاج الطبي ، إلا أن المشكلات العقلية يمكن قياسها بواسطة رجوع الطبيب النفسي للمعايير التي يتوقعها الإنسان من الأشخاص العاديين، و هذه المعايير ليست معايير طبية وإنما معايير اجتماعية و نفسية و أخلاقية بل و قانونية ، حيث يمكن الحكم على العدوانية المزمنة و وصفها بالمرض العقلي حيث أنها تقوم على انتهاك المعايير الأخلاقية ، و من هنا يقترب تعريف المرض العقلي من تعريف **بيكر** للانحراف ، حيث يرى **ساز** أن المرض العقلي يوجد عندما ينحرف الناس بطريقة مثيرة في تفاعلاتهم مع الآخرين ، و أن وصف الشخص بأنه مريض عقليا هو لقب يضيفه الآخرون عليه ، و كما هو الشأن فيما يتعلق بحالات الانحراف الأخرى ، فإن الأشخاص الذين يلقبون بهذا اللقب يتصرفون كما لو أنهم مرضى عقليين.

ثالثاً: مشكلات التنظيم الاجتماعي:

و من أمثلة مشكلات التنظيم الاجتماعي عمالة الأطفال ، و الزواج العرفي، الفقر، المناطق المتخلفة ، و التجديد الحضري ، مشكلات التعليم ، التحصيل الدراسي، الأطفال المحرومين ، و مشكلة الإسكان الحضري ..

و لقد ثبت أن هناك تداخل بين مجموعة المشكلات الاجتماعية الأمر الذي يجعل من الصعب دراسة مشكلة واحدة دون غيرها ، إلا أن إعطاء الأولوية لمشكلات معينة يجعل منها مشكلات رئيسية كمشكلات الاغتصاب ، و الزواج العرفي ، و الفقر ، والإدمان ، و المواصلات ، والتلوث البيئي ، وضبط النسل..،

حيث تحظى مثل هذه المشكلات بقدر كبير من اهتمام صناع السياسة الذين يسعون إلى تطوير برامج للتغلب على هذه المشكلات.

و حيث أن التنظيم الاجتماعي لا يعد ظاهرة استاتيكية أو ثابتة فإن التغير الاجتماعي هو المفهوم الوحيد الذي يساعدنا على فهم العلاقة بين المشكلات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي.[4]

يضاف إلى هذا التصنيف طرحا أكثر دقة يتمثل في أنه و بالرغم من أن هناك عددا كبيرا من المشكلات الاجتماعية في المجتمع الحديث إلاّ أن علماء الاجتماع قد انصرفوا في اهتمامهم بمجموعة دارجة منها فالجريمة و الجناح و الفقر و الاعتمادية و العرق و التوترات كانت دائما في المقدمة. كما أن بعض المشكلات الاجتماعية الأكثر شيوعا يتم تحديدها في ضوء تكيّف الفرد . فمشكلات دورة الحياة مثل مشكلات المراهقة و كبر السن تتعامل مع علاقة الفرد بالمجتمع ، فهناك مسافة بين احتياجات المجتمع

و توقعاته و بين قدرة الناس على العمل باتساق معها في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة.[5]

كما يمكن أن ندخل جميع أنواع السلوك الذي يخالف عادات المجتمع و قيمه و تقاليده أو يمس بمصالحه و من ذاك جرائم السرقة و الإختلاس و الغش و الإغتصاب والقتل والمخدرات والكذب والتزوير والرشوة والجرائم الجنسية وغيرها،كما يدخل تحت هذا أيضا التشرد و ضعف الوازع الديني و الضمير الخلقي و عدم التفكير في مصالح الآخرين و عدم القدرة على تقمص الآخرين و الإحساس بمشاكلهم و انفعالاتهم ، والسلبية وعدم المشاركة وعدم المبالاة بما يجري في مجتمعه وعدم الجدية في الحياة، و عدم تقدير المسؤولية والخوف من تحملها إلى غير ذلك من الإنحرافات السلوكية، وفي العقيدة و الإتجاه الإجتماعي..[6]

2. تصنيف المشكلات الإجتماعية من حيث المصدر

تتنوع أسباب المشكلات و مسبباتها و تتعدد من ناحية ، بل و تختلف من زمان إلى زمان و من مكان لآخر و من ظروف إلى ظروف ، بل و من باحث إلى باحث آخر (طبقا لخلفيته وتكوينه) .

من ناحية أخرى فإنه في الوقت الذي قد يعزو الشخص العادي مشكلة ما إلى سبب أو عامل واحد ، يردها الباحث الاجتماعي المدقق إلى أسبابها و هي في الأغلب الأعم متعددة . و في الوقت الذي يرى فيه عالم إجرام أن الوراثة تقف وراء هذه المشكلة ، يرد عالم الاجتماع هذا إلى البيئة المحيطة بكل أبعادها و مؤثراتها و إن كان لا يستبعد تأثير الوراثة كأحد العوامل أو الاحتمالات على الأقل .

هذا ويرجع بعض الباحثين مصادر المشكلات الاجتماعية إلى عدم إشباع الاحتياجات بين أفراد المجتمع و هي الاحتياجات الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية و البيولوجية و الصحية و التعليمية و الترويحية و يرجعوا عدم الإشباع لمجموعة من العوامل المرتبطة بالفرد ذاته" عوامل ذاتية" أو أسرته" عوامل أسرية" أو للعوامل الاجتماعية أو البيئية أو العوامل المجتمعية.

و من المسببات الرئيسية للمشكلات الاجتماعية التفاوت في سرعة التغير الاجتماعي و الثقافي الناتج عن سرعة التفاوت في أحد جوانب الثقافة عن الجانب الآخر.

و على أية حال فإنه على الرغم من تعدد مسببات المشكلات الاجتماعية فإنه يمكن وضع أيدينا على بعض الأمور مثل : الوضع الاجتماعي والثقافي (أساسا) . إلى جانب العوامل الذاتية " الوراثية " و البيئية " البيئة الطبيعية " و البيئة الاجتماعية بما فيها من ظروف ثقافية و اجتماعية و اقتصادية و سياسية باعتبارها واقفة وراء هذه المشكلة أو تلك و متحكمة في خط سيرها :

<u>*العوامل الوراثية:</u>

عوامل تتعلق بذات الفرد، وقد تلعب هذه العوامل دورا في حدوث المشكلات، و تمثل الانحرافات الناتجة عن أسباب بيولوجية أو عضوية أو وراثية مثل الانحرافات الجنسية و الأمراض العقلية والعصبية إلى

جانب الميول الإجرامية مشاكل اجتماعية ، كما يدخل في الانحرافات الشخصية الميل إلى النفعية و السعي وراء المصالح الشخصية عموما، وسواء تأتى ذلك من قبل أفراد أو جماعات .

***العوامل البيئية الطبيعية :**

تتمثل في المناخ و التضاريس والتغيرات البيئية التي تحدث فجأة بسبب البراكين أو الزلازل أو الفيضانات جميعها تسبب في حدوث المشكلات الاجتماعية، على سبيل المثال: المناخ الحار قد يورث حساسية الأعصاب وثورتها بسهولة ..و يندرج تحت العوامل البيئية غير الطبيعية الظروف الاقتصادية، والسياسية، والأوضاع الاجتماعية والثقافية فالظروف الاقتصادية (المسببة للمشكلات) يمكن تمثلها في كثير من الأوجه والتي يأتي على رأسها أمران أولهما الفقر و ثانيهما عدم العدالة في التوزيع ، أما و الظروف السياسية المسببة للمشكلات يمكن أن تتركز أساسا في اتجاه نظام الحكم السائد في عدالته أو عدمها، و في ديمقراطيته أو دكتاتوريته، كما يتمثل في مدى سيطرتها على مجريات الأمور في الدولة وتسييرها من عدمه ، هذا المناخ قد يعصف بكل جهود التنمية و يقف في طريق التطور و التقدم.

أما الأوضاع الاجتماعية / الثقافية التي تسهم في خلق المشكلات فيمكن تمثيلها في كثير من الاتجاهات ومنها :

- اختلاف التنشئة الاجتماعية .
- اختلاف المستويات التعليمية .
- التضارب والتصارع الثقافي : وتؤدي إليه العديد من الأمور التي منها :
  - اختلاف الموجهات والمعطيات الثقافية .
  - الجمود والتزمت الثقافي أو الانفتاح الثقافي اللامحدود .
  - التفاوت في سرعة التغير (أو التغيير) الاجتماعي والثقافي .
- الضبط الاجتماعي القاسي أو المتساهل .

- عدم وضوح الأهداف والمعايير .
- النزعات الانعزالية والانفصالية .

و يعتبر التغير الاجتماعي من أهم العوامل المسببة لحدوث المشكلات، وكلما زادت سرعة واستمرار عملية التغير الاجتماعي، زادت احتمالات ظهور المشكلات الاجتماعية داخل المجتمع . و قد يكون التغير إيجابياً بحيث يعمل على حل المشكلة الاجتماعية ، أو سلبياً يؤدي إلى حدوث المشكلات الاجتماعية.[7]

3. نماذج من المشكلات الإجتماعية

إن الحديث عن المشكلات بأنواعها لا يعني بأية خال فصل هذه المشكلات ، فجميعها مترابطة في وجودها و أسبابها،و يؤدي وجود بعضها إلى ظهور أو تفشي الأنواع الأخرى من المشكلات ، فالمشكلة السكانية قد تؤدي إلى وجود مشكلات ، أو قد يرتبط وجودها بوجود مشكلات كالبطالة و الفقر و الجريمة و غيرها من المشكلات الاجتماعية آخذين هذا الترابط بعين الاعتبار.

و لا بد أيضا من اعتبار مستوى آخر و هو أن المشكلات الوطنية أو القومية لا تنفصل عن وجودها الدولي و العالمي، فليس هناك مجتمع مستقلا عن بقية مجتمعات العالم ، فالحالة الاقتصادية العالمية تنعكس على الوضع المحلي و قد تمتد تنظيمات بعض الجرائم و المشكلات إلى المستوى الدولي ، كما أن محاربة بعض المشكلات لا يمكن أن تنجح غلا بتعاون و تنسيق دولي .

هذا و تظهر المشكلات الاجتماعية في جميع مستويات العلاقات الاجتماعية و الجماعات و لكنها تزيد حدة و تنوعا مع كبر المجتمعات و زيادة تعقيد البناء الاجتماعي فيها.[8]

و لـــــعـل أبـــرز هـذه الـــمـشـكـلات :

1-3 مشكلة الجريمة

منذ عرفت ظاهرة الجريمة في المجتمعات البشرية و هي موضع دراسة و بحث تبعا لمستوى العصر و ما وصل إليه من تقدم علمي من ناحية ، و تبعا لفلسفة كل مجتمع و أيديولوجيته من ناحية أخرى. و قد بدأ التفكير في مشكلة الجريمة على المستوى الميتافيزيقي الغيبي، و هو تفسير لا يستند إلى أسس موضوعية و لا يعرف طرف البحث العلمي من ذلك تفسير على أنها نتاج لقوى سحرية غيبية أو أرواح شريرة تسيطر على الفرد و تدفعه إلى السلوك الإجرامي.

و تلي ذلك محاولات أولية من الفلاسفة القدماء أمثال سقراط و أفلاطون و أرسطو و من تفسيراتهم أيضا نستطيع أن نلمس آثار النظرة الغيبية في تفسير الجريمة كالربط بين الجريمة و الجهل أو الشيطان ، أو الربط بينها و بين الجشع و الحسد و حب الثروة ، و إن كان أرسطو قد تعرض للجريمة في بحثه لعلم الفراسة و رأى أنه من الممكن التعرف على أخلاق الفرد عن طريق دراسة سماته الجسمية و علاماته المميزة كلون الشخص و البشرة و طول القامة... كذلك لا يمكن أن نتجاهل الدراسات الأولى التي قام بها أصحاب الدراسة الجغرافية في تفسير الجريمة على أساس الطقس و المناخ و طبيعة البيئة الجغرافية .

تلك هي الاهتمامات الأولى التي ظهرت في تفسير الجريمة و التي تلاها انتقال التفكير من مرحلة الأسلوب الغيبي إلى مرحلة الأسلوب العلمي في تفسير الظواهر نتيجة لنمو العلوم المختلفة و تأثر بعضها بالبعض الأخر.[9]

و ليس من شك في أن الجريمة و الجناح يشغلان مساحة كبيرة من ميدان المشكلات الاجتماعية ، و تشير إحدى دراسات استطلاع الرأي العام إلى أن الجريمة و الجناح من أخطر المشكلات الإجتماعية

التي يواجهها المجتمع الآن ، و إن أخطر المشكلات التي تواجه المدارس الحكومية ليس الفشل في تحقيق مستوى تعليمي جيد، و لكن الإفتقار إلى النظام و الإنظباط بين الطلاب ، كما كشفت الدراسات أن قطاعات أو جماعات المجتمع التي تفتقر إلى القوة مثل كبار السن ، الإناث ، جماعات إقليمية ، تشعر بخوف شديد لشعورهم بأنهم أكثر الفئات المستهدفة من المجرمين ، و ما يترتب على ذلك من أضرار مادية و نفسية .

لقد ظلت بحوث الجريمة و الجناح حتى ما قبل الخمسينات تقسم أفراد المجتمع البالغين إلى مجرمين و غير مجرمين ، و الأحداث إلى جانحين و غير جانحين. و كان الهدف الأساسي لتلك البحوث هو تحديد سمات و خصائص الشخصية المنحرفة، و دراسة تواريخ الحياة ، و التعرف على خصائص الجينات الوراثية . و أجريت هذه البحوث على المسجونين ،إلا أنه و بمرور الوقت تبيّن عدم مصداقية هذه القسمة الثنائية لأفراد المجتمع سواء بين بالغيه أو أحداثه، كما أنّه لم يعد من المقبول تعميم نتائج كانت عيناتها الأساسية من المسجونين على جميع أفراد المجتمع . و تزامن مع ذلك اتساع نطاق الدراسة في الجريمة و الجناح كمشكلات اجتماعية و أصبح الحد الأدنى لمستوى تفسير الجريمة و الجناح هو النظر إليهما على أنهما نتاج للتفاعل بين شخصية الفرد و بين مجموعة من خبرات الحياة اليومية من خلال مواقف تفاعلية تحكمها الأبنية و النظم الاجتماعية الكبرى . [10]

3-1-1 تعريف الجريمة :

لم تكن النظرة للجريمة قديمها و حديثها نظرة متطابقة بل لقد اختلفت على مر العصور و في مختلف المجتمعات ، هذا الاختلاف حدى بماكسويل ***Maxwell*** إلى القول بأن السلوك الإجرامي عمل نسبي لا يقبل التعريف المطلق حيث أن نسبيته تمنع أو تعيق إيجاد تعريف محدد و ثابت له.

و يشير **جاك روسو** إلى أن الجريمة **هي كل فعل أو عمل يسهم في تفكيك روابط العقد الاجتماعي.. و**

اعتبارها مشكلة اجتماعية وجدت في المجتمعات البشرية بغض النضر عن حجم المجتمع أو بساطته أو تعقيده .

أما **رادكليف براون** فيشير إلى **أن الجريمة تشكل خرقا للعادات و التقاليد مما يساعد على المطالبة في تطبيق العقوبات الجنائية على هذا السلوك "**

و يعرفها توماس على **أنها فعل مضاد للجماعة يشكل تناقضا مع كون الجماعة وحدة متجانسة متضامنة يعتبرها الفرد خاصة به.**

و الجريمة حسب التعريف الاجتماعي هي الفعل الذي تعتقد فيه الجماعة الضرر لمصلحتها الإجتماعية و مهدّد لكيانها. (11)

3-1-2 أسباب الجريمة

إن العديد من مفكري الجريمة قاموا بتقديم تصورات نظرية مختلفة للعلاقات المحتملة بين التغيرات الاقتصادية و الإجتماعية و على رأسها البطالة و بين السلوك الإجرامي و أن هذه التصورات النظرية و إن تعددت بتعدد المداخل الظروف السائدة فإنها تركزت في عوامل اقتصادية و عوامل اجتماعية و عوامل نفسية.

و هناك ارتباط بين السلوك الإنحرافي و الظروف الإقتصادية المختلفة و ضمنها البطالة و الفقر ، إضافة على خروج صغار السن و الأمهات للعمل..ففي نفس الإطار الإقتصادي للجريمة يأتي العالم **ودسون** ليربط بين الوضع الإقتصادي عامة و البطالة خاصة و بين الجريمة ، و يرى أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة يكون البناء الإقتصادي ضعيفا ذلك الضعف الذي يتمثل في إهمال المشاريع الإقتصادية الحيوية و نمو البطالة و تزايد معدلات الخراب و التدمير الفيزيقي بسبب الإفتقار إلى الخدمات العامة.

كما أن بعض الأفراد و الجماعات أكثر ميلا لارتكاب الجريمة، وأن احتمال وقوع المرء ضحية للجريمة يرتبط بطبيعة المنطقة التي يعيش فيها إذ تكثر الجرائم في المناطق التي تعاني الحرمان المادي. كما يتعرض الأفراد المقيمون في الأحياء الواقعة في مراكز المدن لمستويات أعلى من خطر الجرائم قياسا على من يقطنون في الضواحي الأكثر رخاءا من الوجهة الإجتماعية و الإقتصادية [12]

3-1-3 التفسير الإجتماعي للجريمة :

يعزو التفسير الإجتماعي للجريمة الأسباب التي تكمن وراء السلوك الإجرامي إلى عوامل تتعلق بالمجتمع ككل و إلى الظروف البيئية الإجتماعية المباشرة التي يعيش في ظلها الفرد ، يتأثر بها بطريق مباشر أو غير مباشر ، و قد إختلف العلماء في تحديد أهمية هذه العوامل في تأثيرها على سلوك الأفراد و الجماعات ، فالبعض يركز على العوامل الإقتصادية وبخاصة النظام الإقتصادي و يتبنى هذا التفكير أصحاب المنهج الإشتراكي والفلسفة الإشتراكية بوجه عام، و البعض يركز على الصراع الحضاري إلى غير ذلك من العوامل و التغيرات السائدة في المجتمع و التي تؤثر في حياة الأفراد و سلوكهم بطريقة أخرى. و لعل أبرز العوامل تأثيرا في بروز السلوك الإجتماعي

العامل الأول : النظام الإقتصادي و الأوضاع الإقتصادية و الصراع الطبقي و علاقة ذلك بالجريمة

إن النظام الإقتصادي الفاسد و ما يترتب عليه من أوضاع معينة قد أصبح في السنوات الأخيرة موضع اهتمام الباحثين والعلماء، ونقطة ارتكاز في تفسير و علاج الكثير من الظواهر و المشكلات و الأمراض الاجتماعية التي تتعلق بالحياة الإنسانية و علاقات الناس بعضهم ببعض سواء كانوا أفراد أو جماعات، و ذلك بعد أن اتضح الدور الخطير الذي يسهم به هذا العامل الاقتصادي في حياة الفرد ، ليس فقط التأثير المباشر على حياته المادية و إنما أيضا و بطريق غير مباشر في تأثيره على تكوين شخصية الفرد و نفسيته و تكوين قيمته و ضميره و اتجاهاته و تخطيط سمات شخصيته بوجه عام ، كذلك يتعدى تأثير

العامل الاقتصادي نطاق شخصية الفرد إلى التأثير في تكوين الطبقات الإجتماعية و تحديد خصائصها و ميزاتها و أنماط سلوكها على نحو مختلف بالضرورة باختلاف و تباين الطبقات التي يخلقها النظام الاقتصادي، و يتسع هذا التباين و الإختلاف كلما اتسعت الهوة و الفارق بين كل طبقة و أخرى و من شأن هذا الأمر الوقوع في الصراع الطبقي الذي يؤدي إلى الكثير من المشكلات و منها الجريمة.

إن النظام الإقتصادي بوجه عام يلعب دورا كبيرا في تحديد نمط الشخصية ، و هنا نشير إلى ناحيتين هامتين تتعلقان بالعامل الإقتصادي و تأثيره على التكوين النفسي و نمو الشخصية :

1. الناحية الأولى تتعلق بفاعل العامل الإقتصادي مع بقية العوامل الأخرى النفسية الإجتماعية فهو يؤثر فيها كما يتأثر بها ، و من أهم هذه العوامل طموح الفرد ، موضعه الطبقي قيمته و اتجاهاته ، علاقة الفرد بنفسه و بالآخرين و بالتالي سلوك الفرد سواء كان سلوكا سويا أو إجراميا.
2. الناحية الثانية إن دخل الفرد ليس مسألة كمية فحسب فقد يكون الدخل كافيا لإشباع حاجات الإنسان الأساسية من مأكل و ملبس ، و لكن مع ذلك لا يحقق حالة الشعور بالأمن أو الإشباع و الرضا النفسي و لا يحقق المكانة الإجتماعية التي يطمح إليها الفرد و يرجع ذلك في جوهره إلى طبيعة النظام الإقتصادي إذا كان يقوم على الطبقية و التنافس و الاستغلال و التطلعات.[13]

العامل الثاني : التنافس العدواني و السلوك الإجرامي

إن من طبيعة النظام الرأسمالي أن يقوم على التنافس و الفردية ، و الانسان في تنافسه من أجل الربح و الثروة إنما يعمل في نفس الوقت على تأكيد ذاته و تحقيق مكانة إجتماعية أكبر و وضع طبقي أعلى.

إن ظروف الحياة تضغط مع زيادة الطموح و ضرورة التنافس و الصراع و ذلك من شأنه مع الفشل خلق اتجاهات عدوانية قد تؤدي إلى الجريمة التي يمكن الوقوع فيها نتيجة الاغراء و الغواية و الرغبة في

تحقيق المكسب بالطرق المشروعة.

إن جرائم الاستغلال و الرشوة و التجار في السوق السوداء و المخدرات و الأعراض و السرقة و النصب و الاحتيال و غير ذلك من جرائم الكسب غير المشروع جميعها جرائم تصاحب المجتمعات ذات الأنظمة التي تقوم على التنافس الشديد الذي لا يقوم على مباجء العدالة و تكافؤ الفرص . [14]

و قد تعد الجريمة في بعض الأحيان جريمة إجتماعية عندما تمثل تحديا واعيا مقصودا للنظام الاجتماعي السائد و القيم التي تحكمه. و من أمثلة الجرائم الاجتماعية التي أشار إليها بعض المؤرخين الماركسيين بعض أشكال العمل الجماهيري و العادات الاجتماعية التي شاعت في انجلترا في فجر العصر الحديث كانتهاك حرمة أرض الغير وسرقة الأخشاب و انتفاضات الجياع و ما يرافقها من نهب للطعام والتهريب و هي أفعال كانت تجرمها الطبقة الحاكمة ولكنها لم تكن تعد أفعالا تستحق اللوم سواء في رأي من يرتكبوها أو في نظر المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها. و المفهوم محل خلاف على أية حال.و لكنه يدل على حقيقة مهمة و هي أنه لا يوجد إجماع على الأمور التي تعد فعلا إجراميا.[15]

2-3 مشكلة الإدمان على الكحول و المخدرات:

تثير ظاهرة الإدمان اهتماما عالميا و يقوم على دراستها و الاهتمام بها علماء و متخصصون في كافة فروع العلم لأنها ظاهرة ذات جوانب متعددة ، فهي مشكلة طبية يتناولها الأطباء النفسيون ، و هي مشكلة اجتماعية يدرسها علماء الاجتماع و الاحصائيون الاجتماعيون و هي مشكلة قانونية يتناولها رجال الشرطة و رجال القضاء و القانون و علماء الاجرام و هي مشكلة تربوية يهتم بها المربون لرسم البرامج الوقائية و العلاجية. [16]

في نفس السياق يعد الكحول مادة خافضة تؤدي إلى خفض النشاط أو الحيوية و مسكرة و شرب

الكحوليات ممارسة شائعة من ممارسات وقت الفراغ في كثير من الثقافات. و تلعب دورا مهما في كثير من الممارسات الشعائرية و الدينية و العلمانية.كما أن هناك بعض الثقافات التي تحرم شرب الكحوليات لأسباب دينية كما هو الحال في البلاد الإسلامية ، على حين نجد مجتمعات أخرى مثل فنلندا سعت إلى فرض قيود صارمة على تناوله و على إتاحته . [17]

أما إدمان المخدرات فيشير هذان المصطلحان بصفة عامة إلى تعاطي المواد المخدرة التي يحظرها القانون و إن كان يتعين أن نأخذ الدلالة الاجتماعية للكحول و التبغ و المهدئات في الاعتبار من ناحية تأثيرها الصحي .

و ترجع المخدرات المحظورة قانونا إلى أصول متنوعة تشمل المواد و النباتات الطبيعية و المركبات التخليقية المصنعة . إذ تدلنا البحوث على أن أنماط التعاطي و السلوكيات المرتبطة به و الخبرة الذاتية للمتعاطي إنما تتأثر بالخصائص النوعية للمخذر كما تتأثر بالعوامل الإجتماعية كالثقافة و التوقعات المرتبطة بالتعاطي.

كما أظهرت هذه البحوث أنه على الرغم من أن القنب يعد أكثر أنواع المواد المخدرة انتشارا الا ان الاهتمام الاجتماعي الأكبر قد ثار بشأن الهروين ثم مؤخرا شغلت الأنواع الأخرى مثل بودرة الكوكايين و الأمفيتامين و النشوة اهتماما ملحوظا.و على الرغم من أن الحظر على تعاطي المخدرات حديث نسبيا فإن استخدام مستحضرات الأفيون كدواء و مخدر كان منتشرا خلال القرن التاسع عشر.

كما يشير الإدمان على المخدرات بصفة عامة إلى تعاطي المواد المخدرة التي يحظرها القانون ، و إن كان يتعين أن نأخذ الدلالة الإجتماعية للكحول و التبغ و المهدئات في الإعتبار من ناحية تأثيرها الصحي . و ترجع المخدرات المحظورة قانونا إلى أصول متنوعة تشمل المواد و النباتات الطبيعية و المركبات التخليقية المصنعة. إذ تدل البحوث على أن أنماط التعاطي و السلوكيات المرتبطة به و الخبرة

الذاتية للمتعاطي إنما تتأثر بالخصائص النوعية للمخدر كما تتأثر بالعوامل الاجتماعية كالثقافة و التوقعات المرتبطة بالتعاطي.[18]

هذا و تعتبر مشكلة المخدرات من أخطر المشكلات التي تهدّد سلامة المجتمعات المختلفة في عالمنا المعاصر ، و تعوق ازدهارها و نموها الإنتاجي حيث تستنفد الكثير من موارد المجتمع و تقضي على الكثير من طاقاته ، و تعطل الكثير من قدرات أفراده ، و توجه الكثير من كل ذلك إلى مآرب ضارة مهلكة على نحو ما نقرأه أو نسمعه من جرائم بشعة يرتكبها متعاطو المخدرات أو مدمنوه أو تجاره أو مهربوه أو مروجوه ، و يقدر البعض حوالي نصف ما يرتكب في المجتمع من جرائم يقوم بها الأفراد في حالة تعاطيهم أو من أجل الحصول على المال اللازم للإنفاق على إدمانه .

إضافة إلى أن الإدمان يسبب مشكلات عديدة في معظم بلاد العالم ، و يكلف الدولة خسائر بشرية و اقتصادية كبيرة ، مما يجعل الإدمان مشكلة أولتها الهيئات الدولية و الإقليمية أهمية كبيرة و رصدت الأموال و خصصت العقول لمحاولة الوصول إلى حلول تحد من تفشيها و تزايدها المطرد. [19]

تنقسم المواد المخدرة إلى :

1. **المواد المخدرة الطبيعية** مثل الحشيش cannabis ، الخشخاش أو الأفيون opium، و نبات الكوكا khat
2. **المخدرات الصناعية** : و منها الهروين و هو أحد مشتقات الأفيون و أقوى من المورفين خمس مرات ، كما أن سيطرته على المتعاطي سريعة ، و قد تزايد الاقبال على ادمان الهروين بصورة مفزعة في العديد من دول العالم.
3. **المخدرات التخليقية** : و قد صنفتها هيئة الصحة العالمية عام 1973 إلى 3 أنواع هي :

- عقاقير تؤدي إلى التنبيه الشديد و تسمى بالعقاقير المنبهة

- عقاقير تؤدي إلى الهبوط و تسمى بالعقاقير المهدئة
- عقاقير تؤدي إلى الادراك و الانتقال و التفكير و سرعة الحركة. [20]

و لعل من أهم خصائص الإدمان :

1. الرغبة الملحة في الإستمرار في التعاطي و الحصول على العقار بأي وسيلة
2. زيادة الجرعة بصورة متزايدة لتعود الجسم على العقار و إن كان بعض المدمنين يظل على جرعة ثابتة
3. الاعتماد النفسي العضوي على العقار
4. ظهور أعراض نفسية و جسمية مميزة لكل عقار عند الامتناع المفاجء
5. الآثار الضارة على الفرد المدمن و المجتمع [21]

لقد أصبحت مشكلة المخدرات تمثل أخطر التحديات الراهنة التي تواجه عالمنا المعاصر ، و تهدد استقرار البشرية و أمنها و تقدمها بعد أن اجتاح وباء الإدمان و ما يرتبط به من ظواهر إجرامية أخرى مختلف المجتمعات المتقدمة منها و النامية و سبب لها العديد من المشكلات الصحية و الإجتماعية و الأمنية و الإقتصادية الخطيرة ، و وصل الإنتاج العالمي من المخذرات إلى أرقام قياسية غير مسبوقة ، و أخذت أجهزة المكافحة خاصة في ظل المتغيرات التي يموج بها العالم الآن تواجه صعوبات متزايدة في الحد من عمليات إنتاج المخدرات و الإتجار غير المشروع بها. [22]

و لم يعد خافيا ما لهذه المواد المخدرة أو الكحول من آثار و مخاطر جسيمة سواء في مجال الصحة البدنية أو النفسية أو الاقتصاد و الحياة الاجتماعية بصورة عامة ، حيث أن الإدمان يرفقه غالبا انحراف سلوكي عام. فالمخدرات تدمر طاقة الإنسان و قواه العقلية و النفسية و تسقط وجوده الاجتماعي و تشل قدراته فيتحول إلى عالة و مشكلة في المجتمع و وجود غير مرغوب فيه .[23]

يرى أنصار النظرية السلوكية أن التعلم يلعب دورا أساسيا في استمرار تعاطي الفرد و أن الفرد الذي يشعر حالة من القلق و التوتر و يتصادف أن يتعاطى كحولا أو مخدرا و يشعر بعده بالهدوء و السكينة فإنه يميل إلى تكرار مثل هذه الرغبة ، بل قد يتعلم الشخص أن يسارع إلى تعاطي المادة المخدرة حتى يخفف من آثار أعرض الإنسحاب المزمنة .

في حين يرى أنصار الإتجاه السلوكي المعرفي أن القهر يعد مدخلا أساسيا في عملية التعاطي لأنه ينبني على عامل التوقعات الناتجة من عملية التعلم و أن الفرد جين يتعاطى مخدرا ما فإنه غالبا ما يشعر بأنه لا يستطيع التحكم في سلوكه و قليلا من المخدر لن يضر به أو يقوده إلى تدهور قدراته و لذا فإن المتعاطي لديه منظومة من الأفكار والإعتقادات الخاطئة حول التعاطي و المخدرات لذا لا بد من دحض هذه الأفكار أولا ثم بث أفكار جديدة في عقل المتعاطي حتى يستمر في التعافي و عدم الإنتكاس. [24]

أما فيما يتصل بعلاقة الإدمان بالجريمة فإن الرأي السائد يذهب إلى أن التعاطي المنتظم المقترن بالحصول عليها بشكل غير قانوني من شأنه أن يدفع بالالمتعاطي إلى ارتكاب الجريمة لتوفير ثمن المخدرات . و هناك خلاف حول ما إذا كان التعاطي هو الذي يؤدي إلى انخراط المتعاطي في الجريمة أو أن الانخراط في أنماط حياة انحرافية هو الذي يقود الفرد إلى التعاطي . و قد عمل اكتشاف انتقال عدوى الايدز عن طريق الاشتراك في استخدام الحقن ضمنا على نجاح الحملة الداعية الى تقليل الأخطار المرتبطة بتعاطي المخدرات . كما أصبحت تمثل تحديا للدعوة التقليدية إلى الامتناع كلية عن تعاطي المخدرات .[25]

3-3 مشكلة الإنحراف الجنسي:

يستخدم مصطلح انحراف – بداهة– كنعت أو سمة ملازمة لبعض أنواع السلوك ، أو لبعض الأشخاص مثل الجانح و الشاذ جنسيا و المريض النفسي و نحو ذلك . و كان ذلك هو الاعتقاد السائد فعلا في

الكتابات الأولى لمنظري الباثولوجيا الاجتماعية ، بل إنه ما يزال يحتل مكانة مهمة في بعض البحوث الإكلينيكية أو بحوث علم الاجرام . أما الانحراف في نظر علماء الاجتماع فيفضل ألا ينظر إليه باعتباره دالا على نمط من الأشخاص بل ينظر إليه بالأحرى باعتباره خاصية صورية لبعض المواقف و الأنساق الاجتماعية . و لا يوجد اتفاق عام محدد حول المقصود بالانحراف فحتى القتل أو الزنا بالمحارم كان يحظى بالقبول في بعض الأحيان و لكن هناك خاصيتين مرتبطتين ببعضهما البعض يمكن أن يساعدا في تشخيص هذه الظاهرة تشير السمة الأولى إلى الانحراف باعتباره نمطا من أنماط انتهاك المعايير التي يحددها المجتمع .

أما السمة الثانية فتنظر إلى الإنحراف باعتباره نظاما للوصم أي كتسمية أو علامة لوسم بعض أنواع السلوك في أوقات بعينها فتصبح عندئذ عديمة القيمة أو مستهجنة أو مستبعدة في أغلب الأحوال .

و أيا كان المدخل الذي نتبناه في دراسة الانحراف – مدخل انتهاك المعايير أو مدخل الوصمة – فالإنحراف مفهوم متغير غامض و سريع التحول .

و تعد دراسات إميل دور كايم بصفة عامة نقطة الانطلاق المثمرة للتحليل المعاصر للانحراف من خلال الامعيارية و هي حالة فقدان المعايير و الانهيار التي تظهر بوضوح في فترات التغير الاجتماعي السريع.و قد ساهم هذا الطرح في تحويل بؤرة الاهتمام من النظر إلى المنحرف كنمط من الاشخاص إلى اعتبار الانحراف ملمحا لالأنواع معينة من البناء الإجتماعي.بالإضافة إلى تركيزه على وظائف الانحراف إذ يرتبط حسب دور كايم بظروف المجتمع .[26]

فالإنسان كائن اجتماعي يتفاعل مع الآخرين عن طريق الاتصال بالأنساق البشرية كضرورة لإشباع حاجاته ، و التي تتم وفقا لإمكانيات المجتمع و ظروفه التي يعيش فيها و في كثير من الأحيان يتعرض لصعوبات قد تحول بينه و بين إشباع تلك الحاجات و الرغبات و من ثم يتعرض للمشكلات و التي تنتج إما لعدم قدرة المجتمع لإشباع الحاجات أو لعدم قدراته الذاتية ، و من هنا تتعدد المشكلات التي يتعرض

لها و نتيجة لهذا قد يتحول من السواء إلى اللاّسواء و من الطبيعة العادية إلى الانحراف..

و الانحرافات السلوكية ليست قضية وليدة العصر الحالي بل هي ظاهرة اجتماعية عانت منها الأمم السابقة قديما و حديثا، و في كل مجتمع هناك انحرافات عديدة تختلف في طبيعتها و حجمها و شكلها و أول خطورة للانحرافات السلوكية هي أنها ترتبط بالقيم و المعايير ارتباطا وثيقا بعملية النمو و التنشئة الاجتماعية، و كلا من الصغار و الكبار و الذكور و الإناث و الغني و الفقير لديه انحراف سلوكي ما حسب طبيعته..[27]

إن السلوك الإنحرافي فهو سلوك شاذ منحرف عما يعتبر سلوكا شاذا عما يعتبر سلوكا سويا و يعني استخدام المصطلح في علم الاجتماع أن السلوك محل البحث يتم بصورة سرية مدفوعا بتحقيق مصالح شخصية كما هو الحال في بعض الممارسات الجنسية غير الطبيعية. [28]

يرى **جورج لندبرج** أن السلوك الانحرافي هو أي سلوك يفشل في الامتثال بمستويات محددة و نظرا لأهمية عدم الإمتثال و خطورته فإنه يفسر في ضوء اصطلاحات الدرجة (أي درجة انتشاره و درجة خطورته) كما أن خروج الانحراف عن المعيار المعروف المقرر في المجتمع يفسر على ضوء كمية الانحراف التي يتسامح فيها والتي تختلف اختلافا كبيرا في الثقافات المختلفة و لذلك فان تعريف السلوك الإنحرافي لا بد أن يدخل في اعتباره الحدود التسامحية في المجتمع و الموقف الذي يحدث فيه الانحراف . ثم يستطرد لندبرج من ذلك إلى تعريف موضوعي للمشاكل الاجتماعية فيقول : **المشكلة الاجتماعية هي أي سلوك انحرافي في اتجاه غير موافق عليه له من الدرجة ما يعلو فوق مستوى الحد التسامحي للمجتمع ، و مثل هذا السلوك الذي يجاوز حدود التسامح يؤدي إلى فعل عام يهدف إلى حماية المجتمع و اصلاح المخالف أو الجاني وتحذير كل انسان من ان الانحراف الذي يتعدى نقطة معينة لن يتسامح فيه** " [29]

لقد تركز الجانب الأكبر من جهود البحث الاجتماعي خلال نصف القرن الماضي حول الشخص الجانح

أو المجرمين و الأحداث الجانحين و البغايا مع الاهتمام بخصائصهم السيكولوجية و أحوالهم البيئية. و هذا التركيز على المنحرف الفرد اتجه إلى البحث عن سبب الانحراف و البحث عن خصائص و سمات الشخص إستنادا إلى اعتبار السلوك الإنحرافي موروث أو مجرمين بالميلاد . و عندما حدث تحول إلى المنظور الاجتماعي بدلا من المنظور البيولوجي بدأ النظر إلى السلوك الإنحرافي باعتباره سلوكا مكتسبا أكثر منه موروثا و أصبح ينظر إلى الأشخاص المنحرفين على أنهم نتاج لظروف اجتماعية أكثر منها بيولوجية .[30]

إن أهم ما يشغل بعض الباحثين في مشاكل المجتمع هو السلوك المنحرف لأن ما يفعله الناس في واقع الأمر و ما يفشلون في عمله هو الذي يجعل تلك الأعمال تأتي إلى مركز اهتمام الجمهور . و على الرغم من أن علماء الإجتماع يستخدمون كلمة منحرف بنفس المعنى الذي يستخدمون به كلمة غير طبيعي أو شاذ أو سيء التوافق فإنهم يتفقون إلى حد كبير حول مضمون السلوك الطبيعي .[31]

هذا و يصنف الانحراف من الناحية الوظيفية إلى ما يلي :

1. **الإنحراف الفردي** : بعض الانحراف يبدو على انه ظاهرة شخصية لأنه يحدث مرتبطا بخصائص فردية للشخص ذاته ، أي أن الانحراف ينبع في هذه الحالة من ذات الشخص و ربما يصلح العامل البيولوجي و الوراثة في تفسير هذا الانحراف ، فإذا لم نجد سببا متصلا بذلك فإن التفسير في هذه الحالة قد يرجع إلى المؤثرات الثقافية الاجتماعية في تفاعلها مع الخصائص الوراثية للشخص بصورة تؤدي إلى الانحراف . و ليس معنى هذا أن الانحراف الفردي غير طبيعي بطبيعته أو أنه يحدث بعيدا عن المواقف الاجتماعية.
2. **الانحراف بسبب الموقف** : حيث أن بعض المواقف قد تشكل قوة قاهرة يمكن أن تدفع الفرد إلى
3. الاعتداء على القواعد الموضوعة للسلوك. و قد يتراكم الانحراف بسبب الموقف نتيجة للصراع الثقافي و الذي يظهر في صور متعددة كالانحراف الجنسي او الجنسية المثلية ...

4. **الانحراف المنظم** : يظهر كثقافة فرعية او كنسق سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص له ادوار و مراكز و أخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى. [32]

كما تشير المعايير القانونية (على اعتبار أنها مستويات من الموافقة تمت صياغتها في صورة لوائح و نظم تعمل على تنظيم نتائج الخروج على هذه المستويات) إلى بعض من نماذج السلوك التي تمثل خروجا على المعايير الإجتماعية ، و هذه النماذج المحدودة من السلوك تشمل تلك الصور التي تشكل تطرفا في الخروج على المعايير الإجتماعية، و التي تتضمن إلحاق ضرر بالآخرين أو إساءة خطيرة للتنظيم الإجتماعي، و عمّا إذا كان العقاب الإجتماعي يميل لأن ينطبق على مجالات أشمل من السلوك عن تلك المجالات التي يشملها عقاب الإقتصار على قطاع محدد فقط من المشكلة و تجاهلا لمجال كبير من السلوك.

و لكي يكون الفرد منحرفا حقا لا بد من أن يتسم سلوكه بالخطورة ، و الخطورة تعني إحتمال قيام الفرد بارتكاب جريمة ما،والتي قد تكون خطورة عامة تنذر بوقوع أي جريمة ، أو خطورة خاصة تنذر بوقوع جريمة بذاتها.[33]

أما الإنحراف الجنسي فهو الحصول على الإشباع الجنسي بطريقة غير مشروعة من خلال تجارة الجنس في أسواق البغاء و النوادي الليلية و سائر الأماكن التي تقدّم الخدمات الجنسية في عالم الانحراف و المغامرات الجنسية المتواصلة غير المسئولة و الاستهتار و الاستسلام الجنسي، و الجنسية المثلية " اللواط و السحاق " و جماع الأطفال و لبس ملابس الجنس الآخر و التشبه بهم.[34]

يتساءل بعض علماء الاجتماع إذ ا كانت بعض أنواع السلوك الجنسي هي المشكلة أم أن المشكلة في

استجابة المجتمع لهذا السلوك ، و الأغلب أن يضع كل مجتمع معايير للسلوك الجنسي ، و يعتبر الخروج عنها انحرافا أو خطيئة . يولد الإنسان و لديه دوافع جنسية ، لكن المجتمعات تحدد طرق

إشباعها ، و بهذا فالنشاط الجنسي في معظمه نشاط مكتسب.و تبين الثقافة الأسس المشروعة للنشاط الجنسي، مع من يتم، و متى و كيف، وتختلف المعايير في هذا من ثقافة إلى أخرى و في الثقافة الواحدة من زمن إلى أخر. و مع هذا الإختلاف فإن معظم الثقافات تحدد ما يسمى بالمحرمات. و قد شاع في التاريخ الإنساني أوجه من النشاطات الجنسية التي تخرج عما تحدده الثقافة كاللواط و السحاق و الزنا عامة . هذا إلى جانب ممارسات شاذة كتعاطي الجنس مع الأطفال أو أحد المحرمين من أفراد الأسرة أو حتى الأموات ، و قد يلجا البعض إلى تعاطيه بواسطة مثيرات شيئية كملابس الإناث.

و قد يلجا البعض إلى أفعال استعراضية كما قد يلجا آخرون إلى الحصول على المتعة بمشاهدة الآخرين، و من أسباب بعض أنواع العنف ما هو نفسي كالساديين الذين يتمتعون بتعذيب الآخر أو المازوشيين الذين يحصلون على المتعة بما يتلقون من ألم.

خلافا لهذه الأوجه الإنحرافية و الخارجة عمّا هو مألوف فإن أشد أوجه العنف تتمثل في حالات الاغتصاب و خاصة اتجاه من لم يبلغوا السن القانونية، و قد أصبح البغاء في معظمه جزءا من نشاطات الجرائم المنظمة.[35]

3-4 مشكلات أسرية :

تعتبر الأسرة الوحدة الإجتماعية الأولى التي اهتدى إليها الإنسان الأول كي تستمر حياته على نحو جماعي ، فحياة الجماعة تستمر عندما يلتقي زوج و زوجة لتأسيس حياة أسرية خاصة يتولى حلالها الأبوين إنجاب الأطفال و تدريبهم و تعليمهم عن طريق التقليد و التلقين ، و هكذا تبدأ مسيرة الحياة بالنسبة للفرد بعد الولادة بوقت قصير عندما يأخذ الأطفال يتحسسون المحيط الذي يعيشون ، و معها يبدأ الأهل في تأمين حوائجهم كي يبقى أطفالهم في مأمن و سلامة و يحرصون على تغذيتهم و نومهم و لعبهم كي يكونوا في أتم صحة و عافية .[36]

فالأسرة هي أكثر من تجمع من الأفراد الذين يتقاسمون حيزا مكانيا و نفسيا خاصا لأنها منظومة طبيعية ذات خصائص تميزها عن سواها ، و التي طورت طاقما من القواعد و الأدوار المحددة لأفرادها ، و تمتلك بنية سلطة منظمة ، و طورت نظاما متداخلا من أشكال التواصل الظاهرة و الخفية ، (لفظية و غير لفظية) ، كما وضعت طرقا للتفاوض و حل للمشكلات تتيح لها إنجاز مختلف مهامها بفاعلية ، فالعلاقة بين أعضاء هذا العالم المصغر عميقة و متعددة المستويات و تستند إلى حد بعيد على تاريخ مشترك ، و رؤى و افتراضات مشتركة حول ذاتها و حول العالم ، و حس مشترك بالأهداف و التوجه المستقبلي. كما يرتبط الأفراد ضمن هذه المنظومة بارتباطات عاطفية متبادلة و مستمرة ، و ولاءات قد تتذبذب في الشدة خلال مرور الزمن ، إلا أنها تستمر خلال مسار حياة الأسرة .[37]

هذا و تعتبر الأسرة من أبرز المؤسسات الاجتماعية التي يتم من خلالها غرس القيم الاجتماعية في نفوس الأفراد باعتبارها بناءا اجتماعيا يتمثل في نسيج من العلاقات الاجتماعية الدائمة و المستقرة في المجتمع و التي تبدو على هيئة أنساق متبادلة التأثير و التفاعل و لكل نسق منها وظائف اجتماعية في الجماعات و بين الأفراد و بذلك فان الأسرة تمثّل شبكة من العلاقات الاجتماعية الفعالة التي تقوم بين سائر الأشخاص في المجتمع أي أن الأسرة هي نواة المجتمع و البيئة الطبيعية لنمو أفرادها و من هنا تنبع ضرورة الاهتمام بها و تبني حياتها حتى تتمكن من الاضطلاع بمسؤوليتها في المجتمع .

و لأن الأسرة تعتبر جزءا من المجتمع فإنها تخضع للتغير الاجتماعي و التحول الذي يحدث فيه بمختلف سرعاته و درجاته و تخضع بالتالي للمشاكل المختلفة المترتبة على هذا التغير و ما يحدثه من تفكك اجتماعي في البناء الاجتماعي.[38]

هذا و قد أولت أهمية معالجة مشاكل الأسرة من حيث بنائها و وظائفها و مشاكلها في العصر الحديث

نتيجة عوامل متعددة و مرتبطة منها التغيرات الضخمة التي تحدث في كثير من مجتمعات العالم بسبب

التحول التدريجي أو السريع في نمط الحياة من البدائية أو اليدوية أو القروية إلى الحضرية و الصناعية و اتساع المدن حجما و صاحبها من زيادة الخصائص الحضرية التي جعلت نطاق الأسرة يضيق جدا و يضيق أيضا أساسها الوظيفي ، الأمر الذي فرض أنماطا جديدة من العلاقات داخل الوحدة الأسرية . و قد كان من نتيجة ذلك أن العلاقات التي كانت تدور في دوائر قرابية واسعة تضيق الآن و تدور في دوائر قرابية واسعة ، تضيق الآن لتدور في دوائر أصغر و أصغر مع التغيرات المصاحبة في الأدوار و المراكز و الاحتمالات العديدة للتفكك و نشوء المشاكل التي تعاني منها أسرة اليوم. (39)

3-4-1 تعريف المشكلة الأسرية :

تعتبر المشكلة الأسرية شكلا من أشكال المشكلة الاجتماعية و يمكن تعريفها بأنها انعكاس حقيقي للحالة المرضية التي تصيب الأداء الوظيفي داخل النسق الأسري مما ينتج عنه ضعف المواجهة لعضو الأسرة ثم الأسرة كلها ثم المجتمع .

و ترى **أوليس فويلاند** أن المشكلات الأسرية تمثل إضطرابا أو قصورا في الأداء الاجتماعي سواء أكان من الفرد أم من الأسرة و تتمثل صور هذا الاضطراب في المشكلات التالية :

1. المشاكل الفردية النفسية و العقلية و السلوكية للبالغين من أفراد الأسرة
2. المشاكل الفردية النفسية و العقلية و السلوكية للأطفال من أفراد الأسرة
3. مشاكل تربية الأطفال و تتمثل في فشل الكبار في تحمل مسؤولياتهم الأسرية
4. مشاكل العلاقات الزوجية التي تتمثل في عدم القدرة على الأداء الاجتماعي في محيط العلاقات الزواجية
5. المشاكل الاقتصادية و تمثل قصورا في التوصيف الاجتماعي من جانب الزوجين في توفير و توجيه الدخل لإعالة الأسرة.(40)

2-4-3 : تصنيف المشكلات الأسرية : قسم ***Pauatian & Oppenhimer*** المشاكل الأسرية وفقا للتصنيف التالي :

1. عدم التوافق بين الزوجين
2. الانهيار الناتج عن وفاة الزوج أو الزوجة
3. الانهيار الناتج عن الزواج غير الشرعي
4. الانهيار الناتج عن الهجر
5. الانهيار الناتج عن الطلاق

و هناك تصنيف ثان يتمثل في :

1. **مشكلات زوجية** و هي التي تقوم نتيجة سوء تكيف الزوجين أحدهما مع الآخر في الطباع و العادات و أساليب الحياة
2. **مشكلات أسرية** و هي التي تحدث بسبب خلافات حادة تقوم بين الزوجين أو أحدهما و الأطفال أو بينهما و بين أفراد أسرتيهما من أباء و أمهات و إخوة و أخوات
3. **مشكلات اقتصادية** و هي التي تقوم بسبب خلافات تتصل بتنظيم دخل الأسرة و أوجه صرف هذا الدخل أو بسبب قلة الدخل و عدم كفايته لمواجهة احتياجات الأسرة الضرورية
4. **مشكلات نفسية** و هي التي تنجم عن إصابة أحد الزوجين أو بعض أبنائهما و بناتهما بأمراض نفسية و هي تنغص على الأسرة حياتها و هدد كيانها .[41]

و لعل الأسر المهمشة و المتصدعة أكثر أنواع الأسر تعرضا للمشكلات الاجتماعية ، إذ يشيع تواجدها في مناطق السكن الهامشية(أحياء الصفيح المحيطة بالعاصمة، بعض البؤر السكنية المتدهورة عمرانيا و اجتماعيا) .تواجدها في هذه المناطق هو بحد ذاته مصدر خطر خلقي و قيمي كبير إذ تفتقر هذه

الأحياء إلى الخدمات الصحية و السكنية والإنارة و الماء،وتظل على هامش رقابة الأجهزة الأمنية و ضبطها لسلوكات الناس ، ماعدا حالات الحملات بحثا عن مجرمين أو مطلوبين. يعيش في هذه الأوساط عادة الكثير من حالات الإدمان و الدعارة و الأعمال الهامشية غير المشروعة.وتتدهور قيمة الإنسان و احترامه لذاته و لذلك لا يتردد الكبار كما الصغار عن الإقدام على سلوكات إحتيالية و لا أخلاقية.

كما أن البيئة ذاتها مصدر خطر خلقي كبير حيث يسود ما دون خط الفقر ، و من المعروف في الصحة النفسية أن " ما دون خط الفقر هو ذاته ما دون خط الكرامة البشرية .[42]

3-4-3 نماذج لمشكلات أسرية :

*مشكلة الطلاق:

يعد الطلاق أحد مظاهر عدم الاستقرار الزواجي و استحالة العشرة بين الزوجين سواء كان لأسباب تتعلق بالزوجين أو بعلاقة أحدهما بأسرة الآخر أو بالأسرتين معا أو غير ذلك فإنه يترتب عليه إنهاء الرابطة الزوجية ، و على الرغم من أن الطلاق أبغض الحلال إلا أنه مباح شرعا لرفع الضرر عن أحد الزوجين أو كليهما.

و يختلف الطلاق بحسب كونه رجعيا و بائنا ، أو وفق عقد الزواج ، فهناك طلاق رسمي موثق و آخر في نطاق العرف غير موثق . و تتباين مراسيم الطلاق بحسب ظروف وقوعه و حسب الأسباب المرتبطة به .

و تعد دراسة الطلاق من الموضوعات الهامة نظرا لكونها ذات بعد تشريعي و ثقافي هام، حيث أن عمليتي الزواج و الطلاق ترتبطان ارتباطا وثيقا بنسق القيم و المعايير الثقافية ، فكل ثقافة لها نسق خاص بها و أسلوب مميز في التعامل مع مفرداتها بحيث تشكل نسقا يجمع في طياته مجموع التصورات و الأفكار و الأفعال ، إلى جانب أنماط السلوك الواقعية كما يمارسها الأفراد في مواقف معينة و من هنا

تبرز الحاجة إلى أنماط السلوك الواقعية كما يمارسها الأفارد في مواقف معينة و من هنا تبرز الحاجة إلى فهم ماهية الإتساق و الإختلاف بين الممارسة الفعلية فيما يتعلق بالزواجو الطلاق و الاطار المثالي لها كما ترسمه الشريعة الاسلامية و قانون الاحوال الشخصية و الثقافة المثالية على مستوى المجتمع و الطبقة و الأفراد .[43]

***مشكلة العنف الزوجي:**

يتجلى العنف الزوجي تجاه المرأة في إجبارها على الخضوع جنسياً و اجتماعياً و اقتصادياً، و إلحاق الأذى الجسدي أو المعنوي بها.

ظهر أوائل الأبحاث حول العنف الزوجي في ستينيات هذا القرن، تحت تأثير الحركات النسائية و منشوراتها (التي ركزت كذلك على العنف الموجه ضد الطفل). لكن الوعي الاجتماعي بخطورة هذه المسألة لم يتشكل إلاّ في وقت متأخر بالمقارنة مع قضية العنف ضد الأطفال ، لأنّ النساء كن يدرَكن كبالغات و مشاركات في المسؤولية عما يجري لهن و مسؤولات عن تصرفاتهن. و بالإضافة إلى ذلك فقد كان من المقبول عموماً أن للرجل الحق في أن يضبط سلوك زوجته حتى عن طريق القوة الجسدية . و لقد بينت أبحاث قام بها ابلتون W. Appleton في عام 1980 باستخدام استطلاع عام على النساء الأمريكيات المتزوجات، أنه من أصل 620 مفحوصة فإن 219 امرأة (أي 35%) قد تعرضت للضرب مرة على الأقل من قبل أزواجهن.

و في عام 1984 تم نشر نتائج بحث يدل على مدى انتشار الخبرات العدوانية التي تتعرض لها النساء الأمريكيات، فقد تبين أن 41% من النساء كن في طفولتهن ضحايا للعنف الجسدي من جهة أمهاتهن، و 44% من جهة آبائهن، وكان حوالي 20% منهن شهوداً لعنف الأهل جسدياً حيال إخوتهن، و 44% شهوداً للعنف الجسدي لآبائهن حيال أمهاتهن، 29% شهود عنف أمهاتهن تجاه آبائهن. وعدا عن ذلك

فقد أفاد 15% من المفحوصات أنهن استخدمن العنف دفاعاً عن أنفسهن أو للانتقام من أزواجهن، في حين أفاد 5% منهن بأنهن يستخدمن العنف ضد أزواجهن حتى حين يتصرفون تجاههن تصرفاً عادياً.

و يعني هذا أن الخبرات العدوانية للأمريكيات كانت متنوعة، فهن قد اختبرن العنف كضحايا، وكفاعلين و كشهود عليه. و في أبحاث Gelles & Straus & Steinmetz التي تم إجراؤها على نطاق واسع في السبعينات، تبين أن ما يقرب من 56% من العلاقات الزوجية في أمريكا كانت قد انطوت على شكل من أشكال العنف الجسدي، وأن ثلث هذه الحالات هم نساء تعرضن لهذه الخبرة أكثر من خمس مرات في العام الواحد، وأنه في معظم حالات هؤلاء أدى عدوان أحد الأطراف إلى عدوان مضاد من الطرف الآخر. ومن نتائج البحث نفسه نجد أن 4% من النساء الأمريكيات (أي حوالي 1.8 مليون امرأة) يواجهن خطر التعرض لأذى جسدي بليغ على إثر ضرب أزواجهن لهن بأدوات متنوعة، أو دفعهم لهن بقوة، أو الانهيال عليهن باللكمات، أو تهديدهن باستخدم السكين أو المسدس. وقد قام الباحثون أنفسهم بتكرار هذا البحث بعد عشر سنوات، فتبين بالمقارنة أن عنف الأزواج قد انخفض بوضوح، فقد انخفض معدل الضرب بالأدوات والدفع والضرب باليد بما يزيد على 9%، في حين انخفضت حالات الركل والضرب بالقبضة و التهديد باستخدام السلاح بما يزيد على 21%. و رغم هذا الانخفاض فإن1.3 مليون زوجة أمريكية ما زالت تتعرض للضرب مرة واحدة على الأقل خلال العام الواحد. و فيما يتعلق بالعنف النفسي فقد أفاد 50-60% من المتزوجات الأمريكيات بأنهن يتعرضن له بانتظام، وقد وصف خُمس هؤلاء معدل التعرض له بأنه "غالباً جداً"، وقد وصفت واحدة من كل 15 من هؤلاء النسوة هذا الشكل من أشكال العنف بأنه "القتل النفسي" .[44]

***مشكلة العنف ضد الأطفال:**

برز الإهتمام بالعنف ضد الأطفال انطلاقا من مما توصل إليه الطب الشرعي في تقاريره حول وفيات

بعض الأطفال ، حيث خلصوا إلى وجود آثار للعنف الجسدي عليهم، كما حدث مع طبيب شرعي فرنسي يدعى **Ambroise Tradieu** الذي قام بفحص مجموعة من الأطفال ضربوا وأحرقوا حتى الموت، و وصف الأعراض المؤدية لوفاتهم على أنها عنف و ضرب وإهمال .و من هنا توالت الدراسات و المؤلفات المهتمة بموضوع العنف ضد الأطفال و كذا أشكاله و مسبباته.[45]

إن انتشار ظاهرة العنف ضد الأطفال أصبحت حقيقة لا يمكن تجاوزها فالعنف الجسدي و الجنسي و النفسي،علاوة عن الإهمال المتعمد من قبل الأبوين أصبحت ظاهرة خطيرة لأنها تؤدي إلى حدوث أضرار تمتد آثارها إلى المستقبل القريب.و لعل أهم العوامل المسببة للعنف ضد الأطفال:

1- العوامل الأسرية:

قد لا يصدق أن هناك آباء أو أمهات يربّون العنف في أطفالهم , ولكنها حقيقة لا يمكن تجاهلها. إن حرمان الأطفال من رعاية وحنان الأبوين وانخفاض مستوى الوعي لدى الأبوين والتمسك بالعادات والتقاليد الأسرية والخلافات الأسرية أو المعاملة التمييزية ضمن الأسرى بالإضافة إلى الوضع المعاشي للأسرى وغيرها من العوامل تكون سببا وجيها لتنشئة العنف في نفس كل فرد من أفراد الأسرة.

2 – عوامل اجتماعية:

إن الضغوط الاجتماعية على الأطفال وعلاقة أفراد المجتمع لها آثارها الواضحة على الأفراد وان كانت هذه الآثار اقل وضوحا عن الأسرية , فإن فشل الأطفال عن إنشاء صداقات مع أقرانهم تؤثر سلبا على مهاراتهم الاجتماعية والمعرفية واللغوية وتقلل من ثقتهم بأنفسهم وبالآخرين وتنمّي مشاعر العنف في نفوسهم.

3 – عوامل قانونية:

إن انعدام السلطة والقانون في المجتمع يكون سببا لانتشار الفوضى والفساد وبالتالي انعدام الأمن والاستقرار والعيش في غابة يملؤها الوحوش , فيها القوي يستغل الضعيف والغني يستعبد الفقير.

4 – عوامل اقتصادية:

إن سوء الأوضاع الاقتصادية تحول دون الوصول إلى الرغبات المراد الوصول إليها , وبالتالي تخلق اليأس في النفوس وبالتالي اللجوء إلى كل الوسائل المباحة والغير مباحة في سبيل الوصول إلى هذه الرغبات سعيا لحياة أفضل مليئة بالأمل.

5 – عوامل فكرية:

إن ازدياد نسبة الأمية والتخلف في المجتمع وسلب الآراء وكبح الحريات تحد من التفكير السليم لدى الطفل وبالتالي اكتساب ثقافة العنف.

6 – عوامل شخصية ونفسية:

هناك بعض الأطفال لديهم قابلية في اكتساب ثقافة العنف حسب الحالة النفسية التي يعيشها في بيئته.[46]

5-3 مشكلات سكانية

و قد تظهر المشكلة السكانية بسببين و بوجهين ، فأما أن تكون زيادة سكانية ا وان تكون نقصا سكانيا و قد تتمثل أحيانا في خلل في التركيبة السكانية فمصر و الهند و باكستان تواجه مشكلة الزيادة السكانية بينما تواجه معظم دول النفط الخليجية نقصا سكانيا ، و تعاني معظم الدول النامية من خلل في البنية السكانية . حيث تصل نسبة من هم أقل من 20 سنة إلى حوالي 50 بالمائة من مجموع السكان.

تظهر أزمة الزيادة السكانية عندما يكون الحجم السكاني أكبر من الطاقة الانتاجية للمجتمع كما تظهر عندما تفوق الزيادة السكانية قدرات المجتمع في زيادة الإنتاج و التنمية . و قد كان **مالتوس Malthus** قد فطن إلى مثل هذه المشكلة باكتشافه أن الزيادة السكانية تتزايد بمعدلات أكبر و أعلى بكثير من معدلات الزيادة في الإنتاج.

و المشكلة أن معظم هذه الزيادة و خاصة حاليا تخص البلدان الفقيرة مما يزيد من حدة المشكلة عالميا و محليا ، فالبلدان الغنية كالبلدان الأوروبية استطاعت ضبط الزيادة السكانية رغم قدراتها المتعاظمة على زيادة الإنتاج . و لك أن تربط هذا بما يمكن أن ينتج من فقر و بطالة و ظروف لتفشي الجريمة و فوارق بين الدول الغنية و الفقيرة.

و إذا كان بعض البلدان يعاني من مشكلة زيادة السكان فهناك بلدان تعاني من مشكلة النقص السكاني و

قد ظهرت هذه المشكلة في بلدان النفط الخليجية بعد اكتشاف النفط والتي كان لا بد لها من استكمال حاجاتها السكانية من المهاجرين من الخارج مما أدى إلى تجمعات متعددة الخلفيات الاجتماعية و الثقافية[47]

3-5-1 مشكلة التضخم السكاني:

إنَّ ازدياد السكان في البعض المجتمعات النامية والتي نجد فيها قلة في السكان قد تكون له آثار إيجابية فهو يرتبط من الناحية التاريخية بالنجاح والقوة والعزة والضمان والتقدم. ولكن آثاره في أغلب الدول النامية لاسيما الفقيرة منها تؤدي إلى نتائج سلبية تثير الاهتمام والتحذير؛ فقد يسبب أزمات حادة للدول المزدحمة بالسكان من جهة وقد يؤدي إلى أزمات دولية عالمية قد تكون سبباً لتهديد السلام العالمي وعائقاً للتقدم الاقتصادي من جهة أخرى.

ويكمن تلخيص الآثار السلبية الناجمة عن التضخم السكاني في المجتمعات النامية على النحو الآتي:

أولا : بالنسبة للتنمية المجتمعية

أنَّ التضخم السكاني يؤثر سلباً على المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي فتحد من نجاح عملية تنمية المجتمع وذلك لأنَّها تؤدي إلى:

1. زيادة الاستهلاك التي تحد بدورها من إمكانية رفع دخل الفرد القومي ويقلل من نسبة الادخار المرغوب به لغرض الاستثمار. إذ أنَّ الاستهلاك يبتلع كل ارتفاع في الدخل القومي المطلوب لعملية التنمية، أي يصبح نصيب الأفراد من الدخل القومي أقل من معدله ومن ثم ينخفض مستواه المعاشي.
2. زيادة كبيرة في نفقات تقديم الخدمات الأساسية للأفراد مثل: التعليم والصحة والأمن والدفاع و المواصلات... وغيرها من الخدمات التي تعدّ نفقات استهلاكية في طبيعتها وفي هذا استنزاف كبير لموارد الدولة على حساب نفقات التنمية.
3. زيادة البطالة بصورة عامة وبطالة المثقفين بصورة خاصة وهذا قد يساعد على عدم الاستقرار البشري.

ثانيا : المشكلات الاجتماعية

تكثر المشكلات الاجتماعية فترتفع فيها نسبة الجرائم وجناح الأحداث ومشكلات السكن والمرور والتفكك الأسري ويظهر التوزيع غير العادل للحياة المريحة وحرمان عدد هائل من الناس من نعم الحياة، كما تصبح الحياة البشرية غير إنسانية إذ يعامل الناس بوصفهم أعداد فقط وتظهر بينهم العزلة الاجتماعية فيشعرون بعدم أهميتهم الإنسانية فيصبحون سلبيين في علاقاتهم والتي تتميز بخلوها من المشاعر والأحاسيس الإنسانية وكل هذا يخلق التعاسة وعدم الضمان والاستقرار.

ثالثا : تلوث البيئة

نتيجة للازدحام وتضخم السكان وتعقد الحياة لاسيما الصناعية ظهر خطر التلوث البيئي بكل أنواعه وما ينجم عن ذلك من آثار خطرة بالنسبة للأفراد ويمثل تلوث البيئة خطراً يهدد مستقبل البشرية كلها وهذا ما دعا بالعالم المعاصر إلى القلق والدعوة للعناية بالبيئة ومصادرها واستغلالها بحكمة وتعقل.[48]

3-5-2 مشكلة الإسكان :

تختلف تعريفات مشكلة الإسكان باختلاف الأولوية التي تعطى لبعض عناصرها أو أبعادها على البعض الآخر. فقد ينظر إليها على أنها عبارة عن حالة أو موقف تسيطر عليه ظاهرة ندرة المسكن المتاح و الملائم للأفراد الذين يشعرون بحاجة إليه و من ثم تصبح المشكلة بمثابة نتيجة لازمة عن نقص الإنشاءات المسكنية الجديدة نظرا لتوجيه و استثمار متطلبات تشييدها إلى أغراض أقرب غير سكنية . كما تصبح أيضا نتيجة مصاحبة للتوقف كلية عن عمليات البناء بسبب ارتفاع تكاليف العمالة و مواد البناء الأزمة .

و من ناحية أخرى قد ينظر إلى مشكلة الإسكان على أنها تجسيد واقعي لارتفاع القيمة الإيجارية للمساكن على نحو قد يفوق القدرة الشرائية للأفراد ذوي الدخل المنخفض أو تجعلهم يخصصون نسبة كبيرة من دخولهم المنخفضة لإيجار سكن ملائم. و قد كشفا دراسات حديثة أن مشكلة الإسكان مشكلة اقتصادية في أساسها لأنها ترتبط في المقام الأول بمشاكل الأجور و مستويات المعيشة .[49]

لقد أدى النمو الحضري المتسارع الذي شهدته معظم الدول النامية وخاصة الدول العربية خلال النصف

الثاني القرن العشرين إلى مشكلات اقتصادية و اجتماعية و ديموجرافية وأمنية وغيرها، ومن إفرازات ذلك النمو الحضري المتسارع ظهور العشوائيات حول أطراف المدن.

وقد كشفت دراسة للمعهد العربي لإنماء المدن عن أن النمو الحضري في معظم الدول العربية قد أدى لظهور العديد من المناطق العشوائية ولم يقتصر وجود المناطق العشوائية على الدول العربية التي تعاني من المشكلات الاقتصادية وإنما ظهرت أيضا في بعض الدول العربية ذات الدخل المرتفع أو المتوسط .

وقد بدأت ظاهرة الإسكان غير المشروع كرد فعل لعوامل متعددة، منها الاقتصادية والسياسية والديموجرافية والظروف الطبيعية، ما دفع العديد من سكان المناطق الريفية وغيرها، للنزوح نحو المدن والعواصم للإقامة على أطرافها، دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي، ودون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني. وعادة ما تشيد المساكن العشوائية من الصفيح أو الزنك أو الخشب أو الكرتون في شكل أكواخ متفرقة، وذات أزقة ضيقة يصعب تحرك المركبات داخلها. وغالباً ما تفتقر مناطق السكن العشوائي للخدمات الضرورية كالصحة والصرف الصحي وإصحاح البيئة والخدمات الأمنية وغيرها من الخدمات الأساسية .

واستخدمت العديد من المصطلحات للمناطق العشوائية كمدن الكرتون ومدن الصفيح، والأحياء الفقيرة ، والمدن العشوائية ، التي تعرف بأنها مناطق أقيمت مساكنها بدون ترخيص وفي أراضي تملكها الدولة أو يملكها آخرون، وعادة ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوفر فيها الخدمات و المرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها.

و أوضحت الدراسة التي أجراها المعهد العربي لإنماء المدن أن نحو 60% من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن و 30% توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد 8% فقط وسط العاصمة. كما كشفت تلك الدراسة عن أن 70% من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و 22% شيدت بطريقة جماعية. ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الأحياء العشوائية عن 70% . كما أوضحت تلك الدراسة أن معظم العشوائيات في الدول العربية تفتقر لخدمات الصرف الصحي. ومياه الشرب النقية

ونقص المواد الغذائية وتنتشر فيها البطالة والجريمة والمخدرات والاعتداء على الممتلكات وتشكل المساكن العشوائية في الدول العربية معوقاً للتنمية، وبؤرة للمشاكل الاجتماعية والصحية والأمنية. (50)

3-5-3 مشكلة الفقر

كانت ظاهرة الفقر ولا تزال من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات البشرية، لما يترتب عليها من آفات اجتماعية كالمرض والجهل... والتي تؤثر سلبا على الواقع المعاش للأفراد من جهة وعلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. وتشكل مكافحة الفقر وإيجاد سبل لمواجهته من أهم التحديات الأساسية التي تقوم بها الحكومات لرفع المستوى الأدنى لهذه الطبقات، وكذا الوقوف على مواطن الضعف والنهوض بها إلى الرقي ومستوى معيشي ملائم إلى حد الكفاية في ظل النظام الذي يهدف إلى تحقيقه.

إذ مما لا شك فيه أن هذه الظاهرة أصبحت تشكل هاجسا لمختلف المجتمعات في العالم وبدرجات متفاوتة غير أن دول الجنوب أصبحت الأكثر فقرا في العالم. ففي هذا الإطار يكفي أن نعرج على بعض المعطيات حول مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 2001 إذ يوضح أن 1.2 مليار شخص في العالم يعيشون بدولار واحد في اليوم و2.4 مليار شخص يحصلون على دولارين في اليوم. وتبعا لنفس المصدر فإن 1% من الأكثر ثراء في العالم يستحوذون على حاصل مدخول 57 % من الفقراء.

إن هذه المؤشرات الجزئية يمكن أن توضح التوزيع غير العادل للثروات في العالم بين الدول الفقيرة والدول الغنية وكذا نفس الأمر داخل المجتمعات. (51)

لم تعرف اقتصاديات العالم ظاهرة تاريخية مؤثرة وملازمة لحياة شعوبها مثل ظاهرة الفقر، و بالرغم من الإجراءات الإقتصادية و الاجتماعية و محاولات التصدي لهذه الظاهرة من مختلف الجهات و المؤسسات و العقائد إلا أن هذه الظاهرة تفاقمت و استفحلت و جعلتها في مقدمة أولوياتها في عمليات تنميتها و

أصبح موضوعها من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام كل المتخصصين في هذا المجال و بخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين و مع بداية الألفية الثالثة . فالفقر واحد من أسس إنهيار المجتمعات إضافة إلى المرض و الجهل باعتبارهما سبب و نتيجة للفقر الاقتصادي و الاجتماعي ، إذ لم يعد الفقر مصطلحا حتى يمكن تجاوزه بكلمات عابرة و إنما أصبح ظاهرة كبيرة تحددها عوامل و مؤثرات اقتصادية و اجتماعية تؤثر عليه بشكل أو بأخر .[52]

إن مشكلة الفقر ليست جديدة على الفكر التنموي في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي،إلا أن تفاقهما خلال النصف الأخير من القرن العشرين بل و زيادة انتشارها في تسعينات القرن العشرين قد وضعها في مقدمة القضايا التي تتم دراستها عالميا بسبب إدراك خطورة الفقر على الأثرياء و الفقراء على حد سواء.وتشير البيانات إلى حقائق مفزعة عن الفقر حيث يعيش ثلث سكان الدول النامية في حالة من الفقر المطلق،حيث يعوق سوء التغذية النمو البدني و العقلي لطفل من كل 3 أطفال في الدول النامية، و يوجد ما يقرب من 1.3 بليون إنسان في الدول النامية محروم حتى من الحد الأدنى من مياه الشرب ففي 1992 مات 6 ملايين طفل دون سن ال5 سنوات من العمر من أمراض الرئة و الإسهال ، و تشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن الدخل الفردي في الدول المتقدمة يصل إلى 25 ألف دولار في العام في الوقت الذي لا يزيد دخل الفرد في الدول النامية عن 1000 دولار في العام [53]

يدلّ مفهوم الفقر على وجود أوضاع و ظروف معيشية لفئات اجتماعية ، و هي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة ، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر ، **إذ تشير مفاهيم متعلقة بالفقر و برامج و سياسات مكافحته إلى الفقر المطلق، و الفقر النسبي، حيث يعطي المفهوم الأول حداً معيناً من الدخل، و تعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد ، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون**

فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد ، و بالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة.

من جهة أخرى تركز بعض مفاهيم الفقر على أشكال مختلفة من الحرمان ، و تشمل أشكال الحرمان الفسيولوجية والاجتماعية، أما الأولى فتتمثل في انخفاض الدخل (أو انعدامه) والغذاء والملبس والمسكن، ومن هنا فهي تشمل فقراء الدخل وفقراء الحاجات الأساسية، أما الحرمان الاجتماعي فهو مرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة كالائتمان، الأرض، البنى التحتية المختلفة، وحتى الأملاك العامة (المشتركة)، إضافة إلى عدم تمكن "الفقراء" من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية.

و يرى بعض الباحثين عدم و وجود تعريف لخط الفقر يلقى إجماعاً معتمداً في الأدبيات المختصة بتعريف الفقراء أو تحديد خط الفقر، و ذلك كون الحرمان المادي يمكن قياسه بسهولة (بطالة، ازدحام سكاني ... إلخ) ، في حين أن الحرمان الاجتماعي ، خصوصاً في الجوانب المتعلقة بغياب أو تدني المشاركة في الأعراف و المناسبات الاجتماعية للفرد في المجتمع، و هذه أمور يصعب قياسها بدقة، و تحتاج إلى مقاييس أخرى تتطلب أشكالاً مختلفة من البحث الميداني.

و من المهم الإشارة إلى مفهوم الفقر من وجهة نظر الفقراء أنفسهم ، حيث يرونه نتيجة لعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد و الأسرة و المتمثلة في توفير المأكل و الملبس و المسكن الملائم، و ضمان العلاج و توفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة و تسديد فواتير الماء و الكهرباء وتلبية الواجبات الاجتماعية [54]

أما عن أسباب الفقر:

إن أهم أسباب الفقر يمكن أن تصنف بناء على عدد من الأبعاد التي تسهم في تكوين الفقر وهي:

أولا: البعد السياسي:

يسهم التوزيع الجغرافي في التأثير على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع، وذلك يرجع لقلة الموارد المتاحة للأفراد نظرا لتركيبتها الجغرافية، أيضا العوامل الأمنية وما يعتريها من تغيرات كالحروب التي تؤثر بشكل قوي على الاقتصاد لأنها تحول دون تقدم عجلة التنمية الاقتصادية وإيقاف أي نشاط أو استثمار في البلد، وبالتالي تقل الموارد المتاحة لأفراد المجتمع وهذا يؤثر على مستوى المعيشة و يسبب تفشي ظاهرة الفقر، كذلك بعض السياسات في بعض المجتمعات وسوء التدبير للموارد وهذا بدوره ينعكس سلبا على المجتمع.

ثانيا: البعد الاقتصادي:

ويندرج تحت هذا البعد ما يعتري النظام الاقتصادي من تقلبات وتحديات يسهم فيها التقدم العالمي و التطور على مختلف الصعد، وعدم استغلال الثروات والإمكانات بالشكل الصحيح، وما يطرأ على الجانب الاقتصادي من تغيير كالعولمة والخصخصة وغيرها.كل هذه العوامل وغيرها لها تأثير إيجابي أو سلبي على أفراد المجتمع ومستوى معيشتهم.

ثالثا: البعد الاجتماعي:

إن ظهور الطبقات الاجتماعية وتمايزها في أي مجتمع يعد بيئة خصبة لظهور الفقر وتدني مستوى المعيشة، لأن ذلك يسهم في وضع خطوط حمراء في التعاطي مع معطيات الحياة ومواردها كل بناء على

طبقته ومستواه، وهذا يقلل الفرص في أوجه البعض باختزال الموارد والإمكانات المتاحة، ما يؤدي بدوره إلى ظهور آفة الفقر وتدني مستوى المعيشة.

وكل هذه الأبعاد تعد مكملة لبعضها البعض في إسهامها في نشوء ظاهرة الفقر.

أما عن المشكلات المتعلقة بالفقر والمترتبة على الأبعاد الثلاثة السابقة :

1- البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهياره ككل.

2- انعدام أو تدني في مستويات الدخل.

3- انتشار البطالة.

4- انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية (الجهل).

5- ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما تؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات.

6- نقص وسوء التغذية والتي تؤدي لانتشار الأمراض.

7- تدني مستوى الإسكان.

8- ظهور المشكلات الاجتماعية مثل التفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة والتي تؤدي إلى:

9- عدم تمكين الأطفال من الدراسة، أو الدراسة الجيدة ، فارتفاع عبء الإعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال

10- انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج من انخفاض الدخل ومستوى المعيشة والرغبة في الثراء أو الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة.

11- قلة فرص التعليم بالنسبة لأفراد المجتمع.

12- نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية.

13. ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ففي الأثر كاد الفقر أن يكون كفرا، وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد، والدين، حيث أن الفقير غير المتعفف، يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش.

14. ظهور الآثار الاجتماعية، يؤدي إلى قلة مرد ودية الأفراد، وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الدول.

المراجع المعتمدة في المحاضرة الرابعة:

1.إبراهيم عثمان: مقدمة في علم الإجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص 298

2.محمد محمود الجوهري،عدلي السمري : المشكلات الإجتماعية ، مرجع سبق ذكره ص 36-37

3.فهمي سليم الغزوي وآخرون: المدخل إلى علم الإجتماع ، مرجع سبق ذكره ، ص 377 – 378

4.للمزيد أنظر : أحمد بشير، حول منهجية الدراسة العلمية للظواهر و المشكلات الإجتماعية على

http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=6999

5.علي عبد الرزاق جلبي وآخرون : علم الإجتماع و المشكلات الإجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 15

6.عمر بن محمد التومي:الأسس النفسية و التربوية لرعاية الشباب ، دار الثقافة ، بيروت ، 1973

7.هند الميزر:المشكلات الإجتماعية على :

faculty.ksu.edu.sa/DrHind/DocLib1.482 (جمع) المشكلات الاجتماعية/doc

8.ابراهيم عثمان، المرجع نفسه ، ص 308 -309

9.محمد محسن غانم : مشكلات نفسية إجتماعية ، الإدمان ، الجناح ، العنف ، إساءة معاملة الأطفال ، تلوث البيئة و الزحام ، مرجع سبق ذكره ، ص 44-55

10.محمد محمود الجوهري ، عدلي السمري، نفس المرجع ، ص 41-42

11. فهمي سليم الغزوي و آخرون : المرجع نفسه ، ص 384

12.إسماعيل محمد الزيود: علم الإجتماع دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 2011 ص 171-172

13.محمد محسن غانم ، نفس المرجع ، ص 70-72

14.المرجع نفسه ، ص 73

15. محمد محمود الجوهري، عدلي السمري، المشكلات الإجتماعية ، نفس المرجع ، ص 427

16-طارق كمال ، أنور حافظ :المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر، 2009 ، ص 85

17.عدلي السمري ، محمد محمود الجوهري، المرجع نفسه ، ص 441

18.نفس المرجع ، ص 395

19.محمد حسن غانم ، نفس المرجع ، ص 28

20.المرجع نفسه ، ص 19

21.طارق كمال ، أنور حافظ ، نفس المرجع ،ص 88

22.محمد حسن غانم : الإضطرابات العقلية و النفسية و السلوكية (الوبائيات، التعريف، محاكاة التشخيص ، الأسباب ، العلاج، المآل و المسار) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، مصر ، 2006، ص 302

23.إسماعيل محمد الزيود ، نفس المرجع ، ص 168

24.محسن غانم : نفس المرجع ، ص 305

25. محمد محمود الجوهري ص 395 -396

26.للمزيد أنظر http://libback.uqu.edu.sa/hipres/ABS/ind12796.pdf

27.محمد عاطف غيث ، إسماعيل علي سعد: المشكلات الإجتماعية ، بحوث نظرية و ميدانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 19

28. محمد محمود الجوهري ص 406-407

29.علي عبد الرزاق جلبي و آخرون ، نفس المرجع ، ص 17

30.محمود الجوهري ص 441

31.عاطف غيث ، إسماعيل علي سعد ، نفس المرجع ، ص 89 "

32.المرجع نفسه ، ص92-93

33.جلال عبد الخالق : الجريمة و الإنحراف الحدود و المعالجة ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، 1999 ،ص 11

34.طارق موسى ، خالد الدسوقي:علم نفس النمو ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص 131

35.إبراهيم عثمان ، المرجع نفسه ، ص 319

37.مأمون طربية : علم الإجتماع في الحياة اليومية قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2011 ، ص 37

38.مصطفى حجازي : الأسرة و صحتها النفسية ، المقومات- الديناميات – العمليات ، المركز الثقافي العربي، ط 1 ، 2015 ، ص 17

39.نادية حسن أبو سكينة ، منار عبد الرحمان حضر : العلاقات و المشكلات الأسرية ، دار الفكر ، عمان الأردن ط 1 2011 ص 175

40.محمد عاطف غيث ، اسماعيل سعد، المرجع نفسه ، ص 129

41.نادية حسن أبو سكينة ، منار عبد الرحمان حضر : العلاقات و المشكلات الأسرية ، دار الفكر ن عمان الأردن ط 1 2011 ص 176

42.مصطفى حجازي: الأسرة و صحتها النفسية ، المقومات- الديناميات – العمليات ، المركز الثقافي العربي، ط 1 ، 2015 ، ص 39

34.نادية حسن أبو سكينة ، نفس المرجع ،ص 179

44.ابراهيم عثمان، المرجع نفسه ، ص 309 -310

45. سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ معوشة : العنف الأسري الموجه ضد الطفل ، على:
https://bu.univ-ouargla.dz/production%20scientifique/.../21.pdf

46. للمزيد أنظر: www.alparty.de/majed.doc

47.الآثار المترتبة على التضخم السكاني ،على :

uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&lcid=31719

48.محمد محمود يوسف : العشوائيات و التجارب العربية و العالمية ، على :

scholar.cu.edu.eg/?q=mmyoussif/files/lshwyyt_wltjrb...doc

49.عدنان داود العذاري ، هدى زوير مخلف الدعمي : قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي ، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، ط1 ، 2010 ، ص 18

50. للمزيد أنظر: www.google.fr/url?url=http://www.help-curriculum.com/wp-content/uploads/2013/12

51.www.google.fr/url?url=http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/07

52.أمل عبد الفتاح شمس : الفقر و التنمية بين الأوضاع الداخلية و النظام العالمي دار الفكر العربي القاهرة 2013 ص 13

53.جميل الخالدي:الفقر في الأراضي الفلسطينية على : www.oppc.pna.net/mag/mag13-14/new4-13-14.htm

54. للمزيد أنظر:www.aun.edu.eg/conferences/27_9_2009/...files/.../11.doc

الخاتمة

إن فشل النظام الإجتماعي القائم في تحقيق أهدافه أو بعضها ، و الفشل في إيجاد الوسائل الممكنة لتحقيق أهدافه يؤدي بالضرورة إلى وجود مشاكل اجتماعية أساسها.

لقد تخصص الكثير من الباحثين الإجتماعيين في دراسة المشكلات الإجتماعية التي تعرفها المجتمعات المعاصرة نتيجة التغيير الإجتماعي الذي انعكس سلبا على الكثير من مناحي الحياة الإجتماعية مما أدى إلى ظهور تخصص قائم بذاته هو علم المشكلات الإجتماعية الذي يحاول البحث بعمق في أنواع كثيرة منها و محاولة إيجاد حلول و بدائل قد تحدد أو تخفف من حدة تأثيراتها على الأفراد و المجتمعات.

إن محاولتنا هذه في تقديم بعض التصورات السوسيولوجية حول المشكلة الإجتماعية نعتبرها هامة جدا في الحقل البحثي الإجتماعي لاسيما بالنسبة لطالب علم الإجتماع الذي يُفترض أنه المعنى الأول بمعرفة كل ما يتعلق بتخصصه و بالتالي تحقيق حد أدنى من الإستفادة العلمية و المعرفية.

تمت بحمد الله تعالى